الجمهـــورية الجزائـــرية الديمقراطيـة الشعبيـــة
وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي
جـامعة محمـد خيضـــر – بسكـــرة –
كـلية العلـــوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر
قسـم: العلوم التجاريـــة

الـمـــــوضـــــوع

إنعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

مذكـرة مقـدمـة كجـزء من متطلبات نيل شهـــادة المـــاستر في العلوم التجارية
تخـــصص: مالية وتجارة دولية

إعداد الطـالـب:
➢ مرتيل رابح

الأستاذ المشرف:
➢ د/ قريد عمر

رقـم التسجيل:	2019
تـاريخ الإيداع	.....

الـمـوسم الجـامعي:2019/2018

شكـــر وتقديـــر

إن الحمد والشكر لله أولا على كل النعم، وعلى توفيقه لي في تقديم هذا البحث على هذه الصورة والذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة و العزم و أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور " قريد عمر" على توجيهاته وإرشاداته القيمة منذ البداية والذي لم يبخل علينا بمعلوماته ونصائحه وحسن متابعته التي مهدت لي الطريق لإتمام هذا العمل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير و العرفان لكل أساتذتنا في كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير وأخص بالذكر أساتذة قسم العلوم التجارية.

وأخيرا فإنني أعتبر هذا الشكر شكرا خالصا لكل من أعانني وأبدى لي نصحا ولم يتسع المقام لذكره لهم جميعا صادق الدعوات وعظيم الإمتنان والتقدير.

مرتيل رابح

الإهـــــداء

الحمد لله الذي هدانا وما كنا لنهتدي بو أن هدانا الله

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أعز ما أملك في هذا الوجود والدي الكريمين

إلى روح أمي الزكية الطاهرة السعادة هي أنت والحزن هو غيابك إنما إشتياقي لروحك العظيمة وقلبك الرحيم.

رحمك الله يا أمي "اللهم عطر قبر أمي بريح الجنة"

إلى أبي مصدر فخري وسندي في هذه الحياة أبقاه الله لنا وأطال في عمره

إلى الشموع التي أنارت دربي وقاسمتني حياتي بمرح ومحبة إخوتي

" جميلة، مسعودة، فريد، صابر، زكرياء، رتيبة، رزيقة "

إلى المعادلة التي ترسم منحنى حياتي أصدقائي

إلى طلبة دفعة 2017 مالية وتجارة دولية

إلى كل الأحباب والأصحاب الذين رافقوني في مشواري الدراسي وأخص بالذكر" ناجح، عدنان طارق، مهدي، هناء، نسمة "

إلى كل من حضر في القلب وغاب عن اللسان

مرتيل رابح

الملخص:

يعتبر موضوع تقلبات أسعار النفط في الوقت الحاضر أحد الظواهر التي تواجه معظم دول العالم بإختلاف مستويات تقدمها، وبالأخص بالنسبة للإقتصاديات النفطية، حيث أن زيادة أو نقصان التدفق في مداخيلها النفطية الناتجة عن الإرتفاع أو الإنخفاض غير المسبوق للأسعار، يسبب آثار إقتصادية وإجتماعية.

الهدف المحقق من هذه الدراسة هو التعرف على تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2000-2017، والتي نهدف من خلالها إلى وقوف وتدارك الجهات الوصية لإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات الذي يعكس صحة الإقتصاد الوطني والذي يعتمد على صادرات المحروقات بنسبة 97%، ولتحقيق هذا الهدف تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتضمن الأول الجوانب النظرية لسعر النفط والأسواق العالمية للنفط أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى ميزان المدفوعات وطرق تسوية اللإختلال فيه في حين تناولنا في الفصل الثالث واقع إنتاج النفط في الجزائر وعلاقة أسعار النفط بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2017، أخيرا آليات فك الإرتباط بين الإقتصاد الجزائري والنفط لتتوصل الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وميزان المفوعات الجزائري، وذلك من خلال تأثير أسعار النفط على الميزان التجاري الذي يعتبر المؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين الصادرات والواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر النفط، الأسواق العالمية للنفط، ميزان المدفوعات، الميزان التجاري، صندوق ضبط الإيرادات.

Abstract

The subject of oil prices at present is one of the phenomena facing most of the world, whatever their level of progress in the oil economy, where any increase or decrease in the flow of oil revenues resulting from the rise or fall of unprecedented prices, causing social and economic effects.

The aim of this study is to identify the fluctuations of oil prices on the Algerian balance of payments during the period from 2000 to 2017 through which we aim to stand up and rectify to take the necessary measures to address the phenomenon of balance of payments deficit, which reflects the health of the national economy, which depends on exports of oil by 97 %, to achieve this aim, the study was divided into three chapters. The first chapter includes theoretical aspects of the price of oil in the international oil markets, the second chapter includes the balance of payments and the ways (techniques) to solve the disruption in it, chapter three the motives of oil production in Algeria, and the relationship of oil prices to the Algerian balance of payments 2000-2017, and finally the mechanisms of disconnect between the Algerian economy and oil, where the study found that there is a direct correlation between oil prices and the Algerian balance of payments, through the impact of oil prices on the trade balance, which is the index, which measures the total difference between exports and imports.

Key Words: The price of oil, world oil markets, balance of payments, trade balance, income control fund.

قائمة الجداول

و

الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	67
2	تطور حجم الإنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	69
3	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	71
4	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2008)	73
5	تطورات أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2009-2017)	75
6	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2000-2008)	79
7	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2009-2017)	81
8	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الواردات خلال الفترة (2000-2017)	83
9	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)	85
10	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2017)	87
11	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)	89
12	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)	91
13	رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)	98

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تاريخ إكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية.	4
2	هيكل ميزان المدفوعات الدولية	45
3	طريقة حساب الميزان الأساسي	48
4	طريقة حساب ميزان السيولة الصافية	49
5	حساب ميزان المعاملات الرسمية	50
6	الإنتاج الجزائري للمحروقات خلال الفترة (1962-1984)	65
7	تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	67
8	تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	69
9	تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	70
10	تطورات أسعار النفط (2000-2008)	73
11	تطورات أسعار النفط (2009-2017)	75
12	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)	78
13	تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)	80
14	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	82
15	تطور وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2008)	84
16	تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2009-2017)	86
17	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2008)	88
18	إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)	90
19	إنعكاس أسعار النفط على صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2017)	97

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة شكر	
إهداء	
ملخص	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
فهرس المحتويات	III
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: أسواق النفط في ظل تقلبات الأسعار	
تمهيد	2
المبحث الأول: عموميات حول النفط	3
المطلب الأول: ماهية النفط	3
الفرع الأول: نشأة ومفهوم النفط	3
الفرع الثاني: أهمية النفط	5
الفرع الثالث: خصائص النفط	7
المطلب الثاني: أنواع النفط ومراحل إنتاجه	8
الفـرع الأول: أنواع النفط	8
الفرع الثاني: مراحل إنتاج النفط	8
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتكوين النفط والعوامل المؤثرة فيه	11
الفرع الأول: النظريات المفسرة في تكوين النفط	11
الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط	12
المبحث الثاني: أساسيات عن الأسواق النفطية	13
المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية	13
الفرع الأول: نبذة تاريخية عن الأسواق النفطية	13
الفرع الثاني: تعريف وأنواع الأسواق النفطية	15

فهرس المحتويات

الفرع الثالث: الهيكل المؤسساتي لقطاع النفطي العالمي	17
المطلب الثاني: أسعار النفط في ظل تقلبات السوق النفطية	20
الفرع الأول: تعريف السعر النفطي وأنواعه	20
الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط	24
الفرع الثالث: آلية تسعير النفط	30
المطلب الثالث: تقلبات الأسعار النفطية	32
الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط	32
الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط	33
الفرع الثالث: عوامل أخرى لتقلبات الأسعار النفط	33
خلاصة الفصل	34
الفصل الثاني: الإطار النظري لميزان المدفوعات	
تمهيد	36
المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات	37
المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات	37
الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات	37
الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات	38
الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات	39
المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات	40
الفرع الأول: حساب العمليات الجارية	40
الفرع الثاني: حساب رأس المال	41
الفرع الثالث: حساب الإحتياطات الرسمية	43
الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ	44
المطلب الثالث: مبدأ القيد المزدوج	46
الفرع الأول: الجانب الدائن (المتحصلات أو الإيرادات)	46
الفرع الثاني: الجانب المدين (المدفوعات)	47

المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات	47
الفرع الأول: الميزان الأساسي	47
الفرع الثاني: ميزان السيولة الصافية	48
الفرع الثالث: ميزان المعاملات الرسمية	49
المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وآليات التسوية	51
المطلب الأول: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات	51
الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات	51
الفرع الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات	52
المطلب الثاني: آليات التسوية الإختلال في ميزان المدفوعات	55
الفرع الأول: علاج الإختلال بالإعتماد على آلية قوى السوق	55
الفرع الثاني: تدخل الدولة وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات	57
خلاصة الفصل	59
الفصل الثالث: ميزان مدفوعات الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)	
تمهيد	61
المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر	62
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول قطاع النفط في الجزائر	62
الفـرع الأول: إكتشاف النفط في الجزائر	62
الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	63
الفرع الثالث: تأميم قطاع المحروقات	64
المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر	66
الفرع الأول: إحتياطي النفط في الجزائر	66
الفرع الثاني: تطور إنتاج النفط في الجزائر	68
الفرع الثالث: تطور الصادرات النفطية الجزائرية	70
المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وعلاقتها بميزان المدفوعات الجزائري (2000-2017)	72
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)	72

فهرس المحتويات

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط (2000-2008)	73
الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط (2009-2017)	75
المطلب الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري (2000-2017)	77
الفرع الأول: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	77
الفرع الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)	82
الفرع الثالث: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	84
المطلب الثالث: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري (2000-2017)	88
الفرع الأول: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2008)	88
الفرع الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2009-2017)	90
المطلب الرابع: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)	92
الفرع الأول: مفهوم صندوق الثروة السيادية	92
الفرع الثاني: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات FRR	94
الفرع الثالث: إنعكاس أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)	96
المبحث الثالث: الاستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمات النفطية	100
المطلب الأول: تنويع الهيكل الإنتاجي وقاعدة العرض	100
الفرع الأول: تطوير القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية	100
الفرع الثاني: إعتماد إستراتيجية صناعة جديدة	101
الفرع الثالث: إنعاش السوق السياحية في الجزائر	102
المطلب الثاني: تنويع هيكل الصادرات الجزائرية وزيادة درجة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية	103
المطلب الثالث: تنويع مصادر الدخل	105
الفرع الأول: تحسين طرق التحصيل الجبائي ومحاربة التهريب الضريبي وإعادة إدماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي	105

الفرع الثاني: محاربة الإقتصاد الموازي	105
الفرع الثالث: ترقية الإيرادات المالية للصادرات غير النفطية	106
الفرع الرابع: تفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتعبئة الإدخار الوطني	106
المطلب الرابع: إصلاح نظام دعم الطاقة	107
خلاصة الفصل	108
خاتمة	110
قائمة المراجع	115

مقدمـــــة عامـــــة

مقدمة

يعتبر النفط من أهم المتغيرات الإقتصادية لدول العالم، حيث إرتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنسانية بالطاقة ممثلة أبرز مشكلة للإنسان على مدار العصور من خلال البحث المتواصل على مصادرها التي إختلفت بإختلاف الحقبة الزمنية، ليرتقي الإنسان مع إطلالة القرن العشرين بإكتشافه للدور الأساسي للنفط في بناء وإرساء قواعد الإقتصاد العالمي، خصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني أين حفر أول بئر في سنة 1859 ببنسلفانيا.

كما يعتبر أيضا مصدرا رئيسيا للطاقة ومادة أولية وأساسية في العديد من القطاعات وسلعة هامة في التجارة الدولية فضلا عن إستعماله في الحياة اليومية للإنسان، فهو يشكل نسبة 33.2% من التجارة العالمية للطاقة سنة 2008، رغم المحاولات العديدة للدول الصناعية في إحلاله بطاقات أخرى سواء كانت طاقات ناضبة كالغاز والفحم والطاقة النووية أو بالطاقات المتجددة كالطاقة الشمسية والهوائية والطاقة المائية وغيرها منذ الأزمة البترولية سنة 1973 وبسبب تعدد إستخداماته ومرونة منتجاته تحول النفط إلى سلعة إستراتيجية تتحكم في مصير العالم وإقتصاده.

نظرا للأهمية البالغة لهذا المصدر الناضب إقتصاديا وسياسيا وعسكريا وسعي الدول الصناعية للسيطرة على المخزون العالمي وتأمين إمدادات النفط وإرتبط مفهومه بالعديد من المفاهيم كأسواق النفط وحركة أسعار النفط حيث أن أي تقلبات في أسعاره يشكل خطر حقيقي على النمو الإقتصادي لكثير من البلدان التي تعتمد بالأساس على الصادرات النفطية كالجزائر التي تعتبر النفط مصدرا للدخل القومي يعني أي إرتفاع أو إنخفاض في أسعاره التأثير في حجم العائدات النفطية وبالتالي يكون هناك عجز في ميزان التجاري وتراجع أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات الذي يعد النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، تتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات و رأس المال ويستأثر فضلا على أن ما يدرج فيه من معاملات اقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية ومدى استجابته لتطور قوى الإنتاج دولي علما أن الجزائر التي يعتبر إقتصادها من بين الإقتصاديات الأكثر تأثرا بتقلبات أسعار النفط، خاصة في الآونة الأخيرة التي عرفت

إنخفاض غير مسبوق لأسعار النفط وهو ما دفعنا لدراسة موضوع تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات في الجزائر.

1. الإشكالية:

يظهر مما سبق أن الدول ذات الهيكل الإقتصادي غير المتنوع والتي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير سوف يكون لها إنعكاس أكبر على مستولى ميزانها التجاري نتيجة تقلبات أسعار النفط، ومن هنا يمكن تحديد إشكالية دراستنا على النحو التالي:

- كيف أثرت تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2000-2017) ؟

2. الأسئلة الفرعية:

- ما هي العوامل المحددة لأسعار النفط ؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات الجزائري ؟
- كيف يمكن للجزائر التقليل من تأثير أسعار النفط على ميزان مدفوعاتها ؟
- فيما يكمن دور صندوق ضبط الإيرادات في مواجهة تقلبات أسعار النفط ؟

3. الفرضيات الفرعية:

- يتحدد سعر النفط نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب العاملين على هذه المادة في الأسواق العالمية.
- يرتبط الإقتصاد الجزائري إرتباطا كبيرا بقطاع المحروقات ولذلك فتقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الميزان التجاري وأرصدة ميزان المدفوعات.
- إن أي إنخفاض في أسعار النفط له دور سلبي على ميزان المدفوعات والإقتصاد الجزائري بصفة عامة وذلك من خلال قلة تنويع الصادرات من السلع خارج المحروقات والتزايد في وتيرة الواردات من أهم نقاط ضعف ميزان المدفوعات الجزائري.
- يعد صندوق ضبط الإيرادات الذي أنشأته الجزائر تزامنا مع إرتفاع أسعار النفط في بداية الألفية إستراتيجية غير فعالة في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر.

4. أسباب اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع كان نتيجة لعدة إعتبارات وأسباب و التي تتمثل فيما يلي :

- ارتباط موضوعنا بتخصص التجارة الدولية .
- اهتمامنا الخاص بالموضوع نظرا لأهميته البالغة في ظل الواقع الإقتصادي .
- أهمية أسعار البترول بالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على البترول من بينها الجزائر والتي تعتمد على هذا المنتوج بإعتبارها ما الإقتصايات الريعية.
- محاولة فهم العوامل المؤثرة في اسعار البترول.
- معرفـــة أهم السياسات المتبعــة من طرف الجزائر لغرض مواجهــة التقلبات في أسعار النفط ومدى اثـــر هذه التغيـــرات علـــى الاقتصـــاد الجزائـــري.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت إهتمام الدول النفطية وذلك نتيجة لـ:

- كون البحث يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخذت إهتمام الدول النفطية المصدرة ومنها الجزائر بصفة خاصة.
- معرفة مدى تأثر ميزان المدفوعات الجزائري بتقلبات أسعار النفط.
- لأهمية ميزان المدفوعات الذي يعتبر لأدلة يمكن من خلالها معرفة مكانة الدولة الإقتصادية ومن ثم السياسية.

6. أهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على موضوع ميزان المدفوعات والعلاقة بينه وبين تقلبات أسعار النفط.
- تحليل ظاهرة الخلل والتوازن في ميزان المدفوعات.
- دراسة تغيرات أسعار النفط من الفترة (2000-2017) وعلاقتها بميزان المدفوعات.
- الوقوف على مشكلة إرتباط الإقتصاد الجزائري بهيكل تصديري وحيد، يجعل من الإقتصاد الوطني رهينا للظروف الإقتصادية والسياسية التي تحدث في السوق النفطية.

7. حدود الدراسة:

الحد الموضوعي: يتمثل في تحديد العلاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات

الحد المكاني: إخترنا أن تكون الدراسة التطبيقية لهذا الموضوع في الجزائر

الحد الزماني: تمتد فترة الدراسة في هذا الموضوع مابين 2000-2017

8. المنهج المعتمد:

للوصول إلى أهداف الدراسة و اختبار الفرضيات المعتمدة ولإجابة عن هذه الإشكالية لذلك فإن المنهج المتبع هو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات و البيانات، وذلك لإيجاد علاقة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات، كما إعتمدنا على المنهج التاريخي في أجزاء من المذكرة عند تعرضنا لتطور أسعار النفط في الجزائر.

9. دراسات سابقة:

1. **دراسة قويدري قوشيح بوجمعة** بعنوان:"**انعكاسات تقلبات اسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر" 2008- 2009** " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع مالية ونقود ، حيث تناول في الدراسة الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية بالإضافة إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في السوق البترولية العالمية ، وتطرق كذلك الى التطورات التي حدثت في أسعار البترول والعوامل المحددة لها من خلال استعراض أهم الفاعلين في السوق البترولية والحوار القائم بين الدول المنتجة والمصدرة من جهة ، والدول الصناعية من جهة أخرى ، ثم تخصص بعد ذلك في معرفة اثر تقلبات أسعار البترول على كل من الميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي ، والميزانية العامة للدولة ، بحيث تبين الأثر بالاعتماد على الطريقة القياسية من اجل قياس الأثر بصفة دقيقة ، بالإضافة إلى دراسة الاستعمالات المالية الناتجة عن ارتفاع غير المسبوق في أسعار البترول في الآونة الأخيرة .
2. **دراسة هشام جمال** بعنوان: **أسواق المحروقات العالمية وإعكاساتها على سياسات التنمية والإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، وهي أطروحة دكتوراه غير منشورة بجامعة الجزائر، حيث هدفت الدراسة إلى تحليل الأسواق العالمية للنفط وتأثيرها على قطاع المحروقات بالجزائر والدور الذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التراكم المالي وبالتالي تمويل عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة بحث

الجزائر عن موارد أخرى تغطي إمكانية حصول العجز في موارد النفط والغاز لتفادي ما حدث سنة 1986، كما أشارت إلى ضرورة تنمية العمل الوطني المعتمد على القدرات والموارد الوطنية والتي تعتبر الأساس في دفع عجلة النمو.

3. **دراسة أمينة مخلفي** بعنوان: **أثر أنظمة إستغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص الدراسات بجامعة قاصدي مرباح ورقلة والتي تناولت فيها الباحثة دورة إستغلال الصناعة النفطية وموقع أنظمة إستغلال النفط والصادرات النفطية.
4. **دراسة مشدن وهيبة** بنعوان: **أثر تغيرات البترول على الإقتصاد العربي خلال 1973-2003** مذكرة لنيل شهادة الماجستير عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص نقود ومالية بجامعة الجزائر 2004-2005 والتي تناولت فيها الباحثة الأزمات النفطية بداية من 1973-2003 وكيف كان تأثيرها على أداء الإقتصاديات العربية، مع الإشارة إلى تقلب العوائد النفطية في ظل تقلب الأسعار وإشكالية توظيفها بما تخدم التنمية والتكامل بين الدول العربية.

أما بخصوص دراستنا فقد إختلفت عن الدراسات السابقة الذكرة من حيث أنها تناولت تقلبات أسعار النفط و كيف تنعكس على ميزان المدفوعات الجزائري وجميع أرصدته خلال الفترة 2000-2017 ومن زوايا مختلفة.

1. هيكل الدراسة:

للإحاطة بموضوع هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول تحت عنوان أسواق النفط في ظل تقلبات الأسعار وسيتم التطرق فيه إلى عموميات حول النفط بالإضافة إلى أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها كما يتناول أسواق النفط العالمية، بينما الفصل الثاني هو الأخر سيخصص إلى مفاهيم نظرية حول ميزان المدفوعات من خلال التطرق إلى ماهية ميزان المدفوعات ومكوناته والتوازن والإختلال في هذا الميزان وطرق تسويته وأخيرا الفصل الثالث سيتم تخصيصه للدراسة التطبيقية تحت عنوان إنعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال إبراز واقع إنتاج النفط في الجزائر وكذالك إلى علاقة أسعار النفط بميزان المدفوعات وأليات فك الإرتباط بين إقتصاد الجزائري والنفط.

الـــفصـــــــــــــل الأول:

أسواق النفط في ظل تقلبات الأسعـــــــــــــــــــار

تمهيـــــد:

يعد النفط الخام من أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، حيث تأتى أهميته من وفرته النسبية وكفاءته وسهولة نقله وتوزيعه، ولقد كان النفط في واقع الأمر الأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهو محور دوران التقدم البشري في الماضي والحاضر وسنين طويلة قادمة، ولكن في نفس الوقت كان أداة للسيطرة والتمييز والحروب، ومازال المحرك لآليات السياسة والإقتصاد، ويبدوا أن إشكالية تحديد أسعار النفط الخام تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار، وتخضع السوق العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث إختلاف كبير بين العرض والطلب، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعية خاصة تتداخل فيها العوامل الإقتصادية مع العوامل السياسية التي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط في السوق.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط.

المبحث الثاني: أساسيات حول الأسواق النفط العالمية.

المبحث الأول: عموميات حول النفط

بالرغم من بداية تطور موارد الطاقة البديلة إلا أنه لا يزال النفط عصب الإقتصاد العالمي الذي تعتمد عليه إقتصاديات الدول المتقدمة لاسيما في قطاع النقل، كما أن النمو الإقتصادي الذي تشهده الدول الناشئة زاد من درجة الإعتماد عليه ووصفه بالمصدر الأول والأساسي للطاقة، وهذا ما زاد من أهميته وتأثيره في الحياة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

المطلب الأول: ماهية النفط

لكل مادة خام أصل ومكونات تميزها عن باقي المواد الخام الأخرى لهذا سنتعرف في هذا المطلب عن أصل النفط وأنواعه وخصائصه.

الفرع الأول: نشأة ومفهوم النفط

أولا: نشأة النفط

النفط عبارة عن سائل قابل للإشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية ولكنه يختلف في مظهره وتركيبته ونقاوته بحسب مكان إستخراجه كما يسمى بالذهب الأسود فهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة في العالم حيث تكمن قيمته في إمكانية نقله ومقدار الطاقة الهائلة الموجودة فيه.

بدا أول حفر وإنتاج تجاري للنفط في عام 1859 بغرض الإستعمال في المبادلات التجارية في ولاية "بنسلفانيا" في الولايات المتحدة الأمريكية وكان معدل الإنتاج اليومي حوالي 20 برميل. وقد أعتبر ذلك التاريخ بداية عهد صناعة وإنتاج النفط في العالم بصورة علمية وتجارية. أما فيما يخص العالم العربي والشرق الأوسط، فقد تم إكتشافه في إيران عام 1908 أما في الجزائر فكان سنة 1956، بعد هذه الإكتشافات المتوالية لدول العربية للنفط مما جعلها تقوم بتصديره لدول الغربية التي أصبحت المستهلك الأساسي للنفط، وقد أعطت هذه السلعة الثمينة العالم العربي بعدا إستراتيجيا وثقلا سياسيا كبيرين حيث يمتاز النفط العربي بجودته وغزارة إنتاجه.

الجدول رقم(1): يمثل تاريخ إكتشاف النفط في عدد من دول العالم النفطية العربية منها والأجنبية.

البلدان الأجنبية	التاريخ	البلدان العربية	التاريخ
الولايات المتحدة الأمريكية	1859	مصر	1911
مملكة رومانيا	1867	العراق	1937
كندا	1868	الكويت	1938
القوقاز (روسيا القيصرية)	1873	المغرب	1943
البيرو	1869	الجزائر	1956
إيران	1908	ليبيا	1959

المصدر: بنين بغداد، آثار نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر، دراسة حالة صحاري بلاند، من 2006 إلى 2009، مذكرة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، العاصمة، 2008-2009، ص 4.

ثانيا: مفهوم النفط

إن كلمة النفط هي كلمة لاتينية مرادة لكلمة زيت الصخر وهي تعني PETRULEUM أي هي PETR (زيت) + صخر (OLEUM)[1]

يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة ، غير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة. كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت والأكسجين والنيتروجين والماء والأملاح ،وكذلك بغض المعادن مثل الغانديوم والحديد والصوديوم.[2]

[1] قويدري قوشيح بوجمعة، **إنعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 2.

[2] مجلة النفط والتنمية، العدد 8 السنة الخامسة، 1980، ص77، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن **"اقتصاديات النفط"**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص 40.

النفط مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف بإختلاف التركيب الجزئي لكل منها حيث كل جزئي يتألف من ذرات وتحدد خصائص المادة بالذرات التي تتمدد لتتكون جزيئاتها.[1]

الفرع الثاني: أهمية النفط

تتجلى أهمية النفط في جوانب رئيسية متهددة نوجزها في مايلي:

- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل والأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال النفط أصبحت وثيقة، أعتبر إستهلاكه معيارا للتقدم الإقتصادي.
- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لاتستطيع الإستمرار بشكل منتظم دون النفط فهو مصدر للحرارة وهو أساس الصناعة البتروكيميائية حيث كما يعتبر كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للآلات الزراعية الحديثة.[2]
- نظرا لكون الشركات التي تعمل في قطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والتخصصات، على الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.
- يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها الدور الكبير في تنشيط التبادل التجاري لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، تزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعاتها، من بين هذه البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي إعتمادا كليا عن النفط.

[1] حكيمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975_2004**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2006، ص 6.

[2] إمام محمد سعد، **البترو دولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ص 14.

- توجد بورصات دولية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط الأسواق المالية.[1]
- يعتبر النفط في قطاع المواصلات بمثابة الشريان للنقل الحديث، تقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35 من مجموع البترول المستهلك في العالم.[2]
- يلعب النفط دورا مهما في صنع القرار السياسي، يشار إليه على انه أساس السلام في العالم، لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم وهذا ما جعل سياسات دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة قائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، أبرز ما قاله في هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كيسنجر النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم وقد برزت الأهمية السياسية للنفط بداية حرب 1973 مرورا بالحرب العراقية الإيرانية 1980 وحرب الخليج 1990 وصولا إلى حرب العراق 2003 التي كان النفط السبب المباشر لكل منها.

الطلب العالمي على النفط ذو الطليعة العسكرية يعادل حوالي 5 من الإستهلاك العالمي وتزداد هذه النسبة في حالة الحروب، بعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لإستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط التي يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحرب تجنبا لنفاذ الوقود وإنقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.[3]

[1] حمادي نعيمة، **تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص 8_10.

[2] موري سمية، **أثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة لن بوعلي تلمسان، الجزائر 2010/2009، ص 56.

[3] حمدي نعيمة، مرجع سابق، ص 10.

الفرع الثالث: خصائص النفط

- يعتبر النفط موردا ناضبا حيث يوجد في الأرض بكميات محدودة تقل بزيادة الإستخدام.
- تزايدت أهمية النفط للنشاط الإقتصادي بحيث نجد أن علاقة إستخدام النفط بالتنمية الإقتصادية علاقة طردية وثيقة ونتيجة لهذه الأهمية فان مرونة الطلب على النفط منخفضة (إن كانت تزداد بزيادة الإستخدام للبدائل، لأن لا وجود حاليا لأي بديل يخفض المرونة).
- يتميز النفط بطبيعته الدولية مما يجعله مادة إستراتيجية تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية (لهذا نجد أن الإعتبارات الإستراتيجية تتدخل في قرارات الإنتاج).
- يوجد النفط بكميات وفيرة في الدول النامية والتي تستهلك منه كميات قليلة بينما يوجد بكميات ضئيلة في الدول الصناعية التي تستهلكه بكميات وفيرة.
- إن الطلب على النفط يعتبر طلبا مشتقا من الطلب على منتجات النفط.
- تحيز التطور التكنولوجي للنفط كمصدر للطاقة حيث يلاحظ أن التحولات التكنولوجية المعاصرة أدت إلى تزايد الاعتماد على النفط بدرجة كبيرة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.
- يتميز النفط بعدم التجانس حيث تختلف أنواع النفط المنتج من حيث الكثافة أو الشوائب مما يؤدي إلى اختلاف نفقات الإنتاج من موقع إلى آخر.
- يخضع النفط إلى عدة اعتبارات جيولوجية مما يؤدي إلى إختلاف نفقات الإنتاج من موقع لأخر حسب طبيعة مكامن النفط وموقعها (في اليابسة أو الأراضي المغمورة) كما تختلف النفقات من وقت لأخر في نفس الموقع نتيجة لتغيرات طبيعية مثل انخفاض الضغط الجوفي والحاجة إلى إستخدام وسائل إستخراج وإستخلاص.
- بالإضافة إلى اعتماد العمليات الإنتاجية على النفط كمصدر للطاقة فان هناك العديد من العمليات الإنتاجية التي تعتمد على مشتقات النفط كمادة خام مثل صناعة المطاط والبلاستيك، الأسمدة، الإسطوانات، الشمع، الأدوية، مستحضرات التجميل، الصموغ، الحبر، الطلاء وغير ذلك من المنتجات.[1]

[1] سيد فتحي أحمد الخوني، **إقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة**، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013، ص 168_169.

المطلب الثاني: أنواع النفط ومراحل إنتاجه

بعدما تعرفنا على مفهوم النفط ونشأته نأتي الآن إلى محاولة التعرف على مختلف أنواع النفط ومنتجاته ومراحل إنتاجه.

الفرع الأول: أنواع النفط

النفط الخام المتواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم. هو على أنواع متعددة تتأثر تلك الأنواع بالخصائص الطبيعية أو الكيميائية أو الكثافة أو اللزوجة أو حسب احتوائه على المادة الكبريتية.[1]

فالنفط يتباين ويختلف في نوعه من منطقة وبلد لآخر وحتى في داخل الحقل الواحد لا يتواجد نفط واحد في نوعه بل قد يتواجد أنواع متعددة، المنطقة الأوروبية تحتوي على نفط مختلف عن القارة الإفريقية والنفط العربي في المنطقة الآسيوية مختلف عن النفط العربي في المنطقة الإفريقية. هكذا قد يكون نفطها بارفينيا وهو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية في المركبات الهيدروكاربونية البارفينية أو قد يكون نفطا نافتينيا وهو النفط الذي يحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية. أو يتكون من المواد الأسفلتية (العطرية_الأرومايتة) أو هناك يقال نفط خفيف أو ثقيل أو يقال نفط حسب درجة الكثافة النوعية (عالي أو منخفض) أو قد يقال حلو أو مر للتدليل على نسبة إحتوائه من المادة الكبريتية.[2]

الفرع الثاني: مراحل إنتاج النفط

أولا: مرحلة التنقيب

تعرف أيضا بالإستكشاف والإستطلاع، تتضمن هذه المرحلة وجوب تحديد المواضع التي تشمل على تراكيب بيوليجية تشير إلى وجود النفط، هذا من خلال إجراء مختلف الدراسات التحليلية والأعمال التطبيقية في الجوانب الفنية والجيولوجية، الاقتصادية والتكنولوجية، ذلك بغية تحديد انسب المواقع لحفر الآبار.

[1] أمينة مخلفي، **مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)**، محاضرات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 13.

[2] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 12_13.

ثانيا: مرحلة الإنتاج

تتمثل في حفر الآبار البترولية، بالنزول إلى أعماق في جوف الأرض عن طريق أنابيب وحفارات خاصة ثم إستخراج أو ضخ البترول، ذلك عن طريق التجهيزات والمعدات اللازمة.

ثالثا: مرحلة النقل

تتمثل في نقل النفط من منلطق إنتاجه إلى مراكز تكريره وكذا من مراكز التكرير إلى أماكن إستهلاكه، يتم ذلك عن طريق الأنابيب وناقلات النفط.

رابعا: مرحلة التكرير

هي المرحلة الهادفة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية، بتحويله من المصدر الخام إلى إشكال من المنتجات السلعية النفطية المتنوعة، تشمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة والوسطى والثقيلة، هذه المنتجات النفطية كالآتي:

المنتجات الخفيفة	الغاز الطبيعي	gaz Natural
	بنزين السيارات	Motor gazoline
	كيروسين	Kérosene
	بنزين الطائرات	Owiation gazoline
المنتجات المتوسطة	زيت الغاز	Goz oil
	زيت الديزل	Diesel oil
	زيت التشحيم	Lubricants
المنتجات الثقيلة	زيت الوقود	fuel oil/ Bankers
	الأسفلت	Hitumen
	الشمع	Wax

خامسا: مرحلة التوزيع والتسويق

تتمثل هذه المرحلة على تسويق وتوزيع البترول سواء في شكله الخام أو منتجات بترولية، تحدد الأسعار عادة لأي من المنتجات المكررة بناءا على إعتبارات فنية، بالإضافة إلى أخرى اقتصادية وجغرافية.[1]

[1] بقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2014، ص 12.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لتكوين النفط والعوامل المؤثرة فيه

سنتناول في هذا المطلب النظريات المفسرة لنساط وتكوين النفط والعوامل المؤثرة في درجة جودته.

الفرع الأول: النظريات المفسرة في تكوين النفط

يختلف جيولوجيو النفط في تحديد أصل وكيفية تكون هذه المادة، عليه ينقسم أولائك إلى فريقين:

- الفريق الأول يؤكد أن النفط مواد هيدروكاربونية تكونت من أصل عضوي حيواني نباتي، قد نال هذا الفريق تأييد كبير من جمهور علماء الجيولوجيا.
- الفريق الثاني يعتقد أن النفط قد تكون نتيجة تفاعلات كيميائية في باطن الأرض بين مواد غير عضوية، لم يلقى هؤلاء تأييد المتخصصين في هذا المجال.

فيما يلي عرض موجز لهاتين النظريتين[1]:

أولا: النظرية العضوية

تؤكد هذه النظرية على أن ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصول حيوانية ونباتية، التي إنطمرت لملايين السنين في طبقات الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين. يؤكد أنصار هذه النظرية على نحو أكثر دقة إلى أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات، وحيوان مجرمدي يدعى " الفورامينفرا ". قد تقاطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي. إستنادا إلى هذه النظرية في تفسير المنشأ ذهبت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية، يستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم لم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا. لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافات القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

[1] أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 4، 2008، ص 178.

ثانيا: النظرية اللاعضوية

تذهب هذه النظرية إلى القول بأن منشأ النفط اللاعضوي أي ناتج عن تفاعل كبريت الحديد مع بخار الماء وينشأ من إتحادهما مادة مشابهة للأستيلين التي تحولت إلى زيت بفعل العوامل الجيولوجية من ضغط والحرارة. ويحدد أماكن تواجد النفط حسب هذه النظرية في مكامن من الصخور النارية ويستشهد أنصار هذه النظرية بمكامن النفط الموجود في المكسيك واليابان ويعتبرون ذلك دليلا على صحتها.بينما يعترض أنصار النظرية العضوية على ذلك بقولهم: إن النفط الموجود في مثل هذه الصخور ليس أصيلا وإنما هو مهاجر من أماكن ذات أصل عضوي.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في جودة النفط

تتوقف درجة جودة النفط في الطبقات الأرضية والتي تحدد بدورها نوع وطبيعة المشتقات التي يمكن الحصول عليها، على مستوى ودرجة تكونه وذلك حسب العوامل التالية

أولا: مستوى الضغط والحرارة التي يتعرض لها البترول

التي تحدد مدى نشاط البكتيريا التي حددت بدورها نسبة كل من الكربوهيدرات والبروتينات والأوكسجين والأزوت فيه.

ثانيا: المياه الجوفية التي تتسرب خلال الطبقات الحاملة للنفط

حيث تؤثر خصائص هذه المياه في نوعية النفط بما عناصر مختلفة وخاصة الأوكسجين والكبريت والتي تعمل على تقليل جودة النفط في مناطق عديدة.

ثالثا: طبيعة بقايا الموارد النباتية والحيوانية التي تحللت

كان هناك رأي قديم في تكوين زيت النفط مفاده أنه يتكون كيميائيا من تكوينات القشرة الأرضية بفعل بعض التغيرات الكيميائية التي تعرضت لها بعض الصخور والعناصر، التي تتألف منها القشرة الأرضية وخاصة الصوديوم المعدني مع مياه الجوفية التي تحتوي على ثاني أوكسيد الكربون، استند أصحاب هذا الرأي على أنه

لم يعثر على أي حفريات عضوية بأي شكل في زيت النفط، إلا أنه بعد تمكن الإنسان من استخلاص بعض العناصر بروتينية الأصل من النفط تأكد أصله العضوي وأنه ناتج عن تحلل مواد عضوية قديمة.[1]

المبحث الثاني: أساسيات عن الأسواق النفطية

نظرا لتعارض الأهداف والمصالح بالنسبة للدول المصدرة والمستوردة فإن أسعار النفط تثير مخاوف كل من الدول المنتجة والمستهلكة للنفط على حد سواء، هذا الأمر الذي أدى إلى تطور أسعار النفط وتغيير آلية تسعيرها وتطور سوق النفط التي تعددت الأطراف المتدخلة فيها.

المطلب الأول: ماهية الأسواق النفطية

تعد الشركات العالمية الكبرى عامة والشركات الأمريكية خاصة الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ولادة الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1859 حيث ترعرعت هذه الصناعة وتطورت في أحضان النظام الرأسمالي، من هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى التطورات التاريخية لأسواق النفط العالمية، تعريف الأسوق النفطية وأنواعها والهيكل المؤسساتي لهذا القطاع.

الفرع الأول: نبذة تاريخية عن الأسواق النفطية

أولا: خلال 1857 إلى 1870 (منذ بداية الصناعة النفطية حتى ظهور الشركات النفطية)

كانت السوق النفطية في مرحلة تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة التي بدأت تستثمر في إستغلال النفط خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وكانت المنافسة شديدة فيما بين هذه الشركات مما نتج عنه اندماج بعضها وزوال بعضها الآخر.[2]

ثانيا: خلال الفترة 1870 إلى 1960 (منذ ظهور الشركات النفطية الكبرى إلى تأسيس الأوبك)

أصبحت السوق النفطية في هذه الفترة سوق إحتكار الغلة بين الشركات التي سيطرت على الصناعة النفطية الأمريكية وتعدى ذلك إلى السوق النفطية العالمية بتحكمها في عمليات الإستكشاف والإستخراج والنقل

[1] محمد خميس الزوكي، **جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 75.
[2] احمد الدوري، مرجع سابق، ص 97.

والتوزيع والتسعير، عرفت في هذه الفترة عقد إتفاقية "كناكاري" بين هذه الشركات التي تعرف بالشقيقات السبع والتي تنص على تقسيم السوق النفطية العالمية ومنابع النفط في العالم بينها، مما جعل الأسواق العالمية حكرا على هذه الأسواق.[1]

ثالثا: خلال الفترة 1960 إلى 1973 (منذ تأسيس الأوبك حتى أزمة 1973)

مع تأسيس الأوبك في 1960 قل احتكار الشقيقات السبع وتحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول الأوبك وبوجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والحفاظ على مصالحها، حيث انه بعد 1973 عندما قررت الدول الأعضاء في الأوبك منفردة وقف لإمداداتها النفطية احتجاجا على حكومات الدول الكبرى للكيان الصهيوني إنتهى دور الشركات الكبرى.[2]

رابعا: خلال الفترة 1973 إلى 1980 (بداية أزمة 1973)

في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية سوق احتكار قلة دول الأوبك، حيث عندما إرتفعت أسعار النفط وتضررت مصالح الدول المستهلكة للنفط وزاد إنتاج الدول النفطية من خارج الأوبك مما أثر سلبا على موقف أوبك وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها.[3]

خامسا: سوق النفط مطلع القرن 21

في هذه المرحلة عرت سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية، في هذه المرحلة أصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت السوق النفطية تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين فأصبحت سوق تنافسية إلا أن الأمر لم يدم طويلا حيث عرف مطلع الألفية الثانية تقلبات حادة لم يألفها السوق النفطي منذ السبعينيات من القرن الماضي إذ بعد أن إستقرت الأسعار عند معدل 25 دولار للبرميل خلال 2000 إلى 2003 هي الفترة التي عملت خلالها منظمة الأقطار المصدرة للنفط بالدفاع على نطاق سعري يتراوح بين 22 و28 دولار للبرميل بإعتباره السعر الذي يمكن أن يحقق التوازن في الأسواق

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق ذكره، ص 13.

[2] عبد القادر سيد احمد، **الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 75.

[3] علي العمري، **دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970_2006**، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص 9.

إلا أن هذه الصورة إختلفت تماما في 2004 مع إرتفاع الأسعار الذي بلغ ذروته عام 2006 حيث وصل 68.9 دولار للبرميل في حين لامست أسعار النفط في الأسواق المحلية (الخام الأمريكي الخفيف) 78 دولار للبرميل في الفترة ذاتها، أما في سنة 2006 أخذت تتراجع تدريجيا وهذا لإرتفاع المخزونات التجارية خصوصا وقود التدفئة ليستقر نحو 58 دولار للبرميل ونصف الثاني من عام 2014 شهد تراجع كبيرا في أسعار النفط الذي إنعكس بتغيرات شكلية مهمة في السوق النفطية التي دخلت حقبة سجل فيها العرض نموا أقوى من الطلب حيث يطرح هذا التراجع مشكلة كبيرة بالنسبة للعديد من الدول المنتجة التي تحتاج إلى سعر مرتفع من اجل تمويل نفقاتها أما المستفيد الأكبر من هبوط الأسعار هو الدول المستوردة.[1]

الفرع الثاني: تعريف وأنواع الأسواق النفطية

أولا: تعريف السوق النفطية

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصادر الطاقة وهو النفط، ويحرك هذا السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية والعسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية.

السوق النفطية: هي المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة. [2]

ثانيا: أنواع الأسواق النفطية

1. الأسواق الفورية

1.1 تعريفها

إن الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين حيث تتواجد فيه براميل البترول في إنتظار المشتري ولكن ينطبق مفهوم السوق الفورية على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتوجات.

[1] www.opec.org ,29/04 /2019، 14:58.

[2] بقلة إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 18.

تتم غالبا هذه الصفقات بين طرفين بواسطة الهاتف وبالتالي فهو سوق بالتراضي ولا يوجد لأي مصرف ليسجل هذه العمليات. في حالة إذا لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد، إن إقتراب البائع من المشتري سوف يسهل الأعمال، هذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.[1]

2.1 أهم الأسواق الفورية في العالم

تتواجد أهم الأسواق الفورية للبترول الخام في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك)، في آسيا (سنغافورة)، أما الخدمات المرجعية فهي البرانت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية ودبي في آسيا.

تتمركز أهم الأسواق الفورية للمنتوجات البترولية في شمال غرب أوروبا (أمستردام، روتردام وانفير) وفي البحر الأبيض المتوسط (جين لا فيرا) وفي الخليج العربي الفارسي وجنوب شرق آسيا (سنغافورة)، خليج المكسيك (الكاريبي) وفي الأخير نيويورك في الساحل الغربي.[2]

3.1 المتعاملون في الأسواق الفورية

إن متعاملي الأسواق الفورية المادية فيما يخص البترول الخام هم المكررون والمنتجون أما فيما يخص المنتوجات التامة الصنع فان المشترون هم التجار أو كبار المستهلكين أما البائعون فهم المكررون (أصحاب المصافي) وفي كل الحالات يقوم التجار بدور أساسي كوسطاء يشترون بأنفسهم ثم يبيعون لتجار آخرين حتى المشترين النهائيين.

بجانب الشركات الكبرى للتجارة العالمية يوجد أيضا فروع تجارية لشركات البترولية الكبرى بالإضافة إلى وسطاء بناء على معلومات تتم الصفقات المادية لكن في الواقع فهم لا يبيعون ولا يشترون لحسابهم بل يحصلون على عمولات مقابل خدماتهم.

[1] عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001_2014)**، مذكرة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013_2014، ص 10.

[2] Xavier BURUCOA،les Marches Internationaux du Pétrole، ENSPM ،1998،P .86

2_ الأسواق الآجلة

نظرا لتطاير الأسعار في السوق الفورية للنفط، ادخل المنظمون سوقا للأسعار الثابتة بتسليم مؤجل بما يعرف بالأسواق الآجلة، ويوجد فرعان لهذا الشكل من الأسواق:

2_1 الأسواق النفطية المادية الآجلة:

تعمل مثل هذه الأسواق النفطية الفورية ولكن بآجال أطول من 15 يوما، تتم العمليات بالتراضي لسعر معين من تسليم لآجال لاحقة، يعرف بداية على انه شهر لكنه يمكن أن يتجاوز ذلك، هذا النوع من الأسواق تلزم المشتري بتحديد حجم الشحنة التي لا يجب ان تقل عن 500 الف برميل والبائع وتاريخ توفرها، لا تكون هذه الأسواق العدد محدودا من النفط الخام والمنتجات النفطية كالبرنت، البنزين، زيت الديزل ووقود الطائرات، وهذه الأسواق غير منظمة في الغالب.

2_2 البورصات النفطية:

ظهرت لأول مرة بعد الأزمة النفطية الأولى عام 1973 في نيويورك، عرفت تطورا كبيرا في ظل التقلبات الشديدة لأسعار النفط التي عرفتها فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، يتم التعامل فيها بالعقود الآجلة وليس بشحنات النفط الخام وهذه العقود لها طابع السندات المالية، هي بمثابة تعهد بالبيع أو الشراء لكمية محددة من النفط الخام أو المشتقات النفطية من نوع محدد، توجد ثلاث بورصات نفطية كبرى منظمة في العالم هي: سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق المبادلات النفطية العالمية بلندن (IPS) وسوق سنغافورة النقدي العالمي (SIMEX). [1]

الفرع الثالث: الهيكل المؤسساتي لقطاع النفطي العالمي

إن القطاع النفطي العالمي يعتبر من القطاعات الإقتصادية المعقدة، التي بلغ تأثيرها حتى في القيادات السياسية للدول بمختلف أحجامها، تطلب هذا الأمر إيجاد سبل تنظم القطاعات فسعت كل جهة إلى إنشاء منظمة تحمي مصالحها وتحقق أهدافها، فأنشأت الدول المنتجة والمصدرة للنفط منظمتي الأوبك، والأوبك وأنشأت المستهلكة منظمة الطاقة العالمية، كل منظمة تسعى لحماية مصالح الجهة التي إنشأتها.

[1] عصماني مختار، مرجع سابق ذكره، ص 11.

أولا: منظمة الأوبك (OPEC)

تظم المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الأول للبترول بالقاهرة، في شهر أفريل من عام 1959 والذي حضره مراقبون من فينزويلا وإيران، وفي كواليس هذا المؤتمر أمكن للمندوبين العرب أن يبذرو البذور الأولى لمنظمة الأوبك، بل إن "بريز الفونسو" وزير النفط الفنزويلي، يؤكد بأن اتفاقية جلتمان، قد أمكن التوصل إليها في كواليس آنذاك لإنشاء منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك.

لكن منظمة الأوبك تأسست بشكل رسمي خلال المؤتمر الذي دعا إليه العراق وإنعقد في بغداد خلال الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 1960، والذي إنتهى بميلاد منظمة الأوبك يوم 14 سبتمبر 1960 من طرف خمس دول وهي العراق، السعودية، الكويت، إيران، فنزويلا، بالتالي أصبحت منظمة الأوبك هي أهم منظمة أنشأت من طرف الدول النامية بهدف رعاية مصالحها.

يرجع الدافع الرئيسي والمباشر لإنشاء الأوبك في ذلك الوقت بالذات هو التكتل لمواجهة التحدي الناشئ عن قيام الشركات النفطية الكبرى المتعددة الجنسيات وصاحبة امتيازات التنقيب والإنتاج بتخفيض أسعار النفط وبصورة اعتباطية ومن جانب واحد، هو ما أدى إلى حدوث خسائر جسيمة بإقتصاديات الدول المنتجة، هنا كان لابد أن تحدث ردة فعل من طرف الدول المنتجة من أجل السيطرة بشكل أكبر على الأسعار النفط من جهة وترتيبات الإنتاج من جهة أخرى.[1]

ثانيا: منظمة الأوابك (OAPEC)

هي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك) هي منظمة إقليمية عربية متخصصة، تضم الدول العربية التي تنتج البترول وتصدره، تهدف إلى التعاون فيما بينها لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعة البترولية، للإستفادة من مواردها وإمكاناتها لإقامة المشروعات المشتركة وخلق صناعة بترولية متكاملة وتأمين وصول البترول إلى الأسواق العالمية بشروط عادلة ومعقولة.

[1] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013/2012، ص 93.

تم إنشائها والتوقيع على ميثاقها في 09 جانفي 1968، في بيروت بين كل من السعودية وليبيا والكويت كما تم إختيار الكويت مقرا لها، تبقى العضوية في المنظمة مفتوحة لأي دولة عربية مصدرة للنفط، شريطة إلتزامها بميثاق المنظمة وأن يكون للنفط دور مهم في إقتصادها[1].

قد حققت الجهود التي بذلت من طرف منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط العديد من النجاحات، تجسدت من خلال إعطاء القرارات الصادرة في مجال النفط، قوة تفاوضية على المستوى الدولي، أما على الصعيد الإقتصادي فقد إنبثقت على المنظمة أربع شركات نفطية عربية وهي:

1. الشركة العربية البحرية لنقل البترول، التي تأسست في 06 جانفي1973.
2. الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن، التي تأسست في 01 ديسمبر 1974.
3. الشركة العربية للإستثمارات البترولية، التي تأسست في 23 نوفمبر 1975.
4. الشركة العربية للخدمات البترولية، تأسست نهائيا في 08 جانفي 1977.[2]

ثالثا: الوكالة الدولية للطاقة (AIE)

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة غربية وقد جاءت بدعوى من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي إنبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، قد عكفت تلك المجموعة على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف للإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية بالبترول، وضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للبترول، قد انظم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة، إضافة إلى ما نصت عليه إتفاقية الطاقة الدولية من وسائل لتحقيق هذه الخطة، قام مجلس الوكالة بوضع عدد من المبادئ الأساسية التي تلزم الأعضاء بإتباعها وهي بانجاز:[3]

- تضع كل دولة عضو برنامجا وطنيا للطاقة يهدف بصفة أساسية إلى خفض الواردات البترولية.

[1] http//www.Arab-ency.com/ visite le 29_04_2019 à 19:30 GMT.

[2] عمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، **تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الإقتصادية العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1981، ص 131.

[3] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية،2008 ص 83_84.

- السماح بزيادة أسعار الطاقة المنتجة داخل الدول الأعضاء إلى المستوى الذي يؤدي إلى ترشيد الاستهلاك من ناحية وتنمية المصادر البديلة للبترول من ناحية أخرى.
- إحلال المصادر البديلة محل البترول في التدفئة وتوليد الكهرباء والقطاعات الأخرى التي تسمح بذلك.
- دعم جهود البحث والتطوير وتشجيع التطبيق العملي لنتائجها.
- تهيئة المناخ المشجع للإستثمار في تنمية مصادر الطاقة.
- وضع خطط ملائمة لمواجهة الأزمات المحتملة في الإمدادات البترولية.
- تشجيع التوسع في إستخدام الطاقة النووية، على أن يترك لكل دولة عضو حرية إنتهاج الطريقة التي تتناسب وظروفها الخاصة.

المطلب الثاني: أسعار النفط في ظل تقلبات السوق النفطية

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية ومن هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب تعريف سعر النفط وأنواعه والتطور التاريخي له ومحدداته.

الفرع الأول: تعريف السعر النفطي وأنواعه

أولا: تعرف سعر النفط

السعر عبارة عن قيمة الشئ او قد لا يتعادل معها او لا يتساوى، أي قد يكون السعر أقل أو أكثر من القيمة لذلك الشئ المنتج، سعر البترول يعني قيمة المادة أو السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد، لتأثير العوامل الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.[1]

أسعار البترول وعلاقتها بقيمة البترول جاءت معبرة ومتأثرة بتلك الظروف والعوامل وإن كان مقدار تأثر الأسعار وتحديد مستواها ومقدارها متباينا بتلك العوامل والظروف، أي مقدار ومستوى أسعار البترول وكيفية تحديدها قد خضعت وتأثرت لقوة فعل العوامل الإقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص 194.

لذلك نجد أن أسعار النفط قد إبتعدت عن كلفة الإنتاج والتسعير وإتخذ أشكالا وصورا متعددة ومتميزة فكل صورة كانت معبرة عن مرحلة تاريخية معينة لتطور السعر البترولي في مرحلة سيادة وسيطرة التركز الإحتكاري البترولي الدولي على السوق النفطية.[1]

ثانيا: أنواع أسعار النفط

1. السعر المعلن

يقصد بها أسعار النفط المعلنة رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، ظهر هذا السعر لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة Standard-oil، أين تميزت الأسواق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وهي الشركة الوحيدة التي سيطرة على عمليات إنتاج النفط. في سنة 1911 أصبحت هذه الأخيرة يتنافس فيها عدد قليل من المشترين، مع تزايد استغلال البترول خارج الولايات المتحدة الأمريكية في العالم أصبحت الشركات البترولية تعلن أسعارها في الموانئ التصدير للبترول، أين أصبحت الدول المنتجة تهتم أكثر بالأسعار المعلنة وطبقت مبدأ المناصفة بين الشركات البترولية والدول المنتجة، إن الأسعار المعلنة وحتى أواخر الخمسينات كانت تعبر عن قيمة البترول والأطراف المعلنة عن هذه الأسعار هي الشركات الإحتكارية البترولية الكبرى، وفي بداية الستينات ومع دخول الشركات المستقلة في السوق البترول والتي أصبحت تبيع البترول بأسعار منخفضة عن الأسعار المعلنة، أصبحت هذه الأخيرة لا تعبر عن القيمة الفعلية لسعر البترول، إلا أنها كانت الأساس لإحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية الأجنبية والدول البترولية حتى فترة الستينات، في سنة 1973 أصبحت دول منظمة الأوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات البترولية الأجنبية لاحتكارية والمستقلة.

2. السعر المتحقق:

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري، السعر المتحقق هو عبارة عن السعر المعلن مخصوم منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع أو المشتري، كما إن هذه التسهيلات تشمل وتعود للطرفين. ظهرت الأسعار المتحققة في أواخر الخمسينات،

[1] لخديمي عبد الحميد، **أثار تغيرات سعر النفط على الإستقرار النقدي في الإقتصاديات النفطية دراسة تحليلية وقياسية لحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص 13.

حيث عملت الشركات البترولية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية البترولية في الدول البترولية، تتأثر الأسعار المتحققة بالعلاقات الإقتصادية الدولية وبظروف السوق البترولية السائدة ومدى تأثيرها على الأطراف البترولية المتعاقدة. [1]

3. سعر الإشارة او المعمول عليه: يمكن أن يؤخذ بإتجاهين هما:

- إن سعر الإشارة هو السعر الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق وبذلك يمثل سعر الإشارة النقطة الوسطى بين السعرين، يمكن التوصل إلى سعر الإشارة عبر إتفاق بين الشركة المنتجة للنفط والدولة المستوردة كما حصل بين الجزائر وفرنسا سنة 1965.
- يعني سعر الإشارة متوسط سلة من النفوط المتقاربة في درجات الكثافة أو المتباعدة في الموقع الجغرافي لتشكل مؤشرا أو إشارة لتسعير مجموعة من النفوط حسب قرب أو بعد درجة الكثافة من نفط الإشارة، ونفوط الإشارة عديدة منها النفط العربي الخفيف ونفط الأوبك ونفط غرب تكساس ونفط برنت ونفط بحر الشمال. [2]

4. سعر الكلفة الضريبية:

يتعامل بهذا السعر شركات البترول الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم البترولية، يعني الكلفة التي تتحملها هذه الشركات البترولية يساوي أو يعادل كلفة إنتاج البترول زائد عائد الضريبة البترولية.

كما يعكس هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل أو طن من النفط الخام وبنفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، البيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بالخسارة، أي أن سعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع البترول الخام في السوق البترولية. [3]

5. السعر الفوري أو الآني:

يقصد به ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة او المفتوحة للنفط الخام، حيث برميل النفط يساوي 159 لترا، و42 جالون أمريكي او 35 جالون بريطاني.

---

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص 197_198.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **إقتصاد النفط**، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011، ص 103_104.

[3] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص 199.

بدأ السعر الفوري بالظهور والنشاط بعد أن أخذت الأسواق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية والأسواق الفورية تمثل مؤشرا لحركة الأسعار في العالم والأسواق الفورية.

السعر الفوري أو الآني ليس ثابتا أو مستقرا بسبب أرتباطه بمدى ومقدار الإختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة البترولية.[1]

6. سعر التحويل:

هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين فرعيتين ضمن مجموعة من الشركات تابعة للشركة الأم، أو إنتقال النفط من نشاط ضمن نفس الشركة، كالإنتاج والنقل والتكرير في إطار نفس الشركة، في مثل هذه الحالة يتفق على سعر صوري أو حسابي يراعي في تقديره محاولة جعل الضرائب على أرباحها النفطية لدى الدولة المسجلة فيها حد أدنى.[2]

7. سعر السوق:

يمثل السعر الفعلي الذي يباع به النفط في السوق الحرة، هذا السعر يتحقق بالنسبة للكميات المباعة من خارج الكارتل النفطي أي بين الشركات النفطية. من المعروف أن هذه الأسعار كانت تقل عن الأسعار المعلنة بنسبة تزداد كلما إزدادت المنافسة في عمليات البيع، نظرا لهذا الإنخفاض في الأسعار المعلنة بنسبة تزداد المنافسة في عمليات البيع، نظرا لهذا الإنخفاض في أسعار السوق فإن الشركات النفطية تستخدمه أساسا في إحتساب ما يترتب عليها من ضريبة أو إتاوة.

8. السعر الحقيقي:

هو السعر الذي يتم الخصم منه نسبة التضخم والتغير في القيمة الشرائية للعملات الرئيسية المتداولة. [3]

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق ذكره، ص 104.

[2] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية**، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص 193.

[3] محمد ازهر السماك، عبد الحميد باشا، **إقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية**، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1979، ص 225.

9. سعر البرميل الورقي:

هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيرا من مفهوم سعر النفط الخام في بورصات النفط الدولة، هو عبارة عن عقود النفط الآجلة التي أحد المستثمرون يبيعونها ويزايدون عليها ويتداولونها بين المضاربين. وعملة المضاربة على النفط قد تكون من أحد أهم الأسباب التي تقف وراء إرتفاع أسعار النفط بعيدا عن الأسباب الحقيقية والسياسية.[1]

10. السعر الإقتصادي:

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الإقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم برمجتها تحديد السعر الإقتصادي، يعتبر السعر الإقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالإعتماد على العوامل الإقتصادية، تتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ إقتصادية علمية، مثل (القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، تكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، تحتوي نفس المواصفات)، لذلك فإن السعر الإقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي، يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، على الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدريج السعر حفاضا على قيمته الحقيقية.[2]

الفرع الثاني: التطور التاريخي لأسعار النفط

منذ أن أكتشف النفط وحتى العقد الثاني من القرن العشرين لم يوجد نظام معين يحدد هيكل الأسعار العالمية له فقد كانت تحدد أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة إلى حد ما تبعا لدرجة التنافس بين شركات النفط إلا أن السمة الإحتكارية التي كانت تغلب على روح السوق كانت تلعب الدور الأكبر في هذا المجال وقد كانت السمة السائدة على أسعار النفط في تلك الفترة هي التغير والاضطراب. ففي بادئ الأمر وصل سعر البرميل الواحد من النفط إلى دولارين ثم أدى اكتشاف النفط بكميات كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يصل سعر البرميل الواحد إلى عشر سنتات وذلك في أوائل العقد السادس من القرن التاسع عشر، في عام

[1] نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق ذكره، ص 105.

[2] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000-2010)**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2013، ص 331.

1913 كان سعر البرميل الواحد من النفط الخام عند خليج المكسيك ثمانين سنتا وإنخفض إلى أربعين سنتا عام 1914، ثم إرتفع إلى دولار وربع عام 1921.[1]

- **فترة الستينيات**

تعد هذه المرحلة هي بداية عصر جديد في السوق البترولية، فبعد سلسلة من التخفيضات التي قامت بها الشركات العالمية للبترول والخصومات التي سعت الدول المستهلكة للبترول إلى الحصول عليها، قامت الدول المنتجة للبترول بإنشاء منظمة الأوبك عام 1960 للتعبير عن مصالحها، والتعاون فيما بينها دون الاستمرار في سياسات الشركات البترولية، تميزت هذه المرحلة بحصول العديد من التطورات التي عززت مكانة وقوة تأثير البلدان البترولية في السوق البترولية وعلى السعر البترولي ويمكن ذكر أبرز تلك التطورات وهي كالآتي:

- قرر أعضاء OPEC خلال مؤتمرهم الأول في سبتمبر 1960 أن أي تعديل مستقبلي من قبل الشركات يجب أن يلقي موافقة حكومات الدول المنتجة للبترول ويجب مراعات قواعد العرض والطلب خلال مؤتمرهم الرابع (أفريل 1962) احتجوا ضد قيام الشركات الإحتكارية بتخفيض أسعار البترول جانب واحد ودرس المؤتمر سياسة التسعير في الأجل الطويل مشددا على ربط أسعار البترول الخام بالرقم القياسي لأسعار السلع المستوردة من طرف الدول الأعضاء.
- في نوفمبر 1964 إتفق أعضاء OPEC في مؤتمر جاكرتا مع الشركات البترولية على مايلي:

أ) تنفيق الإتاوة: أي إعتبار الإتاوة نفقة فعلية تتحملها الشركة البترولية صاحبة الإمتياز وتخصم من السعر المعلن بتكلفة التشغيل كما تدرج في الحسابات بهذه الصفة ولا تحسب كسلفة مؤقتة على الضريبة.

ب) تحدد نفقات التسويق التي كانت تخصمها الشركات من أرباح الصافية بمقدار 0.5 سنتا للبرميل.[2]

ت) لتضييق الفرق بين الأسعار المعلنة والأسعار المحققة تمنح الشركات تخفيضا من قيمة الأسعار المعلنة عند حساب ضريبة البترول بنسبة 8.5 % سنة 1964، 7.5% سنة 1965، 6.5 % سنة 1966. بخلاف ذلك تجرى تخفيضات على البترول وفقا درجة كثافته.

[1] محمد أزهر السماك، مرجع سابق، ص 226..

[2] زمال وهيبة، **أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2018/2017، ص 46، 47.

- مفاوضات منظمة الأوبك OPEC وشركات البترول سنة 1967 خصصت هذه المفاوضات للتخفيضات التي تقررت في مؤتمر جاكرتا وإنتهت إلى:

1) تخفيض نسبة مئوية من السعر المعلن على كل أنواع النفط الخام الذي ينتج في منظمة الخليج العربي أيا كانت كثافته على أن يتضاءل هذا التخفيض تدريجيا حتى يختفي تماما سنة 1972.
2) تخفيض خاص بكثافة أنواع النفط الخام مع الأخذ في الاعتبار أن بعض هذه الأنواع (الذي كثافته 27 درجة) لا يوجد حد أعلى للتخفيض عليه في حين أن البعض الأخر (الذي كثافته 37 درجة) فيوجد حد أعلى للتخفيضات عليه وعموما ففي جميع الحالات يجب إلغاء هذه التخفيضات في سنة 1975 وقد أدى ذلك إلى انخفاض مجموع الضرائب التي تحصل عليه الدول المنتجة.[1]

- **فترة السبعينيات:**

إن هذه المرحلة مثلت أبرز وأهم مرحلة تاريخية في مسيرة تطور الصناعة والسعر والعلاقات البترولية ولطرف البلدان البترولية المنتجة والمصدرة عامة ولمنطقة الشرق الأوسط خاصة. ذلك نظرا لما حصل من تطورات عديدة ساهمت في صنعها العديد من البلدان النفطية والإقتصادية.

إذا كانت مرحلة الستينيات هي مرحلة الدفاع والحماية لمصالح البلدان المنتجة والمصدرة يعكس حال مرحلة السبعينيات والتي جسدت مرحلة الهجوم والمبادرة المشروعة والعادلة في إسترداد الحقوق المسلوبة والمستغلة من قبل الشركات الإحتكارية الكبرى.

قد تمكنت الحكومة الليبية سنة 1970 من تحقيق زيادة في الأسعار المعلنة لبترولها بمقدار 30 سنتا للبرميل، رفع معدلات الضريبة على الشركات البترولية إلى حوالي 55% بدلا من 50%، قد أدى ذلك إلى تحقيق العراق، الكويت، إيران والسعودية لزيادة في أسعار نفطها بلغت 20 سنتا للبرميل مع رفع نسبة الضريبة إلى 55% نفس السنة. قد إرتفع الطلب العالمي على النفط بنسبة 8.5% عام 1970 مقارنة بعام 1969. كما إنخفض الإنتاج الليبي من النفط وفقا لقوانين المحافظة على الثروة النفطية مما أدى إلى نقص المعروض من النفط في منطقة شمال إفريقيا. مما أدى إرتفاع أسعار المنتجات النفطية في أسواق الإستهلاك في أمريكا، أوروبا، اليابان منذ سنة 1969.

[1] زمال وهيبة، نفس المرجع السابق، ص 47.

دخلت الدول المنتجة للنفط مع الأطراف المستهلكة له سواء حكومات الدول المستوردة أو الشركات العالمية للنفط في مجموعة من المفاوضات، المؤتمرات خلال تلك الفترة، التي كانت تعد نهاية سيطرة[1] الشركات النفطية، بداية عصر الطفرات النفطية في سبعينيات القرن العشرين، على النحو التالي:

الطفرة النفطية الأولى

تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها إختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة. حيث تقع نتيجة تأثر محددات العرض أو الطلب كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية في الصناعة مثل عدم وفرة العرض لإعادة التوازن (1970-1979) إلى السوق أو إنهيار التجمعات الإحتكارية كما حدث في أزمة الطاقة الأولى.[2] هكذا أصبح يشار إلى قرارات تعديل الأسعار وزيادتها في عام 1974/1973 بالصدمة النفطية الأولى، مع العلم أن السبب الرئيسي لهذه الصدمة يتمثل في قرار الدول العربية المصدرة للنفط بقطع الإمدادات النفطية عن الدول المساندة للكيان الصهيوني في سنة 1974.[3]

الطفرة النفطية الثانية

شهدت السوق العالمية أزمة البترول الثانية في نهاية عقد السبعينيات من القرن الماضي نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي تمثلت في الثورة الإيرانية 1979 [4]والتي أدت إلى تخفيض الإنتاج الإيراني إلى حوالي 500-700 ألف ب/ي وإنقطاع صادراتها النفطية لغاية مارس من العام المذكور، ظهرت مخاوف كبيرة لدى الدول الصناعية مما زاد الطلب على البترول لوضع إستراتجيات التخزين خوفا من الرجوع لأزمة أخرى مشابهة لأزمة 1973، تزايد المضاربين ساعد في تفاقم المشكلة في السوق العالمية هي نشوب الحرب العراقية الإيرانية في عام 1980.

قد أفرزت هذه الأزمة العديد من النتائج تمثلت في تقليص حصة الأوبك من الإنتاج العالمي للبترول من 53% إلى 33% عام 1982 وهذا نظرا لارتفاع عدد البلدان المنتجة خارج منطقة الأوبك التي ارتفع

[1] محمد أحمد الدوري، نفس المرجع السابق، ص 298- 299.

[2] سعد الله داود، **الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر**، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 34.

[3] علي رجب، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك،المجلد38، العدد141، 2012، ص 22.

[4] علي لطفي، مرجع سابق ذكره، ص 184.

إنتاجها من 8 % عام 1973 إلى 32% في نهاية السبعينيات وتضاعفت أسعار البترول لتصل إلى ما يقرب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل عام 1981 وهذا ما ترتب عنه دخول العالم في موجة ثانية من الركود التضخمي في الاقتصاد الأوروبي، بينما كانت الأوبك تخطط لرفع الأسعار تدريجيا من 12.70 دولار للبرميل في نهاية عام 1978 وبنسبة 10% طوال عام 1979 عما كانت عليه في عام 1978.[1]

- **فترة الثمانينات:**

هذه المرحلة التاريخية من تطور سعر البترول الخام في السوق يلاحظ ومنذ بداية هذه المرحلة وحتى أوسطها 1980-1985 أنها قد جسدت مرحلة إضطراب وعدم إستقرار، بل هي مرحلة تراجعية وإنخفاض وتدني للسعر إسميا وفعليا.[2]

الأزمة البترولية 1986:

تعتبر سنة 1986 سنة تاريخية في تطور السوق البترولية، بعد أن تدهورت أسعار البترول إلى أدنى مستوياتها، حيث إنخفضت تدريجيا وسريعا إلى حدود 12 دولار للبرميل الواحد، هو ما أثر بشكل مباشر على العائدات النفطية للدول المنتجة المصدرة للنفط ما خلق أزمة حقيقية لها، أخذ إنتاج أوبك في الإنخفاض خلال النصف الأول من عقد الثمانينات ما دعاها إلى محاولة الدفاع عن هيكل الأسعار بتبني سياسة لوضع سقف لإنتاج المجموعة، توزيع الأنصبة بين أعضاء المنظمة في صورة حصص في مارس 1982.[3]

- **فترة التسعينات:**

ترجع هذه الأزمة إلى القرار الخاطئ الذي إتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في يونيو 1997 بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول الخام بنسبة 10%. قد تزامن مع هذا التخفيض مع الأزمة الإقتصادية التي شهدتها دول جنوب وشرق آسيا والتي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو للإقتصاد العالمي وإنخفاض الطلب على البترول، إنعكس ذلك بمزيد من الإنخفاض في أسعار البترول نتيجة إستمرار الفائض في البترول العالمي، قد أثرت أزمة النفط عام 1998 على إقتصاديات كافة الدول وعلى الدول

[1] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 329.

[3] حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية، ص 235.

المنتجة للنفط بصفة خاصة حيث إنخفض معدل نمو هذه الأخيرة من 3.4% عام 1997 إلى 1.8%عام1998. خلال عام 1999 إستطاعت منظمة الأوبك أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول بمقدار 3 ملايين برميل الأمر الذي أدى إلى إرتفاع في الأسعار.[1]

- **الفترة (2000– 2017)**

شهد السوق العالمي للبترول عام 2000 إرتفاعًا حادًا في أسعار البترول العالمية نتيجة الرواج الإقتصادي الذي شهدته دول جنوب وشرق آسيا مرة أخرى، إلتزام دول الأوبك بخفض إنتاجها من البترول، الأمر الذي بات يشكل خطرا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول نتيجة إرتفاع تكاليف الإنتاج بها.[2] فلقد إنخفضت الأسعار خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل. قد ساعدت المشاكل الفنية في عام 2002 إلى صعود أسعار النفط إلى مستوى 23.5 دولار وغذت الإضطرابات والمشاكل الفنية مسار النفط الصاعد إلى عام 2003 ، ليبلغ معدل 26.8 دولار للبرميل، شهد عام 2004 ثورة في أسعار البترول، إذ إرتفع السعر إلى 42 دولار للبرميل في الربع الثاني لسنة 2004، ليتخطى حدود 50 دولار في الربع الأخير لعام 2004. قد شهدت سنة 2004 عدة أحداث ساهمت في إرتفاع الأسعار.

في سنة 2005 بلغ معدل نمو الإقتصاد العالمي 4.4%، ووصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 83.3 مليون برميل أي بزيادة قدرها 1.5%مقارنة بعام 2004 وثلث إمدادات دول الأوبك خلال نفس السنة 84.3 مليون للبرميل يوميا.

قد بلغت أسعار النفط سنة 2006 أرقام غير مسبوقة تخطت عتبة 78 دولار للبرميل في جويلية 2006 لتنخفض إلى 53.37 دولار للبرميل بنهاية أكتوبر 2006. قد تظافرت مجموعة من العوامل كانت وراء الإرتفاع غير المسبوق للأسعار خلال الأشهر الأولى لسنة 2006، شهدت سنة 2007 إستمرارا في إرتفاع الأسعار، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة أوبك حاجز 90 دولار للبرميل، وصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 دولار للبرميل، ثم إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار للبرميل.[3] يعود

[1] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[2] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 186 ،187 .

[3] زمال وهيبة، مرجع سبق ذكره، ص 55، 56.

التذبذب الحاد الذي شهدته الأسعار على مدار 2008 بشكل أساس إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية العالمية. ثم بعد ذلك أخذت معدلاتها في الانخفاض في عام 2009 ليصل معدلها السنوي إلى 61 دولار للبرميل، قد بدأت برامج التحفيز الإقتصادي والتي إعتمدتها دول عديدة إلى إنتعاش إقتصادي وانعكس ذلك بإرتفاع الأسعار خلال عامي 2010 و2011 ليصل معدلها 77.4 دولار للبرميل و 107.3 دولار للبرميل على التوالي، ليستمر الإرتفاع في الأسعار حتى[1] منتصف عام 2014 أخذ سعر النفط بالهبوط التدريجي إذ إنخفض سعر خام برنت خلال الستة الأشهر من 112 دولار للبرميل في جوان إلى 62 دولار. بغية الحفاظ على حصصها في سوق النفط قررت دول الأوبك في إجتماع 27 نوفمبر 2014 بعدم تخفيض الإنتاج لإيقاف إنخفاض الأسعار. ولقد ساهم ذلك إرتفاع ملحوظ قدر بـ 65.74 دولار سنة 2017.

الفرع الثالث: آلية تسعير النفط

لقد كان التصحيح السعري نقطة بداية في الصناعة النفطية ولذلك كان يتميز بمرحلتين هما:

أولا: تسعير النفط قبل التصحيح السعري 19731:

تميزت هذه المرحلة بإنفراد الشركات الكبرى بالتسعير وكان أحد أهم إستمرارها وسيطرتها على الصناعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل فرعية:

1. **التسعير حسب نظام نقطة الأساس الوحيدة:**

كانت أسعار النفط تتحدد بالنسبة للأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة وقد كرست إتفاقية أكناكري (1928) والتي إنبثق عنها كارتل شركات البترول الكبرى حيث أكدت أن الأسعار تتحدد بموجب أسعار خليج المكسيك، هذا نتيجة لإعتبار الولايات الأمريكية كانت أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم في هذه الفترة.

[1] علي ميرزا، **آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة**، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر، 2015، ص 4.

2. مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج إضافة إلى نقطة خليج المكسيك الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الإستهلاك. كان نفط الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضافا إليه الأجور.

3. التسعير وفق مشاركة الدول المنتجة في تحديد الأسعار:

سعت معظم الدول لتحسين شروط التعامل في النفط ووضع حدا للتحكم الإحتكاري للشركات الكبرى وبالأخص في الأسعار للتأثير المباشر في العائدات النفطية ثم جاءت التخفيضات من جانب الشركات عامي 1959 و1960 لتعجل إتخاذ الحكومات المنتجة موقفا موحدا تمخض عنه إنشاء الدول المصدرة للنفط منظمة الأوبك، كان الهدف منه هو منع أسعار النفط من الإنخفاض مجددا على أن يتم تحديد السعر وفقا للتشاور بين الدول المنتجة والشركات الكبرى وهذا ما حدث في 1960 عند تثبت السعر المعلن للنفط ولأكثر من 10 سنوات بعد ذلك.

ثانيا: تسعير النفط بعد التصحيح السعري 1973:

لم تكن أسعار النفط قبل 1973 تخضع لعوامل العرض والطلب، كان التسعير يخضع للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان سعر النفط يفتقد للمعنى الإقتصادي لمفهوم السعر، لذا أخذت منظمة الأوبك في أكتوبر 1973 زمام المبادرة في تحديد سعر النفط وعائدات الحكومات دون 5,3 دولار للبرميل في أوائل سنة 1973. الرجوع إلى الشركات وقد قامت بإتخاذ قرار زيادة السعر إلى 34,10 دولار للبرميل حيث كان السعر لا يتجاوز ذلك.[1]

[1] علي ميرزا، مرجع سابق، ص 67.

المطلب الثالث: تقلبات الأسعار النفطية

سنتناول في هذا المطلب العوامل والأسباب التي تؤدي إلى انخفاض وانقلاب السعر النفطي على المستوى العالمي.

الفرع الأول: الطلب العالمي على النفط

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية هذا بهدف إشباع أو سد تلك الحاجيات سواء كانت لأغراض إستهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو لأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستعملة في الصناعات البتروكيماوية.[1] إلا أن هناك عوامل وأسباب خاصة بسوق النفط أدت إلى تقلبات في الطلب مما شكل إنخفاض حاد عليه. في ما يلي أهم الأسباب التي أدت إلى ذلك:[2]

- إن إنخفاض الطلب على النفط يؤدي إلى تراجع النمو الإقتصادي مما يشكل علاقة بين المتغيرين وهي علاقة طردية متداخلة فكل عامل يؤثر على الآخر، النمو الإقتصادي يرتبط إرتباطا وثيقا بحجم الطلب العالمي على النفط.
- السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في التأثير على الطلب النفطي فإن إنخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو التوسع الطلب وعكسه يكون تماما.
- إن السلع البديلة أو المنافسة مثل: الغاز الصخري، الطاقة الشمسية، الطاقة الذرية تأثر سلبا على السلع النفطية خاصة إذا كانت أسعارها منافسة مما يقلل الطلب على السلعة النفطية.

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سابق ذكره، ص 147.

[2] سيف الدين بوزاهر،**أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختيار العلة الهولندية حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص107، 109.

الفرع الثاني: العرض العالمي للنفط

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، العرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد.[1] كما أنه توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو بالإنخفاض وأهمها:[2]

- تعتبر الإحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض العالمي للنفط فكلما كان لإحتياط كبير كلما أعتقد أن هناك إمكانية الزيادة في الإنتاج وهذا عن طريق رفع الإنتاجية بالنسبة للآبار القديمة أو حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا.
- إن الوضع السياسي يعتبر أهم عامل على العرض النفطي لأنه خلال الحروب والأزمات السياسية يصبح هدفا للهجوم بعد أن كان وسيلة للدفاع كملف العراق وإيران ...الخ.
- تعمل بعض الدول بسياسة تغليب السوق بمعنى زيادة العرض في الحصص السوقية على الطلب عليه أي عدم التوازن بينها إلا أن هذه السياسية أدت إلى فقدان الحصص السوقية.

الفرع الثالث: عوامل أخرى لتقلبات الأسعار النفط

لقد توصل المحللون و الباحثون أن عوامل السوق الأساسية الطلب والعرض غير كافية لتفسير عدم الإستقرار الذي يحدث للأسعار وأن هناك أسباب أخرى تؤثر ومن بينها:[3]

- وضع تشريعات جديدة خاطئة مما تؤدي إلى تقليص الكميات المعروضة من النفط الخام كما حدث لأوروبا والولايات المتحدة بشأن فصل عنصر الكبريت عن الديزل مما أثر بشكل سلبي على أسعار النفط.
- إن ارتباط النفط والدولار لا تخدم مصالح السوق أحيانا، حيث نجد انخفاض قيمة الدولار ستؤدي إلى إرتفاع في السعر والعكس بالعكس.
- تراجع سيطرة منظمة OPEC في مجال الأسعار مما جعلها تخضع لقوى العرض والطلب.

---

[1] هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، **إقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992، ص 31.

[2] نبيل بوفليح، **دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص 74.

[3] سيف بوزاهر، مرجع سابق، ص 109.

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا في هذا الفصل عموميات حول أسعار النفط، حيث تطرقنا إلى كل الجوانب النظرية لأسعار النفط، والأسواق العالمية للنفط وإستخلصنا.

- النفط مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الإقتصادية والسياسية، وعوامل السوق كما يتميز النفط بالعديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من السلع البديلة مما يضفي عليه أهمية خاصة على الصعيد الإقتصادي والسياسي، العسكري، والمالي.
- مر النفط وأسعاره بعدة تطورات جعلت لهذا الأخير عدة أنواع حسب تكلفة الإنتاج، نوعية النفط وكذلك مناطق الإنتاج والتصدير.
- يتحدد سعر النفط ويتأثر بالعديد من العوامل والتي أهمها عوامل السوق التي تؤثر عليها عوامل أخرى حيث تتميز السوق النفطية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تحتل مكانة هامة على الصعيد الدولي والعالمي.
- يتأثر سلوك الأسواق العالمية النفطية بالعديد من الأطراف التي تسيطر عليها كمنظمة الأوبك والشركات النفطية العالمية الكبرى.

الفصـــل الثـــــاني:

الإطار النظري لميزان

المدفـــوعـــــــات

تمهيد:

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الإقتصاد الوطني على الإقتصاد العالمي لكونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الإقتصادية التي تربط الإقتصاد الوطني بالإقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية تزدوج فيها الدائنية والمديونية، وتتضمن حركة إنتقال السلع والخدمات ورأس المال. يستأثر ميزان المدفوعات بأهمية بالغة على مستوى التحليل الإقتصادي لأي دولة، لكونه يعكس درجة تداخل الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي، فضلا عن أن ما يدرج فيه من معاملات إقتصادية، إنما يعكس من حيث المحتوى هيكل الإنتاج وقوة الإقتصاد الوطني وقدرته التنافسية، ومدى إستجابته لتطور قوى الإنتاج الدولي.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وآليات التسوية.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات الدولية من أهم المؤشرات الإقتصادية وأداة من أدوات التحليل الإقتصادي، لمعرفة الوضع الإقتصادي لدولة ما في المدى القصير، وهو بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والمساعدات وكل المعاملات الرأسمالية والذهب النقدي الداخلة والخارجة من البلد خلال فترة محددة عادة سنة.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية. من هذا المنطلق سنتناول في هذا المطلب مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته.

الفرع الأول: تعريف ميزان المدفوعات

- يمكن تعريف ميزان المدفوعات Balance of payement بأنه حساب سنوي لكافة المعاملات الإقتصادية التي تمت خلال فترة معينة عادة سنة واحدة بين أشخاص المقيمين في بلد معين والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى.[1]
- يعرف ميزان المدفوعات الدولية بأنه بيان أساسي ومنسق لجميع التعاملات الإقتصادية التي تتم بين مواطنون وحكومات ومؤسسات محلية لبلد من البلدان مع مواطني وحكومات ومؤسسات أجنبية، هو ذو جانبين لتلك المعاملات، كما انه أسلوب لتنظيم الإستلامات والمدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة.[2]
- كما عرفه بنك فرنسا ووزارة المالية والإقتصاد "على أنه وثيقة إحصائية قدمت وفقا لقواعد القيد المزدوج مسك الدفاتر الذي يوجه ويجمع في مجموعة محددة من المعاملات الإقتصادية والمالية مما يؤدي إلى نقل الملكية بين مقيمين بلد أو منطقة اقتصادية وغير المقيمين في فترة معينة".[3]

يمكن القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن مستند حسابي يظهر الوضعية الناتجة عن العمليات الحاصلة خلال سنة بين الأعوان الإقتصاديين المقيمين في المجال الوطني وبين كل الأعوان الآخرين في العالم الخارجي.

---

[1] .محمد زكي شافعي، **مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 61.

[2] .سمير فخري نعمة ،**العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011، ص 70.

[3] Paul krygman et autre **économie internationale** Pearson éducation France 7eme édition 2006 p308.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

تبرز أهمية ميزان المدفوعات في كونه يعكس هيكل وتركيبة الإقتصاد القومي لأي بلد، مؤشرا لسياستها المالية والنقدية وسياسات الصرف حيث تبرز أهميته في العناصر التالية :

1. تكمن أهمية ميزان المدفوعات في أنه يعتبر أداة هامة للتحليل الإقتصادي، ذلك بإيضاح المركز الذي تحتله الدولة في الإقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف إقتصاد هذه الدولة، تحديد خصائص التغيرات التي تحصل في هذا المركز عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.
2. يعكس ميزان المدفوعات أيضا قوى الطلب والعرض العملات الأجنبية، يبين أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياساتها الإقتصادية، هنا يمكن الإعتماد على الميزان كمؤشر لكيفية إستخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الإقتصادية الدولية.[1]
3. وبشأن الحاجة للتعديل متى ما حدث إختلال خارجي، وعلى صعيد آخر فإنه عادة ما يطلب صندوق النقد الدولي FMI من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون الميزان من أهم المؤشرات قاطبة للحكم على المركز الخارجي لكل عضو من أعضاء الصندوق.[2]
4. وميزان المدفوعات لا يكشف الصورة الآنية لمركز الإقتصاد الدولي لبلد ما بل أنه يتحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون سنة، إما هيكل هذه المعاملات هي تعكس قوة الإقتصاد الوطني وقابليته للمنافسة ودرجة إستجابته للتغيرات الحاصلة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الإنتاج والعوامل المؤثرة فيه من حجم الإستثمارات، درجة التوظيف ومستوى الأسعار والتكاليف.[3]

---

[1] خليفة عزي، **سعر صرف الدينار الجزائري بين النظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985_2008)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012-2013، ص 5.

[2] رشيدة زاوية، **تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل**، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2015، ص11.

[3] د. عبود عبد المجيد بشار، **أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري_ دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990_2015**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،2017، ص179.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات.

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على ميزان المدفوعات ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1. التضخم:

يؤدي التضخم إلى إرتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، بالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، إنخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

2. تغيرات أسعار الفائدة:

التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن إرتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف إستثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، على العكس من ذلك يؤدي إنخفاض أسعار الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤثر على تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان المدفوعات للدولة، يعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين.

3. سعر الصرف:

يؤدي إرتفاع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا، تجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، على العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.[1]

4. معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج المحلي الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد

[1] بسام الحجار، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص64.

ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن ألـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أم أجنبية.[1]

المطلب الثاني: مكونات ميزان المدفوعات

كل المعاملات الدولية تعطي وبشكل تلقائي تسجيلين محاسبيين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري وحساب العمليات الرأسمالية مساويا للصفر، لكن تناولنا التقسيم التالي لميزان المدفوعات من بين التقسيمات المختلفة.

الفرع الأول: حساب العمليات الجارية

في ميزان المعاملات الجارية تدرج كافة المعاملات الإقتصادية التي تبدي تأثيرا على ميزان المدفوعات في السنة نفسها أو الفترة التي حصلت فيها، وليس في السنوات أو المراحل الآتية، يتكون من قسمين[2]:

1. الميزان التجاري:

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات ويقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع من سادرات وواإيرادات لبلد ما مع بقية دول العالم في فترة زمنية محددة، يشدد على المنتجات الجاهزة والمنتجات الوسيطة والمواد الأولية التي يمكن مشاهدتها وتسجل عند عبورها الحدود.

إن جميع المعاملات التجارية المنظورة تحدد بشكل بسيط ودقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تسهل علينا عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات، إعادة حسابات الواردات من أسعار CIF (Cost Insurence Freight) إلى أسعار FOB (Franco à Bord) بمعنى سلخ نفقات النقل والتأمين عن النفقات الأساسية لشراء السلع.

يشكل رصيد الميزان التجاري، الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، إذا ما زادت قيم الصادرات السلعية على قيم الواردات السلعية يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، إذا كان العكس فيكون قد حقق عجزا.

[1] برشيش السعيد، **الإقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 69.

[2] بسام الحجار، مرجع سابق ذكره، ص 55.

2- ميزان الخدمات الإقتصادية

يشمل ميزان الخدمات الإقتصادية على الإيرادات والنفقات بالعملات الأجنبية، المرتبطة بخدمات النقل (الملاحة، الطيران، السكك الحديدية، وأنواع النقل الأخرى) والخدمات السلكية واللاسلكية والخدمات المصرفية والتأمين والسياحة والسفر، كما تشمل أيضا عوائد وأرباح الإستثمارات والقروض وإيرادات الحكومة والإنفاق على الدفاع والإدارة وما وراء البحار.

قسم الهبات والتعويضات فيقسمها صندوق النقد الدولي إلى قسمين:

- الهبات والمساعدات الحكومية وتتضمن التعويضات وكذلك الهدايا على أنواعها: سلع، خدمات، نقد، صكوك مالية.
- الهبات الخاصة: بالإضافة إلى الهبات والمساعدات الحكومية هناك أيضا هبات من منظمات دينية وخيرية وثقافية. هي تعطي غالبا من دولة إلى أخرى بدون مقابل.

يسمى هذا الميزان ميزان المعاملات الجارية نظرا لان حركة السلع والخدمات تشكل جزءا من الإقتصاد القومي (الصادرات)، أو من مجموع السلع والخدمات المستوردة والتي يتألف منها جزء الاستهلاك خلال فترة معينة.

الفرع الثاني: حساب رأس المال

يسجل هذا الحساب مجمل الحقوق والديون الناتجة عن إنتقال الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال الدولية، أي أنه يقيس كافة المعاملات الإقتصادية ذات الطابع المالي و التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنة والمراكز المدينة للدولة التي لا تقتصر تعاملاتها مع الخارج على حركة السلع والخدمات فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل مجموع حركات رؤوس الأموال بينها وبين الدول الأخرى.

يضم هذا الحساب عموما نوعين من المعاملات[1]:

[1] عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 60.

1. المعاملات الرأسمالية:

هي المعاملات التي تنجم عن عمليات تحويل الأصول المالية من الخارج أو المحولة إلى الخارج وشراء أو بيع الأصول غير المنتجة (غير المالية)، الجدير بالذكر إن هذا النوع من المعاملات قد تم إدراجه في حساب رئيسي كأحد المكونات المستقلة والرئيسية في ميزان المدفوعات وفق آخر تحديثات صندوق النقد الدولي والمعمول بها في وقت الحاضر.

2. المعاملات المالية: يشمل هذا الحساب المكونات التالية:

1.2. الاستثمار المباشر:

يتمثل هذا الاستثمار عادة بالفروع التي تقيمها المشروعات في الدول الأخرى وتكون تابعة لها وخاضعة لسيطرتها ويقاس حجم هذا الإستثمار بصافي رأس المال في خارج الدولة وفي داخلها لتولي وممارسة السيطرة والرقابة على الأصول، ويعرف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق الدليل الذي يصدره صندوق النقد الدولي على أنه الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (شركة أو مؤسسة أو مصرف) في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في إقتصاد أخر.

2.2. إستثمار المحفظة:

يمثل هذا النوع من الاستثمارات رصيد رأس المال الذي يتدفق من الدولة المعنية واليها، لكن لاتصل نسبتها إلى 10% من ملكية الاستثمار المباشر، بالتالي فان أي عملية شراء أو بيع للأوراق المالية من أسهم أو سندات وفق هذا الشكل يعد على انه استثمار المحفظة (تدفق رأسمالي داخل أو خارج).

كذلك فإن شراء أو بيع الأوراق المالية المقترضة (كأذونات الخزينة المركزية) عبر الحدود يصنف على أنه إستثمار محفظة كونه لا يعطي الحق في التملك أو الرقابة.

3.2. الإستثمار في الأصول / الخصوم الأخرى:

يتشكل هذا النوع الأخير من توليفة من الإتمانات التجارية قصيرة الأجل وطويلة الأجل، القروض العابرة للحدود من مختلف المؤسسات الدولية، نصيب الدول في المنظمات المالية الدولية، ملكية العلامات التجارية

وبراءات الإختراع، الودائع النقدية والمصرفية إضافة إلى الحسابات الدائنة والمدينة الأخرى ذات الصلة المباشرة بالتجارة البينية.

الفرع الثالث: حساب الإحتياطات الرسمية

يمثل حساب رأس المال الرسمي ويتشكل من فرق بين أرصدة القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية وأرصدة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية ويسجل هذا الحساب صافي لتغيرات في الإحتياطات الدولية السائلة في سنة معينة وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات كما يعبر عن التغيير في الإحتياطي الدولي للدولة، حيث إن تسوية المدفوعات الدولية تتم عن طريق الصرف الأجنبي والذهب الذي يعتبر منذ القدم من أدوات الدفع الأكثر قبولا للوفاء بالإلتزامات الدولية، عليه تقوم الدولة بتسوية الإختلال في ميزان مدفوعاتها (سواء الفائض أو العجز) بإستخدام هذه الأرصدة من الذهب شراء أو بيعا وعليه فإن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز والفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتم الإحتفاظ به لدى السلطات النقدية كغطاء أو إحتياطي رسمي، يتضمن هذا الحساب كذلك جانبا دائنا و آخر مدينا تقيد فيه حركة الذهب والصرف الأجنبي.

خلاصة ذلك أن هذه التحركات في الإحتياطات الرسمية الدولية تستعمل بغرض إجراء عملية التسوية عند حدوث الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات، تتكون هذه الإحتياطات من:

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (البنك المركزي).

رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التابعة لها لدى البنوك الأجنبية.

- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية).
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل لأذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل إلتزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين التي تحتفظ بها السلطات والبنوك الأجنبية.
- الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك التجارية لدى البنوك الوطنية.
- مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية أو التي يحتفظ بها المواطنين المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها.
- موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للإتفاقيات.

- القروض التي تنظم خصيصا بالإتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

الفرع الرابع: حساب السهو والخطأ.

قد لا يحدث أن يكون القيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الجانب المدين، في هذه الحالة تعادل قيمة حساب السهو والخطأ بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين في ميزان المدفوعات. بالطبع فإن مكان قيد هذا البند هو الجانب الأقل سواء كان الدائن أو المدين وذلك حتى يتعادل الجانبان.[1]

[1] حسان خضر، **ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات**، المعهد العربي للتخطيط، ص 6.

جدول رقم (2): هيكل ميزان المدفوعات الدولية

لتبسيط وسهولة الحساب والترصيد يمكن توضيح ميزان المدفوعات بأقسامه المختلفة على النحو التالي:

الميزان	مدين	دائن	عجز / فائض الرصيد (+) (−)
[1] ميزان العمليات الجارية			
1/1 الميزان التجاري			
• الصادرات السلعية		×	
• الواردات السلعية	×		(−) ، (+)
1/2 ميزان الخدمات			
• الصادرات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الخ للأجانب)		×	
• الواردات الخدمية (سياحة، نقل، تعليم، تأمين، الخ للأجانب)	×		
رصيد ميزان الخدمات			(−) ، (+)
رصيد ميزان العمليات الجارية		×	(−) ، (+)
[2] ميزان التحويلات			(−) ، (+)
1/2 صادرات وواردات الذهب			(−) ، (+)
2/2 التحويلات من جانب واحد			
• تحويلات من الخارج	×		
• تحويلات إلى الخارج		×	
رصيد ميزان التحويلات			
رصيد ميزان العمليات الجارية والتحويلات			
[3] ميزان العمليات الرأسمالية			
• قروض واستثمارات من الخرج وغيرها طويلة الأجل	×		
• إقراض واستثمارات للخارج وغيرها طويلة الأجل			(−) ، (+)
الرصيد النهائي لميزان المدفوعات		×	(−) ، (+)
ثم يأتي السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى	×		

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية طبع – نشر –توزيع، الإسكندرية، 2001، ص 300.

المطلب الثالث: مبدأ القيد المزدوج

لتسجيل المعاملات الإقتصادية في ميزان المدفوعات نستخدم القيد المزدوج في ميزان المدفوعات، لكل معاملة إقتصادية قيد مزدوج دائن ومدن، فإذا روعيت هذه القاعدة بدقة فإن المديونية ستتساوى مع الدائنية وهذا التساوي هو نتيجة للطريقة الحسابية المستخدمة.

يتألف ميزان المدفوعات من جانبين:

- جانب دائن ويرمز له بالإشارة (+) ويحتوي على سجل لجميع المعاملات الإقتصادية التي ينتج عنها دخول مدفوعات أجنبية، الصادرات مثلا، تؤدي إلى زيادة المدفوعات الأجنبية إلى الدولة وتقيد في الجانب الدائن.
- جانب مدين ويرمز له بالإشارة (–) وفيه تسجل كافة المعاملات الإقتصادية التي ينتج عنها أداء مدفوعات من الدولة إلى الخارج، واردات تسجل في الجانب المدين حيث انه ينتج عنها زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج.[1]

الفرع الأول: الجانب الدائن (المتحصلات أو الإيرادات)

يقيد في هذا الجانب مايلي:

- جميع السلع المصدرة على العالم الخارجي.
- قيمة السلع المباعة أو الخدمات المقدمة على الأجانب الذين يقيمون مؤقتا في الدولة أو السائحين من الأجانب.
- فوائد و أرباح و أوراق مالية أو ممتلكات لدى الدول الأخرى مملوكة لرعاية الدولة.
- شراء السلع أو الخدمات من رعيا الدولة بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية الأجنبية.
- الهدايا المقدمة من الأجانب.

[1] بسام الحجاج، مرجع سابق ذكره، ص 60.

الفرع الثاني: الجانب المدين (المدفوعات)

يقيد في هذا الجانب مايلي:

- جميع السلع المستوردة من الدول الأجنبية.
- قيمة السلع والخدمات المقدمة على رعايا الدولة الذين يقيمون مؤقتا في الخارج من رعاياها.
- فوائد وأرباح و أوراق مالية أو ممتلكات من الدول المملوكة لرعايا دول أجنبية.
- شراء السلع والخدمات من الأجانب بواسطة الهيئات الدبلوماسية أو العسكرية التابعة للدولة بالخارج[1].

المطلب الرابع: تحليل ميزان المدفوعات

إن الإقتصادي معني بالتوازن بين بنود معينة يعتبرها بنود مستقلة، فإذا كان مجموع هذه البنود موجبا فيعني ذلك تحقيق فائض في ميزان المدفوعات من الناحية الإقتصادية، إذا كان سالبا فيعني ذلك تحقق عجز وإذا كان هذا المجموع مساويا للصفر نكون بصدد ميزان مدفوعات متوازن من الناحية الإقتصادية. لأغراض تحليل الموقف الإقتصادي للدولة من زاوية إنها تحقق عجزا أو فائضا أو ميزان مدفوعاتها متوازن من الناحية الإقتصادية، يتم استخدام ثلاث مفاهيم بديلة لتحليل ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: الميزان الأساسي

هو ميزان يوضح موقف البلد في الأجل الطويل حيث يتعامل مع كل البنود المستقلة على أنها البنود التي يجب المقارنة بن الدائن منها والمدين لتقرير الموقف الإقتصادي لميزان المدفوعات لدولة ما.[2]

وبذلك فان هذا الميزان يتم حسابه على نحو التالي:

[1] رانيا حمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفق لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، ص 349.

[2] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013، ص 130.

جدول رقم (03): طريقة حساب الميزان الأساسي

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	الصافي
1-ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2-ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3-ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4-ميزان رأس المال طويل الاجل (الرسمي والخاص)	×	×	×
الميزان الأساسي (1+2+3+4)	×	×	×

المصدر: سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 132.

أما باقي البنود التي لم تدرج في ميزان السابق وهي: بنود ميزان رأس المال قصير الاجل الخاص والرسمي والذهب والنقدي فتعتبر من البنود التي تستخدم في الموازنة.

أهمية إستخدام هذا الميزان في تحليل ميزان المدفوعات تتمثل في إن وجود عجز في هذا الميزان يعطي رسالة لصانع القرار الإقتصادي بان طريقة العلاج لن تكون إلا بزيادة هذه الصادرات أو تخفيض الواردات أو زيادة التدفقات الرأسمالية طويلة الاجل ومن ثم التأثير على الأسعار والتكاليف وأسعار الفائدة.

الفرع الثاني: ميزان السيولة الصافية

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان السيولة الصافية بالميزان الأساس بالإضافة إلى ميزان رأس المال الخاص غير السائل وبند السهو والخطأ، وبند رأس المال الخاص غير السائل هو عبارة عن تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة المقيدة بمدة لا تزيد عن سنة، مثل القروض المقدمة من مؤسسة خاصة أجنبية لمدة ثلاثة أشهر والتي لا يمكن المطالبة بسدادها قبل إنقضاء مدة القرض. أما رأس المال الخاص السائل فهي تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة التي لا تزيد مدتها عن سنة ولكنها غير محددة السداد كما هو الحال في تحركات العملات الأجنبية أو الودائع الجارية التي يضعها المقيمين في بنوك الدول الأجنبية.[1]

[1] أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص 134.

جدول رقم (04): طريقة حساب ميزان السيولة الصافية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	صافي
1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4- ميزان رأس المال طويل الاجل (الرسمي والخاص)	×	×	×
الميزان الخاص (1+2+3+4)	×	×	×
5- ميزان رأس المال قصير الاجل الخاص غير السائل	×	×	×
6- السهو والخطأ	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)	×	×	×

المصدر: سيد متولي عبد القادر، مرجع سابق ذكره، ص 134.

فإذا كانت بنود ميزان السيولة الصافية الدائنة أكبر من بنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، من ثم ففي ظل ميزان السيولة الصافية يعتبر كل من بند رأس المال قصير الأجل الخاص السائل وميزان المال قصير الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة ويتم إستخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان السيولة الصافية.

وجود عجز أو فائض في هذا الميزان يرتبط بإحداث تغيرات في الأصول والخصوم الأجنبية قصيرة الأجل سواء الرسمية أو الخاصة، من ثم إمكانية استخدام التغيرات في أسعار الفائدة قصيرة الأجل.

الفرع الثالث: ميزان المعاملات الرسمية

يتحدد موقف ميزان المدفوعات طبقا لميزان المعاملات الرسمية بإضافة كل من رأس المال قصير الأجل الخاص السائل إلى ميزان السيولة الصافية[1]

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 241.

جدول رقم (05): حساب ميزان المعاملات الرسمية

الحساب (البنود المستقلة)	دائن	مدين	صافي
1- ميزان التجارة (التجارة المنظورة)	×	×	×
2- ميزان التجارة غير المنظورة (الخدمات)	×	×	×
3- ميزان المدفوعات من جانب واحد	×	×	×
4- ميزان رأس المال طويل الأجل (الرسمي والخاص)	×	×	×
الميزان الخاص (1+2+3+4)	×	×	×
5- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص غير السائل	×	×	×
6- السهو والخطأ	×	×	×
ميزان السيولة الصافية (1+2+3+4+5+6)	×	×	×
7- ميزان رأس المال قصير الأجل الخاص السائل		×	
8- ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي			
ميزان المعاملات الرسمية (1+2+3+4+5+6+7)			

المصدر: سيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 135

فإذا كانت بنود ميزان المعاملات الرسمية الدائنة من البنود المدينة فإن هذه الطريقة تعتبر ميزان المدفوعات به فائض وبالمثل في حالة العجز أو التوازن، من ثم ففي ظل ميزان المعاملات الرسمية يعتبر كل ميزان رأس المال قصير الأجل الرسمي والإحتياطي الرسمي والذهب النقدي هي بمثابة بنود الموازنة وليست بنود مستقلة، ويتم استخدامها في معالجة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات ووجود عجز في هذا الميزان تحديدا يعني أن هذا البلد مدين لجهات أجنبية رسمية، العكس إذا كان هناك فائض بهذا الميزان.

المبحث الثاني: التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات وآليات التسوية

إن التوازن في ميزان المدفوعات هو تساوي الجانب المدين مع الجانب الدائن في المدفوعات المختلفة، كما أن الإختلال في ميزان المدفوعات نتيجة لحدوث فجوة بين مجموع المدفوعات والإيرادات، هناك عدة طرق من أجل التسوية وتصحيح الإختلال لتفادي الأضرار الجسيمة الناتجة عن الإختلال في ميزان المدفوعات.

المطلب الأول: التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات

إن الحالة الطبيعية لميزان المدفوعات هي التوازن أي تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن، لكن هناك فرق بين التوازن لمحاسبي الواجب تحققه في ميزان المدفوعات بأي حال من الأحوال أو التوازن الإقتصادي و الذي ليس بالضرورة أن يكون متحققا بتحقق التوازن المحاسبي.

الفرع الأول: التوازن في ميزان المدفوعات

أولا: مفهوم توازن ميزان المدفوعات

إن ميزان المدفوعات ميزان متوازن دائما، فالجانب الإيجابي يساوي الجانب السلبي فيه، تلك حقيقة لا تزال تثير التساؤل. فلماذا يكون ميزان المدفوعات متوازنا دائما؟ الواقع أن هذا الميزان متوازن بمعنى التساوي، فالتوازن قد يكون معناه أن الميزان في حالة زيادة أو في حالة تساوي وميزان المدفوعات في حالة تساوي دائما، والسبب في ذلك بسيط وهو أن جانب الإيرادات يمثل شراء للعملات الأجنبية بعملة وطنية. كل شراء يقابله بيع، كل بيع يقابله شراء. من هنا كانت كل المبيعات تساوي كل المشتريات، تلك بديهية ولكنها لا تزال بحاجة إلى إيضاح.[1]

ثانيا : أنواع التوازن في ميزان المدفوعات

1. التوازن المحاسبي : هو حتمية التوازن الحسابي بين مجموع المتحصلات ومجموع المدفوعات، ذلك بعد إضافة بند السهو والخطأ وبتم ذلك بتسجيل العمليات وفق قاعدة القيد المزدوج المتعارف عليه في المحاسبة.

يؤخذ على هذا التوازن المحاسبي أنه لا يقدم أي دلالة على طبيعة التوازنات الخارجية، فهو يقدم فقط وصف محاسبي لميزان المدفوعات.

[1] مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2007، ص 237.

2. التوازن الإقتصادي (الحقيقي): هو الذي يتعلق ببعض حسابات ميزان المدفوعات، يتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب دائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدى، فعند حدوث عدم التوازن بين جانبي الحساب، يوصف الميزان بأنه مختل إقتصاديا، وإما إذا حدث العكس يوصف الميزان بأنه متوازن إقتصاديا، يعتبر التوازن الإقتصادي حالة نظرية قلما تتحقق، إلا أن كافة الدول تجتهد للوصول إليه، كونه يعطي مؤشرات عن الإنحراف الإقتصادي للدولة، وأسبابه وكيفية معالجة.[1]

كما يستوجب التوازن الإقتصادي تعادل أصول وخصوم بنود معينة في ميزان المدفوعات، هي المعاملات المستقلة، وهي المعاملات التي تتم لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان، هذا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها، ومثال ذلك تصدير السلع أو إستيرادها، تقديم الخدمات أو الحصول عليها، تلقي إستثمارات أجنبية أو القيام بها.

أما باقي العمليات فتسمى ببنود التسوية والتي لا تتم لذاتها، وإنما تجري بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، والهدف منها هو توازن الجانب الدائن مع المدين، يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل إقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية المستقلة وحدها. [2]

الفرع الثاني: الإختلال في ميزان المدفوعات

إن التوازن أو الإختلال يقصد به التوازن أو الإختلال الإقتصادي، الذي يركز على العمليات المستقلة (التلقائية) وحدها دون غيرها. أي إذا كان جانبا الدائن والمدين متساويين يعتبر في هذه الحالة متوازنا، أما إذا زاد الجانب الدائن أو المدين على آخر أعتبر ميزان المدفوعات مختلا. يمكن معالجة الخلل بإستخدام سعر الصرف الحر أو تغيير الأسعار والدخول أو إستخدام وسائل السيطرة الحكومية، مع ضرورة توازن جانبيه في آخر فتراته لكن هذا التوازن لا يبين الأهمية الحقيقية لميزان المدفوعات وبالتالي سوف نتطرق إلى مفهوم الإختلال الإقتصادي على مستوى الميزان[3].

[1] فؤاد هاشم عوض، **التجارة الخارجية والدخل القومي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 174.

[2] يحياوي عبد الحفيظ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي(الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر(1970-2009)**، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011، ص 64-65.

[3] زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005ص 69.

أولا : مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات

تعتبر الحالة الأكثر ملازمة لميزان المدفوعات خصوصا في الدول النامية، عند قولنا هناك إختلال في ميزان مدفوعاتنا معناه حالة اللاتوازن بين حقوق الدولة التي تترتب عن الدول الأخرى ومتطلباتها لتلك الدولة، يقصد بإختلال التوازن حالتي الفائض والعجز في ميزان المدفوعات، يجب دراسة كل عناصره بدقة من أجل معرفة مكن الخلل ومحاولة معالجته مهما كانت صوره والتخفيف من حدة الأثر الذي قد يخلفه.[1]

ثانيا : أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

الإختلال في ميزان المدفوعات يعني زيادة الجانب الدائن عن الجانب المدين في ميزان المدفوعات، عندما نتكلم عن الإختلال فإننا نقصد حالة اللاتوازن بين المدفوعات والمقبوضات الخارجية لقاء المعاملات المستقلة في ميزان المدفوعات ولديه صورتان: الصورة الأولى عجز ميزان المدفوعات الذي يعرف بأنه زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن في بنود المعاملات التلقائية أو أنه زيادة الدائنية على المديونية في بنود عمليات التسوية، أما الصورة الثانية فائض ميزان المدفوعات الذي يشير إلى زيادة الدائنية على المديونية في بنود المعاملات التلقائية أو زيادة المديونية على الدائنية في بنود معاملات التسوية، هناك عدة معايير أو مقاييس لقياس مقدار العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات.[2]

1. الإختلال المؤقت لميزان المدفوعات:

هو إختلال ينشأ عادة عن ظروف غير عادية أو إستثنائية لا تلبث أن تزول ويعقبها عودة للوضع الطبيعي أو العادي، يمكن التمييز بين الأنواع التالية للإختلال المؤقت[3]:

1.1. الإختلال العارض:

يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال الجوية السيئة والآفات مثلا مما يؤثر تأثيرا سيئا على ميزان المدفوعات، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال

[1] عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل، **أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر_دراسة تحليلية قياسية للفترة2014/2000**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد5، 2017، ص 400.

[2] بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائرية خلال الفترة الممتدة(1970-2014)**، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2017، ص 7.

[3] زرارقة محمد، **اثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر(1990-2014)**، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد قياسي بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد بتلمسان، 2016، ص 51-53.

الأسباب المؤدية إليه، كمثال عن ذلك الظروف الطبيعية السيئة التي تصيب محصولا زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي له أو كمادة أولية لصناعة محلية رائدة فيضطر البلد في هذه الحالة إلى إستيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزا مؤقتا على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة.

2.1. الإختلال الموسمي:

يعتبر الإختلال الموسمي نوعا أخر من الإختلالات التي قد تصيب ميزان المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث إنها تشهد رواجا في بعض الفترات وتنخفض خلال مواسم أو فترات معينة.

3.1. الإختلال الدوري:

يرتبط هذا النوع من الإختلالات أساسا بالدورات الإقتصادية التي تتميز بها إقتصاديات دول السوق الحرة (الرأسمالية الصناعية) فالتقلبات الإقتصادية تنتقل من دولة لأخرى عبر التجارة الخارجية، وبالتالي فحدوث الرواج الإقتصادي في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة وارداتها من العالم الخارجي مما يؤدي لزيادة الإنتاج والتوظيف في ذلك البلاد المصدرة والعكس صحيح في حالة الكساد الإقتصادي، وبالتالي فالآثار المترتبة عن كل ذلك هي إحداث إختلالات على مستوى موازين المدفوعات.

2. الإختلال الأساسي أو الهيكلي في ميزان المدفوعات:

هو إختلال جوهري يصيب ميزان المدفوعات وليس إختلالا طارئا حيث أن أسبابه تظل قائمة دون زوال وهو نتيجة حتمية لوجود خلل أساسي في إقتصاد الدولة ولم يحدث بسبب ظروف غير عادية، علاجه يحتاج إلى جهود عملية أكثر من مجرد تقديم الحلول على أسس محدودة ومؤقتة.

أسباب العجز مثلا ترتبط بعوامل ذات طبيعة هيكلية تؤثر على قدرة الدولة على التصدير أو على ميلها للإستيراد، أو على قدرتها على جذب رؤوس الأموال أو على طاقتها على تسديد قيمة الإلتزامات على نحو يجعلها تعاني عجزا مستمرا في ميزان مدفوعاتها.

يعود هذا النوع من الإختلال إلى أسباب عديدة نذكر منها:

– تغير هيكل الطلب الخارجي وتحوله إلى بعض السلع على حساب بقية السلع الأخرى، من أبرز الأمثلة على ذلك تحول العالم من التركيز على الفحم كسلعة إستراتيجية إلى الطلب على البترول.

– التغيرات التي تصيب هيكل النفقات النسبية المكتسبة والتي تؤدي إلى اختلاف المزايا النسبية بين الدول فالتطورات التكنولوجية مثلا من شأنها أن تؤدي إلى إكتساب إحدى الدول لمزايا الطلب الخارجي على صادراتها من تلك المنتجات، هو ما يؤدي لحدوث إختلال في ميزان المدفوعات.

– ارتفاع مستويات الدخول لبعض الدول كما هو الحال بالنسبة للدول الأعضاء في منظمة الأوبك، هو الأمر الذي يرفع من طلبها الخارجي على الواردات مما يؤدي إلى حدوث الاختلال الخارجي.

– التضخيم المحلي الذي ينشأ عجزا مستمرا في الحساب الجاري وبالتالي حدوث الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات.

– تدهور العائد على توظيف رؤوس الأموال محليا.

– إرتفاع حجم المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: آليات التسوية الإختلال في ميزان المدفوعات

إن تسوية ميزان المدفوعات هي العملية التي يمكن من خلالها إزالة الاختلال في ميزان المدفوعات بين جانبيه عند ظهوره، في سبيل معالجة هذا الإختلال عملت عدة تحليلات على تبيان الآليات التي تحقق العودة إلى وضعية التوازن، من أهم الآليات ما يلي[1]:

الفرع الأول: علاج الإختلال بالإعتماد على آلية قوى السوق:

إستقر الفكر التقليدي، في هذا المجال، على قدرة جهاز الثمن على تحقيق التوازن الخارجي. مع أزمة الثلاثينات من هذا القرن وتحت تأثير أفكار كينز وجهت الأنظار نحو تغيرات الدخل القومي لإعادة التوازن. أما التحليل الحديث فيفسح المجال أمام تغيرات الأثمان وتغيرات الدخل في تفسير التوازن الخارجي للدولة، فضلا عن إدخال العمليات المالية في نطاق هذه النظريات بقصد الوصول إلى نظرية شاملة.

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 111_119.

- **النظرية التقليدية:**

تتلخص النظرية التقليدية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأثمان في الداخل و الخارج، الأمر الذي يؤثر على حجم التصدير والإستيراد. وكل إختلاف يخلق الظروف الكفيلة بعلاجه و القضاء عليه من قوى السوق نفسها ودون حاجة إلى تدخل مباشر من السلطات العامة. يميز الإقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد بين التوازن المحقق في ظل ثبات الصرف، حيث تلعب أثمان السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة و في الخارج دورها في إعادة التوازن، وبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف حيث تقوم أسعار الصرف بهذا الدور.

- **النظرية الكينزية:**

مضمون هذه النظرية أن الإختلال في العلاقات الإقتصادية الدولية يؤدي إلى إحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الإختلال. في تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين هما:

أ) **الميل الحدي الإستيراد:** فهو يعبر عن علاقة بين مقدار تغير الواردات والتغير في الدخل بالزيادة و النقصان، هو النسبة بين التغير في الواردات والدخل القومي.

ب) **مضاعف التجارة الخارجية:** المقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي إلى ذلك التغير الذاتي أو الأصلي في الإنفاق الذي تولد عن تحقيق فائض أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدول الأخرى. هكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي وبين ميزان المدفوعات، فعن طريق مضاعف التجارة الخارجية تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، ونظرا لوجود علاقة إيجابية بين الدخل وبين الطلب على الواردات فإن مستوى الدخل ذاته يرتبط بحالة ميزان المدفوعات.

يمتاز التحليل الكيزي لتوازن ميزان المدفوعات على التحليل التقليدي بإستقلاله النسبي عن السياسات المصرفية ومع ذلك فإن قصور الثمن عن تفسير التغيرات في موازين المدفوعات ونجاح نظرية الدخل في إعطاء هذا التفسير في فترة ما مابين الحربين لا يمحو أوجه النقص في نظرية الدخل ذاتها، فهذه النظرية لا تقدم لنا تفسيرا كاملا لعملية التوازن. والواقع أن عملية التوازن التلقائية لميزان المدفوعات سواء عن طريق الأثمان والأجور أو عن طريق الدخل والعمالة لم تعد تنطبق على الواقع الإقتصادي المعاصر فقد إختارت الدول بعد الحرب العالمية الثانية أن تكفل لنفسها التوازن الداخلي و أن تسعى لتحقيقه.

- **التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية:**

إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عم طريق التأثير في الدخول والأثمان لا تؤخذ في الحسبان أثر التدفقات المالية مع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع و الخدمات. إنطلاقا من حالة توازن في دولة ما، لابد من أخذ مسألتين باعتبار الأولى حدوث ردود فعل في شكل تغير تلقائي في تدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات لجارية، الثانية هي إحتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية.

التغير التقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة إستثمارات خارجية طارئة في الدولة أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية أو نتيجة ائتمان مصرفي أو أي نوع آخر من العمليات التي راعيناها سابقا.

في ضوء التحليل السابق يمكن القول بأن حركات رؤوس الأموال والتحويلات والموارد الحقيقية عن طريق العمليات الجارية يؤثر أحدهما في الآخر في الأجل الطويل غير أن هذه الأساليب بعيدة عن الكمال بالإضافة إلى إنتهاج سياسات حكومية متعارضة يؤدي إلى تكرار حدوث الإختلال في التوازن الخارجي وإلى طول مدته في بعض الأحيان فضلا عن إشتداد وطأة ذلك الاختلال.

الفرع الثاني: تدخل الدولة وعلاج الإختلال في ميزان المدفوعات:

يحدث كثيرا أن لاتدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق وشأنها بإعادة التوازن لميزان المدفوعات لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأثمان والدخل القومي، هو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأثمان وإستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة، هي السياسة التي تعطيها الدولة أولوية بالنسبة إلى توازن الإقتصادي الخارجي. في هذه الحالة تلجا هذه السلطات إلى العديد من السياسات لعلاج إختلال ميزان المدفوعات وهذا المجال يمكن التمييز بين السياسات المباشرة مثل الرقابة على الصرف، القيود الكمية أي نظام الحصص، الرسوم الجمركية، بين السياسات الغير مباشرة مثل: تقديم الدعم أو الإعانات بالصادرات... الخ. كما يمكن للدولة أن تلجا إلى تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان مدفوعاتها.

نشير أخيرا إلى أنه لعلاج إختلال التوازن لابد من معالجة أسبابه وهذه هي الكيفية التي يتعين بها فهم سياسة التسوية بمعناها الحقيقي ولا حاجة لنا إلى التأكيد على الترابط و التداخل في سياسات التسوية القومية في الدول المختلفة. إذ في المحيط الإقتصادي الدولي هناك إرتباط بين عجز ميزان مدفوعات بعض الدول و بين

فائض البعض الأخر، ما لم تتلاق الأهداف والأساليب فقد تصبح إعادة التوازن على المستوى الدولي أمرا مستحيلا وفضلا عن ذلك فإن كل حالة تقبل حلولا ذات آثار توسعية أو إنكماشية على المبادلات الدولية أو الإنتاج، وغني عن البيان أن الأولى أكثر ملائمة للصالح العام في حين أن النزعة إلى الحماية تدفع الحكومات عادة إلى إتباع الحل الثاني. المشكلة الجوهرية للتسوية هي أولا وقبل كل شيء محاولة لتنسيق المصالح المتضاربة وتحقيق الإرتباط بين تشخيص الإختلال والأهداف والوسائل التي تعيد التوازن إلى سيرته الأولى لخدمة الصالح العام للمجتمع الدولي في مجموعه.

خلاصة الفصل:

إن ميزان المدفوعات هو بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي، ذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد ونظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الإقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكن هذا الميزان من أهم المؤشرات دقة للحكم على المركز الخارجي، حيث تدرج فيه مختلف عمليات التبادل الدولي، وهو سجل ينقسم إلى جانبين، جانب دائن تسجل فيه تلك المعلومات التي تترتب عنها دخول للعلة الأجنبية، جانب مدين تسجل فيه المعاملات التي تتيح وسائل لتغطية هذه الالتزامات، كما يساعد سلطات العمومية على صياغة السياسات الإقتصادية المناسبة بالإضافة إلى أنه يسمح بالحكم على الوضعية الإقتصادية والمالية للدولة وكمرآة يوضح نقاط الضعف والقوة للبلد من حيث التركيبة السلعية للصادرات والواردات.

الـــفصـــــل الثـــــالـــــث:

ميزان مدفوعات الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000ـــــــــــ2017)

تمهيد

عرف الإقتصاد الجزائري تغيرات خلال السنوات الأخيرة الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية وفي طليعتها عدم إستقرار أسعار النفط، التي تشكل العنصر الأساسي في الإيرادات والصادرات الجزائرية لأن الإقتصاد الجزائري مرتبط بشكل كبير بالنفط، مما أدى إلى تعرضه لصدمات وما خلفته من إختلال في التوازنات الإقتصادية والخارجية وبالأخص في ميزان المدفوعات.

عليه فإن هذا الفصل وهو الجزء التطبيقي لهذه الدراسة حيث سيتم من خلاله محاولة دراسة واقع إنتاج النفط في الجزائر و دراسة العلاقة بين تغير أسعار النفط وبعض المتغيرات الأخرى المتعلقة بميزان المدفوعات في الجزائر للفترة الممتدة بين 2000 و2017 بناء على الإحصائيات السنوية لبنك الجزائر ومنظمة الأوبك والأوابك، الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا الفصل سيتم التطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وعلاقتها بميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2000-2017).

المبحث الثالث: الإستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمات النفطية.

المبحث الأول: واقع إنتاج النفط في الجزائر

يتمتع النفط بمزايا هامة حيث يعتبره البعض من بين مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول، وتظهر أهميته من خلال كونه يحتل مكانة بارزة من بين مصادر الطاقة بالنظر لأسباب فنية وإقتصادية عديدة كما يعتبر المصدر الرئيسي للعملة الصعبة ويساهم في تغطية القروض الخارجية. حيث تعتمد الدول المصدرة على هذه المادة بشكل كبير.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول قطاع النفط في الجزائر

الفرع الأول: إكتشاف النفط في الجزائر

يعود تواجد النفط في الجزائر إلى عهد الفينيقيين إلا أنه لم يكن ظاهرا مثلما هو عليه الآن، بعد وقوع الجزائر تحت سيطرة الاحتلال الفرنسي تولت هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم وإستغلال ثرواتها الطبيعية وعلى رأسها النفط بعد إكتشافه.

يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها للبحث عن احتمال وجود مكامن نفطية في الجزائر وتركزت تلك المحاولات في المناطق الشمالية التي كانت تظهر فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض، في عام 1895 أكتشف حقل (عين الزفت) في ولاية (غيليزان) غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن سنويا حتى عام 1925، حقل (تليونت) الواقع شمال غرب الجزائر الذي بدأ بالإنتاج عام 1914 وكان ينتج ما يقارب 30 ألف طن حتى نضوبه عام 1940.

بعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء مكتب الأبحاث النفطية BRP[1] والشركة الوطنية للبحث وإستغلال النفط الجزائر S.NREPAL عام 1946، حيث شرعت الحكومة الفرنسية بإجراء المسح الجيولوجي والفيزيولوجي في المناطق التي كان تركيبها الجيولوجي يشير إلى وجود النفط فيها التي ركزت أعمالها في البدء في منطقة (الشلف) في الشمال، قد إنتهت بالعثور على حقلين للنفط وكان الأول (وادي فويطريني وواد القطران) بولاية (المسيلة) عام 1948 وكان بمعدل إنتاج يصل إلى 48 ألف طن سنويا، والحقل الثاني فهو حقل (جبل

[1] **BRP: Bureau es Recherches Pétrolier : هي هيئة حكومية أسندت إليها مهام رسم سياسة عامة يقوم عليها برامج كل العمليات النفطية وتقديم المعونات المالية للشركات العاملة.**

العنق) الواقع على الحدود التونسية عام 1960، بعد العديد من المحاولات ليتحقق هدف فرنسا في عام 1955 إذ تم العثور على أول حقل للنفط في الصحراء الجزائرية وهو حقل (عجيلة) جنوب شرق الجزائر من قبل شركة (كريبس) الفرنسية ومنذ ذلك النجاح جنت الحكومة الفرنسية ثلث نفقاتها التي كانت توجه للأبحاث النفطية في مستعمراتها، وفي جوان 1956 تم إكتشاف حقل (حاسي مسعود) أكبر الحقول النفطية في صحراء الجزائر من قبل شركة S.N REPAL و S.F.P، توالت فيما بعد الإكتشافات النفطية ففي عام 1958 تم إكتشاف حقل (زارزاتين) أكبر الحقول إنتاجا، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لإكتشاف المزيد من الثروات النفطية، في سبيل تحقيق ذلك صدر قانون النفط الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الإمتياز النفطي. قد تضمن القانون العديد من النصوص التي تتضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على إمتيازات صحراء الجزائر لتتوالى الإكتشافات وبعد عام 1962 وإنتقال السيادة إلى الجزائر.[1]

الفرع الثاني : تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بالرغم من تحصل الجزائر على الأهم في إتفاقية إيفيان عام 1962، هو نيل الإستقلال السياسي وضمان وحدة التراب الوطني، لم يكن تأميم النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعا صارما عن مكسب الإستقلال المهدد والهش نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا، تطلب إسترجاع السيادة الوطنية على النفط الجزائري ترتيبات معقدة من الحكومة الجزائرية فقد سيطرت فرنسا على حوالي ثلثي إنتاج النفط الجزائري بنسبة 71.99% من حجم الإنتاج و17.86% للشركات الأجنبية ليبقى للجزائر نسبة بين 10% و15% من حجم الإنتاج.

أمام هذا الوضع سعت الجزائر بكل الطرق للتخلص من إحتكار فرنسا للنفط وللثروات الطبيعية، فقامت بإنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك" في 1963/12/31، تجسيدا لرغبة السلطات في السيطرة على الثروة النفطية للبلد المستقل حديثا أنذلك. وهدفت السلطات من إنشاء الشركة لتوجيه الثروة النفطية لخدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وجعلها رافعة لتأميم القطاع النفطي الخاضع حينها لفرنسا. كانت شركة "سوناطراك" الأداة الرئيسية لمعركة تأميم النفط وقد إنطلقت مبادئ الحكومة الجزائرية من خلال نشاط

[1] مساعد أسامة صاحب منعم، **الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، جامعة بابل، العراق، المجلد 4، العدد، 2014، ص 228- 234.

"سوناطراك"[1] وفي عام 1965 توصلت الجزائر وفرنسا إلى إتفاق حول ملف المحروقات تضمن إقامة تعاونية صناعية بين شركة فرنسية والحكومة الجزائرية، وفي ضوء هذا الإتفاق أطلقت "سوناطراك" أول مشاريعها الإستكشافية بعدما كان دورها محصورا في النقل والتسويق، بناءا على هذا التوسيع تمت مضاعفة رأس مالها عشر مرات ليبلغ 400 مليون دينار جزائري[2]. إلى جانب ذلك تم إنشاء الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "SONALGAZ" في 1967/06/22. فقد حصلت شركة "سوناطراك" على أول إكتشاف نفطي لها سنة 1966 في حقل بمنطقة (واد نومر) ولاية غرداية، وكان معدل إنتاجها 20 متر مكعب في الساعة وكانت أول فرصة حقيقية لإكتشاف قدرات الشركة على الإستكشاف والتنقيب والإستغلال.

فقد لعبت شركة "سوناطراك" دورا كبيرا في تنمية الإقتصاد الجزائري مع الإنتقال إلى الإقتصاد المفتوح وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة في اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة النفطية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر، موريتانيا) وبأوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، بريطانيا) وأمريكا اللاتينية (البيرو والولايات المتحدة الأمريكية). كانت آخر عملية توسيع لنشاطها تمثلت في مشاركتها في مشروع إستغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا حيث أختيرت "سوناطراك" بصفتها أول شركة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية PVDSA بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي: ROSNEFT الروسية وCNOOC الصينية وPETRONAS الماليزية[3].

الفرع الثالث : تأميم قطاع المحروقات

في 24 فبراير 1971 تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "إبتداء من اليوم يجب أن نأخذ 51% من الشركات النفطية الفرنسية". بالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سوناطراك"، إبتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسوناطراك الحق في:

[1] عصام بن الشيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 – دراسة للسياق والمضامين والدلالات**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012، ص 191-192.

[2] http: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy .2019/06/05 تم الإطلاع عليه بتاريخ

[3] نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم فرع لمجمع سوناطراك- دالي إبراهيم، الجزائر، العدد 745 الصادرة في 2011/03/13، ص 07.

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسي بالنفط الجزائري مضمونا بسعر السوق.
- تقديم تعويضات للشركات الأجنبية نقدا بإستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام[1].

من ثم إرتبطت التنمية الإقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخيله مذ السبعينات، فتكثف إنتاج المحروقات وأقيمت لذلك إستثمارات ضخمة. فإذا كان المخطط الثلاثي 1967-1970 قد وجه ما يقارب 2.3 مليار دولار للإنتاج النفطي بنسبة وصلت إلى 45% من المبالغ المخططة للإستثمار الوطني، فإن المخطط الرباعي 1970-1974 قد رفع من الحصة المخصصة للقطاع إلى 9 مليار دولار بنسبة فاقت 49% من إجمالي الإستثمارات. لقد ساهمت هذه الإستثمارات في زيادة الإنتاج الجزائري من المحروقات من جهة وكذا في تنويعه من جهة أخرى كما هو مبين في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): الإنتاج الجزائري للمحروقات خلال الفترة (1962-1984)

الوحدة: ألف طن

السنوات	غاز طبيعي	غاز النفط	منتوجات	النفط خام
1962	300	-	-	22.800
1969	2600	100	2.200	50.000
1974	5500	380	5.000	52.000
1979	20.000	1000	600	63.000
1984	30.000	3500	21.000	52.000

المصدر: زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك، 2011، ص6.

[1] عبد العزيز وطبان، **الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 - 1985**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 151.

الملفت للإنتباه أن فترة السبعينات قد توفرت فيها الموارد المالية من العوائد النفطية بصورة مرتفعة، نتيجة إرتفاع أسعار النفط بسبب الظروف السائدة آنذاك والمتعلقة أساسا بالصدمة النفطية "الإنتصار العربي" في حرب أكتوبر 1973. فتضاعف بذلك دور قطاع المحروقات وخاصة شركة سوناطراك التي زادت نسبة سيطرتها من 56% نهاية 1971 إلى 82% عام 1980، إرتفع حجم منتوجاتها النفطية إلى 98.5% عام 1981 خاصة أن أحكمت سيطرتها على جميع مراحل الإنتاج النفطي بـ 100% على أهم الحقول الجزائرية وهو حقل "حاسي مسعود"[1].

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية للجزائر

تسعى الجزائر بأن تصنع لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للنفط، أو في إطار السوق العالمية غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من الإمكانيات النفطية، تجعل الأطراف المتعاملين يطمئنون على إستمرار العلاقات الإقتصادية ويقيدون المكاسب التي ستعود عليهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى هو مدى أهمية الإمكانيات وقدرة تأثيرها على سوق النفطية الدولية.

الفرع الأول: إحتياطي النفط في الجزائر

إن التعرف على حجم الإحتياطي النفطي في مناطق العالم المختلفة عموما والجزائر بصفة خاصة أضحى من الأمور المهمة جداً لدى الباحثين الإقتصاديين والسياسيين أيضا في معظم دول العالم. ذلك لأن مقدار الإحتياطي المؤكد يؤثر بشكل كبير على العمر المنتظر لمورد النفط. وعند تقدير إحتياطات أية دولة من المحروقات فأنه يؤخذ بعين الإعتبار فقط الإحتياطات المؤكدة.

وتتوفر الجزائر على إحتياطي جعلها تصنف السابع عربيا والسابع عشر عالميا، الشكل التالي يوضح لنا الإحتياطي المؤكد من النفط الخام في الفترة 2000-2017.

[1] زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري**، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، 2011، ص 6.

الجدول رقم(07): تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إحتياطي النفط	11.31	11.31	11.31	11.80	11.35	12.27	12.20	12.20	12.20
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إحتياطي النفط	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير المنظمة الأوبك (2015-2017).

الشكل رقم (01): تطور إحتياطي النفط المؤكد في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار برميل

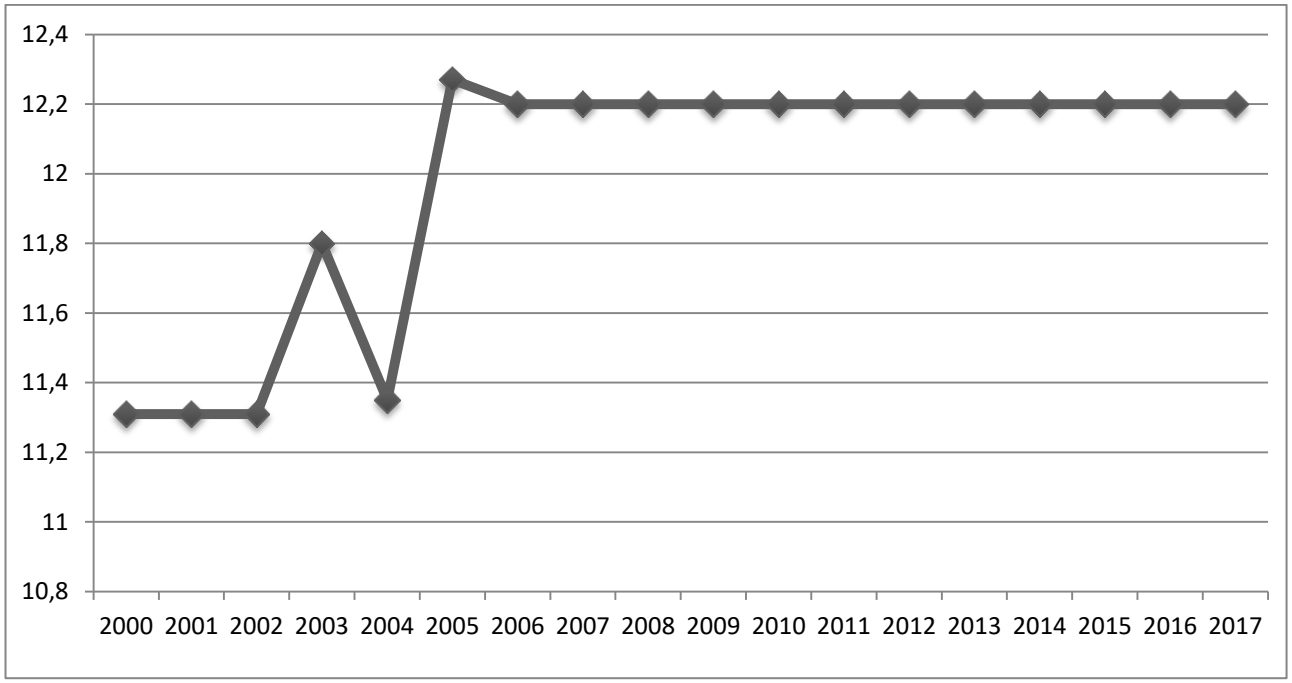

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(07).

من خلال الجدول رقم (07) إتسم حجم إحتياطي النفط الخام المؤكد بالتذبذب في فترة (2000-2006) بين ارتفاع وإنخفاض، حيث بقى ثابت إحتياطي النفط بـ 11.31 مليار برميل للفترة (2000-2002) ليرتفع إرتفاع طفيفا وبلغ 11.80 مليار برميل في سنة 2003، ليعود إلى حجمه في بداية فترة الدراسة بـ 11.35 مليار سنة 2004، يرجع ذلك بسبب اللأزمة النفطية في تلك السنة، ثم تمكنت من رفع مستوى الإحتياطي المؤكد حيث نمى بنسبة 7.48% بين سنتي 2004 و2006، يعود ذلك إلى حجم الإكتشافات النفطية المسجلة خلال هذه الفترة والتي بلغت 62 إكتشافا نفطيا، وقد إستقر حجم الإحتياطي بعد ذلك على مستوى 12.20 مليار برميلمن سنة 2006 إلى غاية 2017 رغم الزيادة المستمرة في حجم الإنتاج، يعود ذلك بدوره إلى حجم الإكتشافات التي سجلت بعد ذلك والتي بلغت أزيد 55 إكتشافا نفطيا خلال الفترة 2006-2012، الصعوبات التي تجدها الدولة جراء عمليات إستكشاف الحقول النفطية والتي كان عددها كبيرا إلا أن حجمها صغير فلم تساهم في رفع حجم إحتياطي النفط في في الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2017.

الفرع الثاني : تطور إنتاج النفط في الجزائر

يعرف إنتاج النفط في الجزائر تطورا ملحوظا منذ بداية إنتاجه سنة 1956 إلى يومنا هذا، أما عن مراحله الأولى فقد كانت السبب في زيادة أطماع المستعمر في إستنزاف ثروات مستعمرته، وبعد مرحلة التأميم جاءت الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية والتي فتحت المجال للأجانب للإستثمار في هذا القطاع، قد تطور الإنتاج الجزائري من 785 ألف برميل سنة 1971 إلى 1157 ألف برميل سنة 2015.

شهد عام 2017 عموماً وضع عدد من المشاريع الجديدة للإنتاج، حيث بدأت شركة سوناطراك في إنتاج الغاز من أربعة حقول للغاز الطبيعي من أصل ستة حقول في مشروع مجمع" رقان" جنوب غرب البلاد، ذلك بطاقة إنتاجية تناهز 8 مليون م/3 يوميا، إضافة إلى 148 برميل يوميا من النفط، ومن المخطط أن ينتج المشروع بطاقة سنوية تزيد عن 2.7 مليار م /3 مكعب وهو معدل من المتوقع أن يستمر لمدة 12 عاماً. يذكر أن الإنتاج الحالي هو من 10 آبار فقط من بين 104 آبار محفورة في حقل رقان، وهناك خطة لحفر المزيد من الآبار التطويرية[1].

[1] تقرير الأمين العام السنوي 44 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة لنفط لسنة 2017، ص 140.

الجدول رقم(08): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
إنتاج النفط	796	796.6	729.9	942.4	1311.4	1352	1368.8	1371.6	1356
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
إنتاج النفط	1216	1189.8	1161.6	1199.6	1203	1193	1157	1146	1073

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير الأوبك 1995-2017.

الشكل رقم(02): تطور حجم إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: ألف برميل يومي

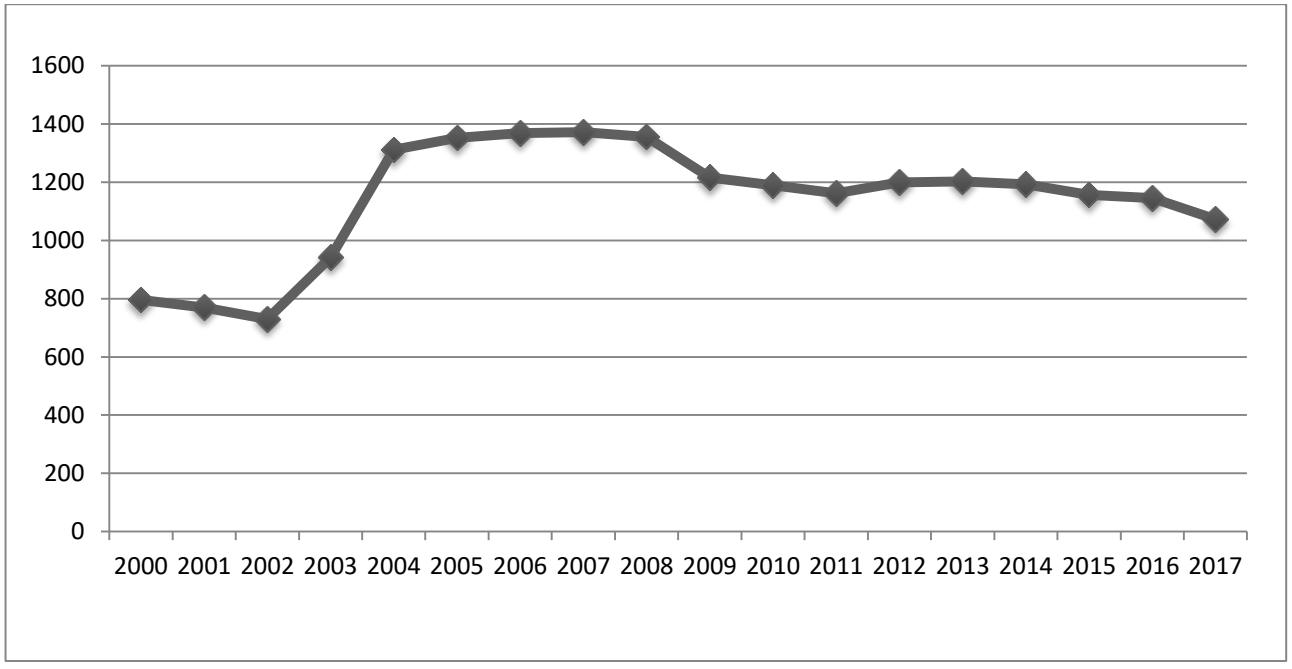

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

يتضح من خلال الجدول رقم (08)، أن إنتاج النفط في الجزائر إنخفاض طفيف في سنة 2002 قدر بـ 729.6 ألف برميل يومي مقارنة بسنة 2000 حيث كان يقدر بـ 796 ألف برميل يومي، لكنه عرف إنتعاشا كبيرا في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2007 حيث أنه بلغ إنتاج الجزائر من النفط في سنة 2007 أعلى قيمة في فترة الدراسة وبلغ 1371.6 ألف برميل يومي، بسبب الإكتشافات الجديدة والجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال الإستكشاف والبحث والتنقيب. ومن خلال قانون المحروقات سنة 2005 والذي فتح المجال للمستثمرين الأجانب من خلال المناقصات، وقد بلغ عدد الشركات ما يفوق 50 شركة بالشراكة مع سوناطراك، حسب تقارير منظمة الأوبك أنه إرتفع الإنتاج الجزائري من 796.6 ألف برميل يوميا سنة 2001 ليبلغ 1352 ألف برميل يوميا بحلول سنة 2005، ليتراجع في باقي فترة الدراسة تراجعا طفيفا بنسبة 21.77% سنة 2017 حيث قدرت قيمة الإنتاج 1037 ألف برميل يوميا سنة 2017.

الفرع الثالث: تطور الصادرات النفطية الجزائرية

تشكل صادرات النفط الخام النسبة الكبيرة من صادرات الجزائـــر، بسبب إعتمادها الكبير على هذا القطاع، هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم(09): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
النفط الخام	461.1	441.5	566.2	741	873.2	970.3	947.3	1253	841
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النفط الخام	747	709	698	809	608.4	472.9	485.6	541.3	529.9

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على تقارير منظمة الأوبك

شكل رقم (03): تطور صادرات النفط الخام في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: ألف برميل يومي

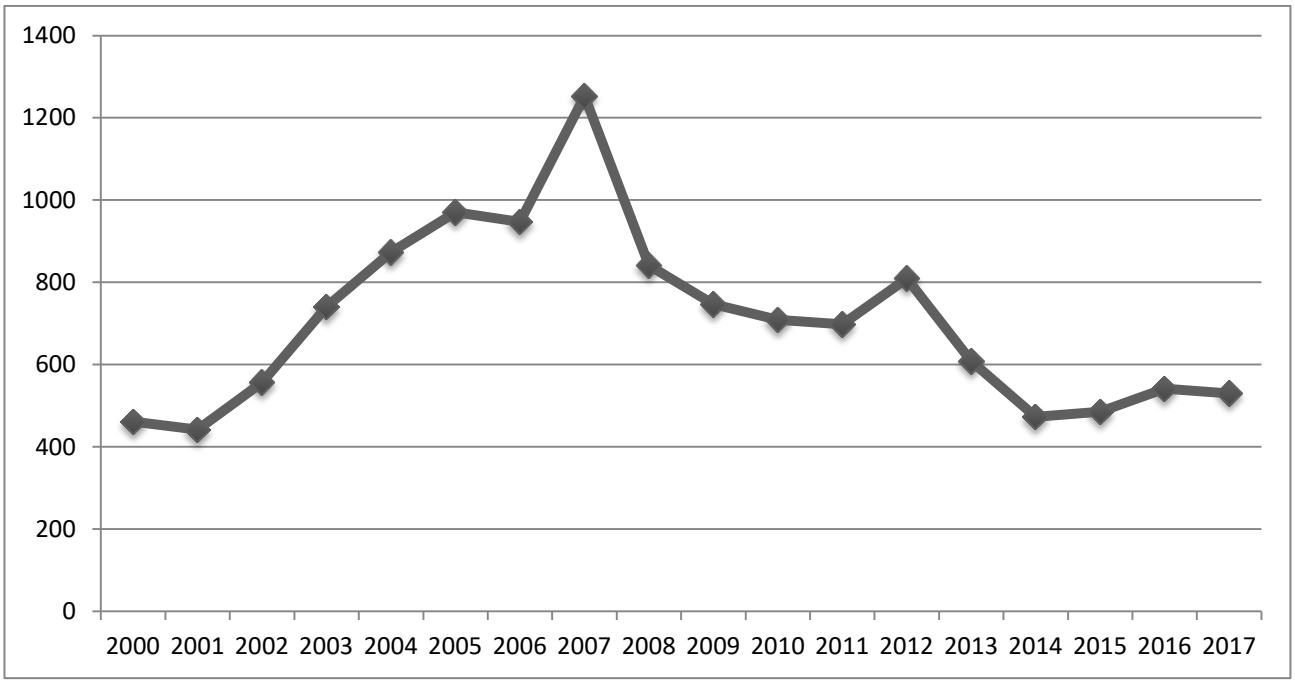

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول

حسب الشكل رقم (03) شهدت صادرات النفط الخام في الفترة (2000-2017) تذبذبات، حيث عرفت إرتفاعا مستمرا في الفترة بين سنتي 2000 و2007، سجلت صادرات النفط الخام عام 2001 مايقارب 441.5 ألف برميل يومي لتستمر في الإرتفاع دولار لتصل إلى أعلى مستوى لها في تاريخ الجزائر بمستوى صادرات بلغ تقريبا 1253 ألف برميل يوميا و هو ما يفسر العودة القوية لصادرات النفط الخام في الجزائر حيث أن معظم هذه الصادرات موجهة نحو السوق الأوروبية الغربية خاصة فرنسا إيطاليا وألمانيا.

كما عرفت الصادرات النفطية كذالك تذبذبات خلال الفترة (2008-2017) حيث سجلت إنخفاض مستمر ما بين سنتي 2009 و2011 بنسبة 6.56%، لترتفع سنة 2012 بنسبة بلغت 15.90% مقارنة بسنة،2011 وسبب ذلك يعود إلى الإلتزام بالحصص المحددة لها من طرف منظمة أوبك وذلك في إطار سعي هذه الأخيرة إلى إعادة الإستقرار إلى السوق النفطية بعد الاضطرابات التي تعرضت لها بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أما في سنة 2014 تراجعت الصادرات إلى 472.9 ألف برميل يومي و بنسبة

22.72% و يرجع سبب ذلك إلى إنخفاض في أسعار النفط في الأسواق العالمية مخلفا أزمة نفطية، و استمرت في الإنخفاض حتى سنة 2017 حيث بلغت 529.9 ألف برميل يومي أي بحوالي 29.06% ويعود هذا السبب إلى زيادة الإنتاج السعودي ورفع العقوبات الأمريكية على إيران.

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وعلاقتها بميزان المدفوعات الجزائري (2000-2017)

تمثل موضوع دراستنا في إنعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات والتي رأينا أن تكون في الميزان التجاري والإحتياطات الأجنبية وصندوق ضبط الإيرادات وذلك خلال الفترة (2000-2017) مع دراسة حالة الجزائر، لذا سنعرض في هذا المبحث دراسة تحليلية لغرض تحليل وإيجاد طبيعة العلاقة بين أسعار النفط كمتغير مستقل والمتغيرات الخاصة بميزان المدفوعات المتمثلة في الميزان التجاري والإحتياطات الأجنبية كمتغيرات تابعة وذالك بالإعتماد على االبيانات السنوية المقومة بالدولار والدينار الجزائري الصادرة عن بنك الجزائر ومنظمة الأوبك ومنظمة الأوابك.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017)

يشكل قطاع المحروقات ركنا هاما في الإقتصاد الجزائري بحيث تعتبر الجزائر من الدول السباقة نسبيا في مجال النفط على صعيد دول منظمة الأوبك، حيث سنتناول في هذا المطلب تطورات أسعار النفط من الفترة الممتدة مابين (2000-2017). وسنقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: تطورات أسعار النفط (2000-2008)

في هذه الفترة كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب،...) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع إلى جانب إرتفاع العوائد النفطية نتيجة الإرتفاع المتزايد للأسعار.

جدول رقم (10): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
سعر النفط	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

شكل رقم(04): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: الدولار

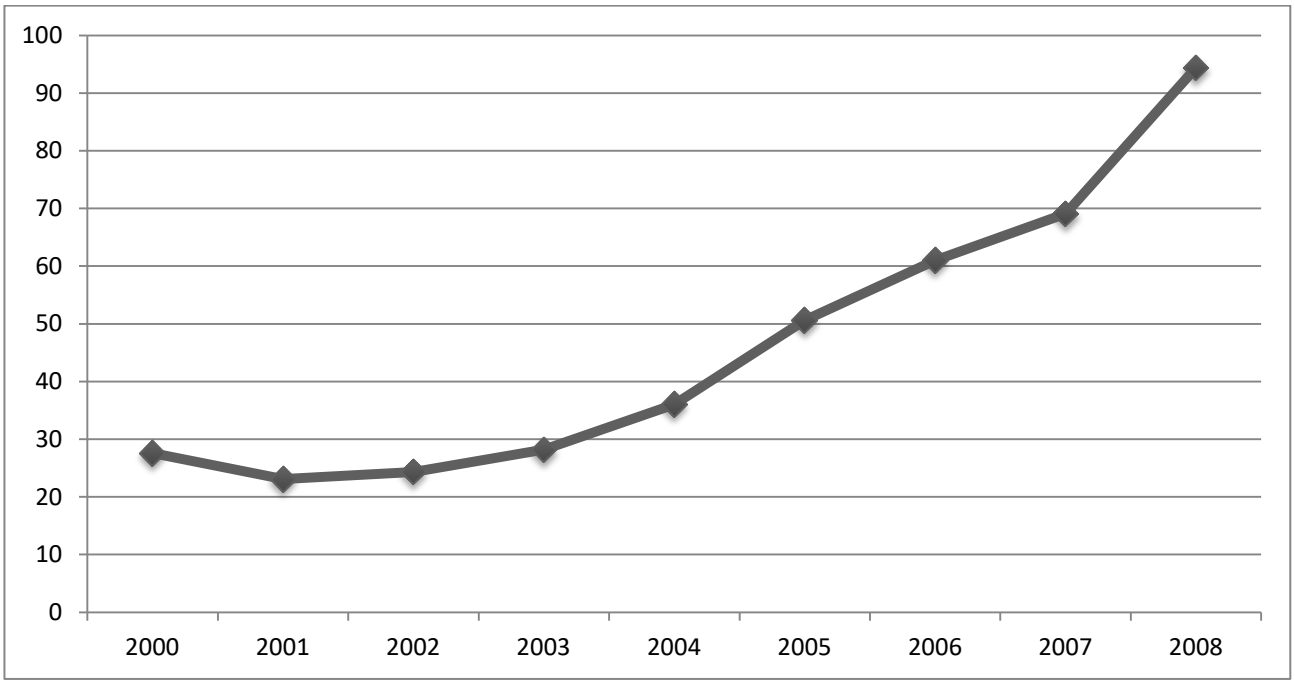

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10).

يوضح الجدول أعلاه رقم (10)، أنه كان للزيادات في الإمدادات التي أقرتها أوبك أثر فعال للتخفيض من المضاربات التي سيطرت على السوق عام 2000 مما أنعكس على إرتفاع الأسعار، إذ بلغ معدل سلة الأوبك 27.6 دولار خلال السنة، إلا أن الأسعار تراجعت سنة 2001، وفي عام 2002 تحسنت الأسعار وذلك راجع للعديد من العوامل أثر تعليق الصادرات النفطية العراقية لمدة شهر وكذلك عدم إستقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية سنة 2002. ولقد بلغ سعر نفط في هذه السنة 24.3 دولار، ثم إرتفع سعر النفط إلى 28.2 دولار للبرميل سنة 2003.

أما سنة 2004 فقد شهدت ثورة أسعار النفط إذ إرتفع سعر النفط إلى 36 دولار للبرميل وتخطي حدود الـ 50 دولار في الربع الأخير من سنة 20042 ، وذلك راجع لعدة أحداث ساهمت في إرتفاع الأسعار أهمها الإضطرابات السياسية في فنزويلا والعراق ونيجيريا وإستهدفت عمال النفط أدى إلى خفض الإنتاج بنحو 10% سنة 2004، المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ساهم في وقف إنتاجها ما أدى إلى إرتفاع الأسعار بنسبة 23%.

وإستمرت أسعار النفط في الإرتفاع حيث تخطت عتبة الـ 50 دولار للبرميل سنة 2005 وإرتفع الطلب العالمي على النفط مما دفع بدول الأوبك إلى رفع الإمدادات من النفط حتى وصلت إلى 84.3 مليون برميل يوميا، وقد بلغت أسعار النفط أرقاما غير مسبوقة سنة 2006، وفي سنة 2007 وصل سعر النفط إلى 70 دولار للبرميل مع تزايد إمدادات النفط من طرف دول الأوبك. وفي سنة 2008 وصل السعر إلى 92.7 دولار خلال الفصل الأول ثم إرتفع إلى 113.5 دولار للبرميل خلال الفصل الثالث ليهوي السعر إلى 52.5 دولار خلال الفصل الرابع ولعل السبب الرئيسي في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية 2008.

الفرع الثاني: تطورات أسعار النفط (2009-2017)

شهدت الفترة ما بين 2009 و2017 تذبذبات واضحة في أسعار النفط وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(11): تطورات أسعار النفط (2009-2017)

الوحدة: الدولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السعر النفط	61	77.4	107.5	109.5	96.2	49.5	26.5	45	65.74

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

شكل رقم (05): تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: الدولار

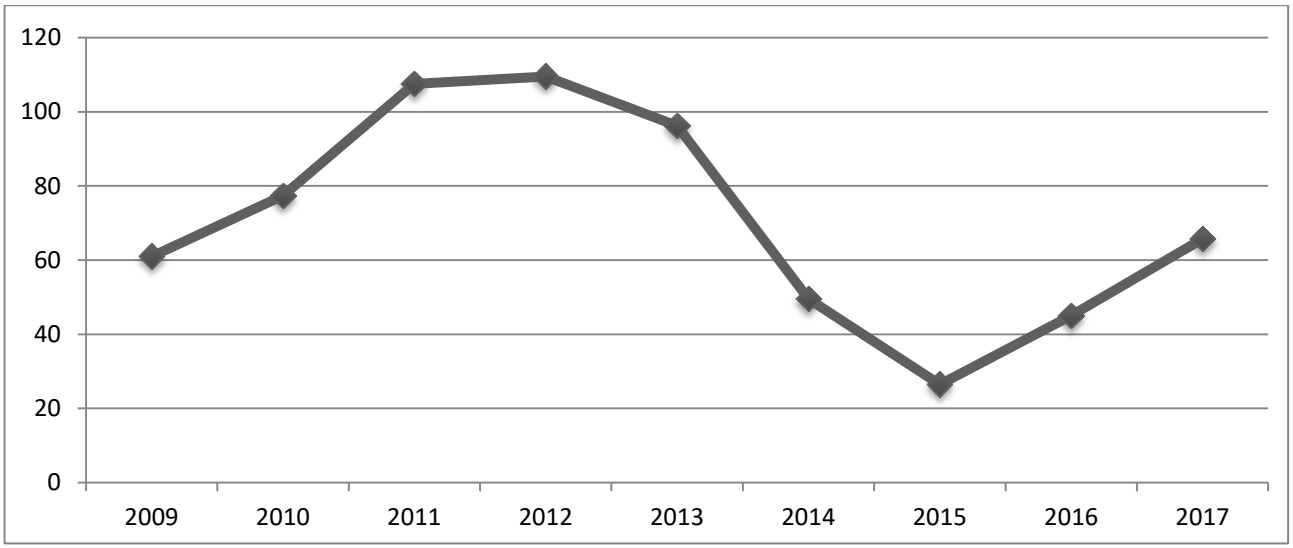

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (11).

بناءا على الجدول أعلاه رقم (11)، من خلال الفترة 2009-2017 تبين لنا أن إنخفاض أسعار النفط، حيث إنخفض سنة 2009 حيث بلغ 61 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 94.4 دولار للبرميل،

ليعاود الإرتفاع في الفترة 2010-2012 بنسبة 41.47%، ويعود تذبذب أسعار النفط في أغلب الأوقات خلال هذه الفترة إلى عوامل متعددة منها ماله علاقة بأساسيات السوق ومنها ما هو خارج عن نطاق ذلك ومن أهمها:

- تباطؤ معدلات النمو الإقتصادية في غالبة الدول المصنعة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
- النزاعات الجيواستراتيجية وبؤر التوتر في العالم لاسيما تلك التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بطرق النقل (أوكرانيا، أفغانستان، سوريا.....).
- العلاقة غير مستقرة بين العملتين الأكثر إستعمالا في التجارة الخارجية اليورو/دولار.
- الإستراتيجيات المحلية الموضوعة من طرف الدول غير النفطية لتحقيق الأمن الطاقوي (الطاقات البديلة).
- خصائص نمط الإستهلاك الداخلي وكذا الطفرات الناتجة عن إكتشاف الطاقات غير التعاقدية.

وفي الفترة بين 2013-2015 حيث سجلت إنخفاض حاد في أسعار النفط حيث بلغ 26.5 دولار للبرميل في حين بلغ سنة 2012 أكبر قيمة له في فترة الدراسة، ويعود سبب هذا الإنخفاض حدوث الأزمة النفطية سنة 2014، ونلخص أسباب هذه الأزمة في مايلي:

- **تراجع معدلات الطلب العالمي:** لاشك أن الطلب على النفط كان ضعيفا ارتباطا مع مستويات أداء، منخفضة في إقتصاد العالم بصفة عامة وأوروبا خاصة، وبنت التقارير منذ إنخفاض الأسعار في 2014، ضعف الأداء في دول رئيسية مثل ألمانيا واليابان، وخفضت منظمة التجارة العالمية من توقعا، وكذلك صندوق النقد الدولي بشأن نمو الناتج العالمي.
- **إنحسار دور المنتج المرجح:** نظرا إلى موقع أوبك كأكبر تجمع لمنتجي النفط في العالم، فقد كانت جل التوقعات ترجح قيامها بتخفيض سقف إنتاجها للمحافظة على الأسعار عند مستويات مرتفعة، لكن لقاء نوفمبر 2014 جاء بنتائج مغايرة، حيث أبقت أوبك على مستويات الإنتاج دون تغيير، ورغم أن أوبك ليست هي المتسبب الوحيد في تخمة السوق النفطية، إلا أن موقع المنظمة ودورها كضامن لإستقرار أسواق النفط، جعل قرارها الأخير بمنزلة الشرارة لإنطلاق الأسعار في مرحلة تراجع جديدة.
- **الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج أوبك:** في السنوات الأخيرة تزايدت طاقة إنتاج النفط من خارج أوبك وتمثل الإنطلاقة المفاجئة في إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى، إجتمع فيها إرتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يعد غير مجد إقتصاديا في

الماضي إلى مورد قابل للإستمرار من الناحية الإقتصادية، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية.

- **السياسات النفطية للملكة العربية السعودية:** النفط كان ومزال سلعة سياسية بإمتياز وقد تم إستخدام النفط في هذا السياق في عدة مناسبات، فمنذ الغزو الالماني للإتحاد السوفياتي عام 1941، وصولا إلى إحتلال روسيا جزيرة شبه القرم عام 2014، كان النفط العامل المشترك بينهما، ويشير مستشار البنك الدولي ممدوح سلامة أنه أعد دراسة عن الحروب النفطية بين هذين التاريخين، أكد فيها أن غزو الولايات المتحدة للعراق كان بالأساس من أجل النفط، وقبلها كان غزو العراق للكويت أيضا من أجل النفط، وكذلك حرب 1973 كانت مرتبطة بشكل غير مباشر بالنفط، وأن هناك أسباب سياسية لأزمة النفط الحالية، مشيرا إلى توافق سياسي أن لم يكن تواطؤ بين السعودية والولايات المتحدة بهذا الشأن.

ثم نسجل في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة 2016 و2017 إرتفاع ملحوظ قدر بـ 45 و65.74 دولار على التوالي، وذلك راجع إلى إلتزام الجزائر بإعتبارها عضو في منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج من النفط الخام.

المطلب الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2017)

إن طبيعة التجارة الجزائرية المتميزة بإنفتاحها الإقتصادي المرتفع على العالم الخارجي، إعتمادها على تصدير أولي ووحيد بالإضافة إلى تنوعها المفرط في مستورداتها مع عدد محدود من الشركاء التجاريين، كلها عوامل جعلت من ميزانها التجاري شديد التأثر بأي تحولات وتقلبات تطرأ على الساحة العالمية.

الفرع الأول: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

يتركز هيكل الصادرات الجزائرية في سلعة واحدة تتمثل في المحروقات وذلك بنسبة تفوق 97%، ما جعل حجم صادراتها مرتبط إرتباط شبه كلي بأسعار المحروقات، وذلك لأن التقلبات التي تمس قيمتها متعلقة بالتقلبات التي تمس أسعارها في الأسواق الدولية.

أولا: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2000-2008)

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الجزائرية والذي قمنا بتقسيمه إلى جزئين جزء متعلق بصادرات المحروقات النفطية وجزء متعلق بالصادرات خارج المحروقات:

الجدول رقم (12): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
صادرات المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	45.59	53.61	59.61	77.19
صادرات خارج المحروقات	0.59	0.56	0.60	0.47	0.67	0.74	1.13	0.98	1.40
إجمالي الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.46	32.22	46.33	54.74	60.59	78.59
أسعار النفط	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000، 2008، 2013، 2015، 2016، 2017.

شكل رقم (06): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة : مليار دولار

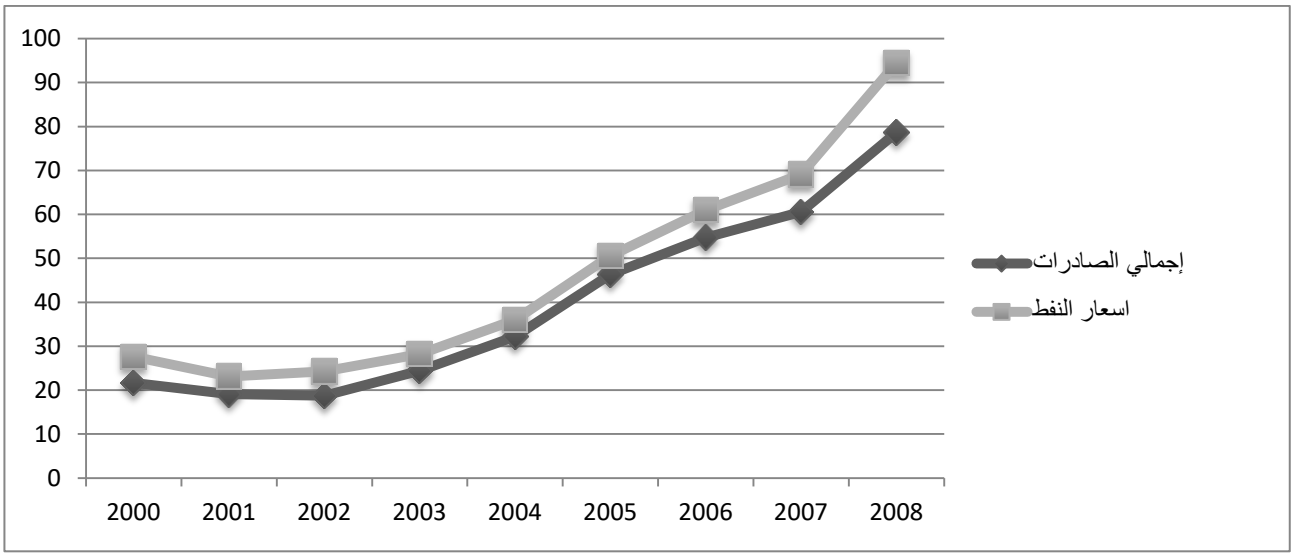

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الجدول أعلاه رقم (12)، الذي يبين لنا تطور الصادرات يتضح أن الصادرات من المحروقات تمثل الحصة الأكبر من إجمالي الصادرات بنسبة تتراوح مابين 96 % و97%، حيث سجلت هذه الأخيرة إنخفاضا سنتي 2001 و2002 قدر بـ 18.53 مليار دولار، 18.11 مليار دولار على التوالي مقارنة بسنة 2000 أين سجلت ما قيمته 21.06 مليار دولار، وهذا راجع إلى الإنخفاض الطفيف في أسعار النفط حيث تراجع من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 ليصل إلى 24.3 دولار للبرميل سنة 2002، لترفع بعد ذلك إلى 23.99 مليار دولار سنة 2003، وتواصل بعد ذلك إرتفاع الصادرات النفطية لتسجل أعلى مستوياتها سنة 2008 قدرت بـ 77.19 مليار دولار أي بنسبة 97.5% من إجمالي الصادرات، حيث يفسر هذا الإرتفاع بإرتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة التي إنتقلت من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008. عرفت الصادرات خارج المحروقات بدورها هي الأخرى تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2008 حيث سجلت ما قيمته 0.59 مليار دولار سنة 2000 لتصل إلى 1.40 مليار دولار سنة 2008، وهذا راجع إلى جهود الدولة التي تسعى إلى رفع الصادرات خارج المحروقات من خلال برنامج الإنعاش وبرامج دعم النمو الإقتصادي. وبالرغم من القيم المحققة إلا أنها تبقى بعيدة عن الأهداف المرسومة من قبل السلطات العمومية في الجزائر المتمثلة في تصدير 2 مليار دولار من المنتجات الغير نفطية.

ثانيا: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

يوضح الجدول التالي تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

الجدول رقم (13): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات المحروقات	44.42	56.12	71.66	70.58	63.82	58.43	33.08	27.92	33.20
صادرات خارج المحروقات	0.77	0.97	0.23	0.15	0.05	0.67	1.49	1.39	1.37
إجمالي الصادرات	45.19	57.09	72.89	71.74	64.89	60.13	34.57	29.31	34.57
أسعار النفط	61	77.4	107.5	109.5	96.2	49.5	26.5	45	65.74

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 ،2008 ،2013 ،2015 ،2016 ،2017.

شكل رقم (07): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الصادرات خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: مليار دولار

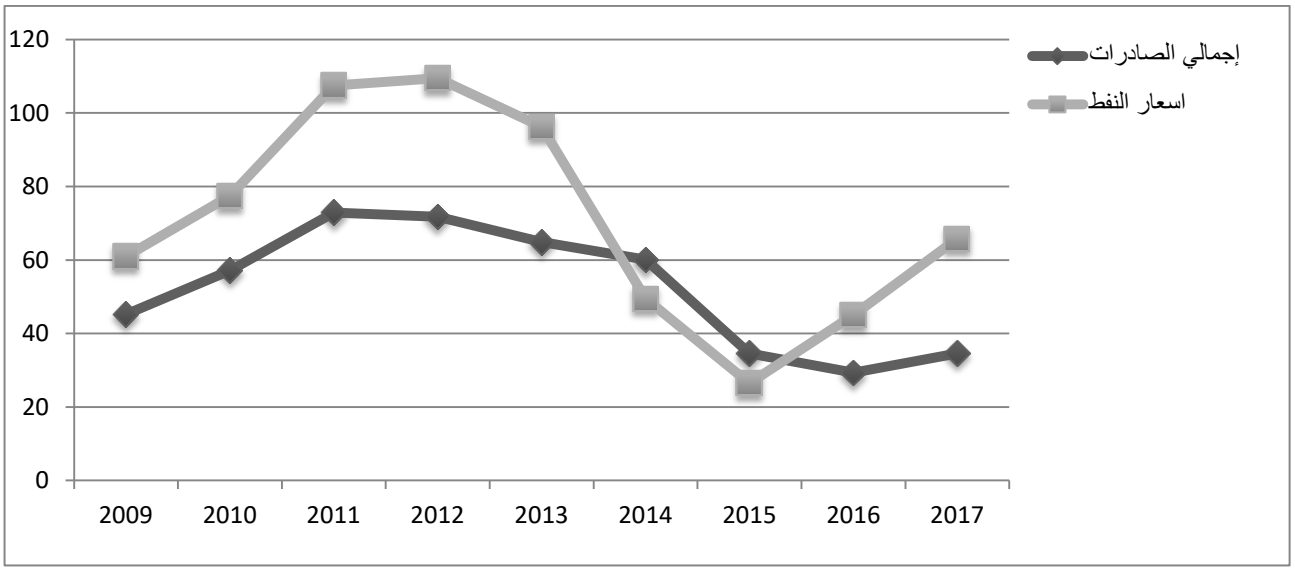

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (13).

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه رقم (13)، نلاحظ أن الصادرات النفطية سجلت إنخفاضا وصل إلى 44.42 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أين سجلت 77.19 مليار دولار، ويفسر هذا الإنخفاض بتأثير الأزمة العالمية على أسعار النفط لما لسوق النفط العلاقة الوطيدة بالسوق العالمية ولإقتران إسم النفط بالشركات والمؤسسات الضخمة في العالم التي تتعامل داخل البورصات العالمية الكبرى وبالتالي أثرت الأزمة على صادرات الجزائر من هذا المدخل. ومع تحسن الأسعار سنة 2010 حيث بلغت 77.4 دولار للبرميل، إرتفع حجم الصادرات النفطية إلى 56.12 مليار دولار لتصل بعد ذلك إلى أدنى مستوياتها أين سجلت 33.08 مليار دولار سنة 2015 وهذا راجع إلى الأزمة النفطية في منتصف 2014 أين سجلت أسعار النفط أدنى مستوياتها 26.5 مليار دولار.

أما الصادرات خارج المحروقات عرفت تطور ملحوظا خلال الفترة 2009-2017 حيث أنتقلت من 1.227 مليار دولار سنة 2009 لتصل إلى 1.667 مليار دولار سنة 2014 وهذا بسبب تراجع أسعار النفط ما شجع على تصدير المنتجات الغير نفطية.

فيما يخص حصيلة الصادرات الإجمالية عرفت تذبذبا خلال الفترة 2009-2017 حيث إنخفضت سنة 2009 إلى 45.188 مليار دولار لتصل بعد ذلك إلى 71.736 مليار دولار سنة 2012، لتعاود الإنخفاض مرة أخرى لتصل إلى 34.57 مليار دولار سنة 2017، هذا التذبذب في حصيلة الصادرات الإجمالية مرتبط بتقلبات أسعار النفط. أن هذه التذبذبات في حجم الصادرات الجزائرية تبين لنا إرتباطها الوثيق بأسعار النفط.

كما يوضح الشكل رقم (07) وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وإجمالي الصادرات

الفرع الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في التأثير على حجم الواردات بصفة غير مباشرة وذلك من خلال توفير وسائل الدفع الخارجي، ولذلك سنحاول توضيح هذا الأثر من خلال ما يلي:

الجدول رقم (14): تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الواردات	9.35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.86	20.68	26.35	37.99
أسعار النفط	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4
السنوات	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**
الورادات	32.40	38.89	46.93	51.57	54.99	59.67	52.65	49.44	48.73
أسعار النفط	61	77.4	107.5	109.5	96.2	49.5	26.5	45	65.74

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر، 2000 ،2008 ،2013 ،2015 ،2016 ،2017.

شكل رقم (08): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على الواردات خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

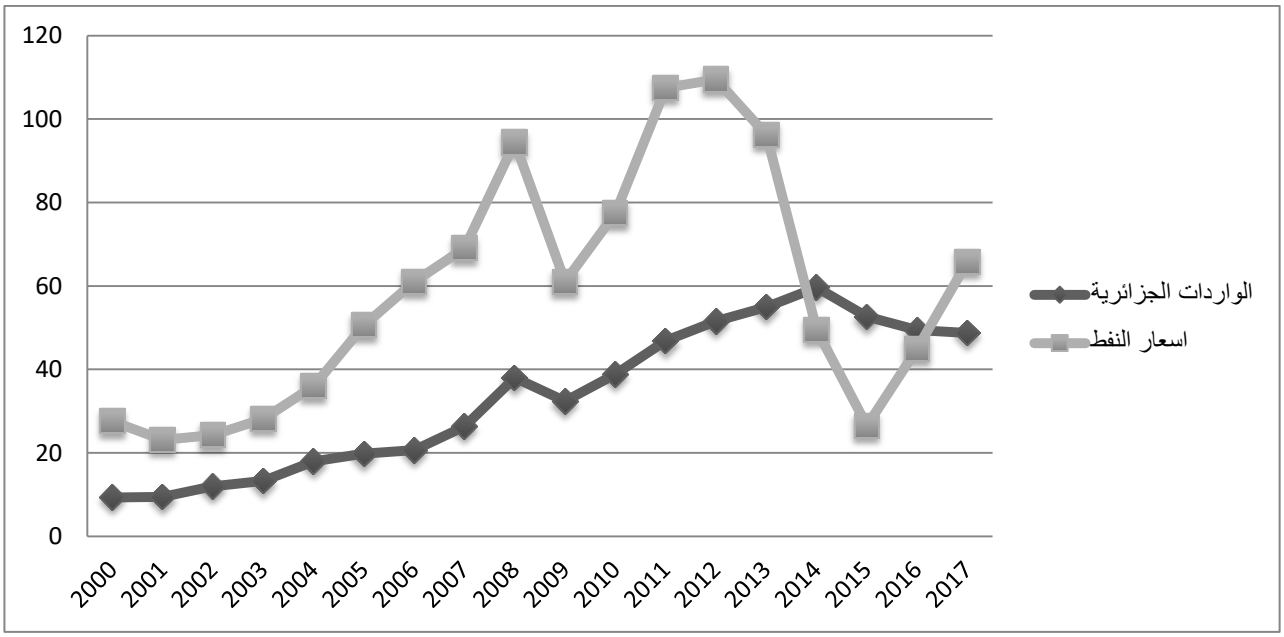

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الجدول أعلاه رقم (14)، يتبين لنا أن الواردات تأثرت هي الأخرى بتقلبات أسعار النفط، حيث عرفت إرتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة منتقلة من 9.35 مليار دولار سنة 2000 إلى 37.99 مليار دولار سنة 2008 وهذا راجع إلى الإرتفاع المستمر لأسعار النفط خلال هذه الفترة حيث سجلت 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 لتصل إلى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008.

بعد ذلك عرفت حصيلة الواردات إنخفاضا طفيفا سنة 2009 قدر بـ 32.402 مليار دولار مقارنة بسنة 2008 أين سجلت ما قيمته 37.99 مليار دولار وهذا الإنخفاض يفسره أثر الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط حيث إلى 61 دولار مقارنة بـ 94.4 دولار للبرميل سنة 2008.

ومع تحسن أسعار النفط سنة 2010 حيث وصلت إلى 77.4 دولار للبرميل إرتفعت حصيلة الواردات إلى 38.885 مليار دولار سنة 2010، ليتواصل هذا الإرتفاع خلال السنوات الموالية أين حققت أعلى مستوياتها قدرت بـ 59.670 مليار دولار سنة 2014 والسبب في هذا الإرتفاع في حجم الواردات يعود إلى السياسة التنموية التي إنتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة (2000-2017) والمتمثلة في برامج الإنعاش ودعم

النمو والتي إعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات، لتنخفض بعد ذلك سنة 2017 أين سجلت 48.73 مليار دولار هذا الإنخفاض تزامن مع الأزمة النفطية في منتصف 2014 حيث وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها 26.5 دولار للبرميل.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن حصيلة الواردات تتميز بالتقلبات خلال الفترة (2000-2017) وذلك لأن جزء منها يتعلق بأسعار النفط التي تتميز بعدم الإستقرار وأن الجزء الآخر يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة.

الفرع الثالث: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2017)

إن التقلبات التي عرفتها أسعار النفط لها دور هام في تكوين رصيد الميزان التجاري من خلال حركة الصادرات والواردات، ومن خلال هذا العنصر سنقوم بدراسة أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

أولا: إنعكاس تقلبات سعر النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

يوضح الجدول التالي تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

الجدول رقم (15): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
رصيد الميزان التجاري	12.85	9.19	6.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81
أسعار النفط	27.6	23.1	24.3	28.2	36	50.6	61	69.1	94.4

المصدر: نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية، أطروحة دوكتراه في العلوم الإقتصادية، دراسات إقتصادية ومالية،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018،ص 228.

شكل رقم (09): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

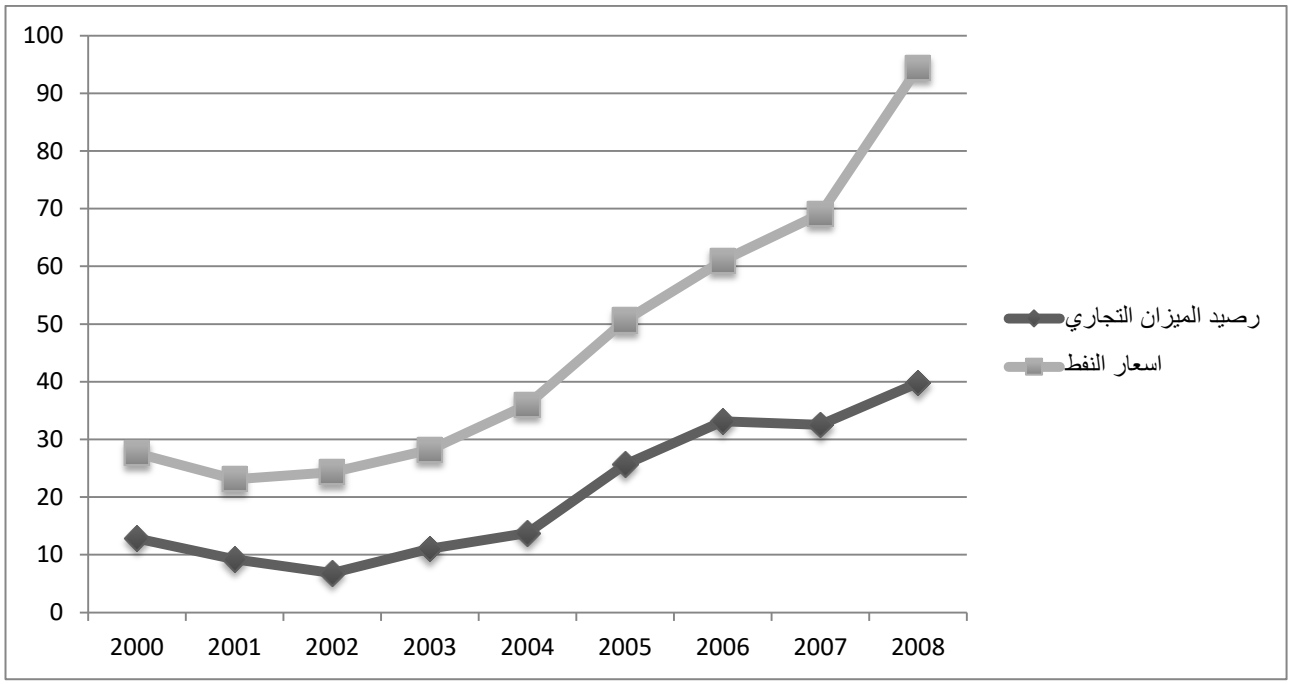

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (15).

من خلال الجدول أعلاه رقم (15)، يتضح لنا أن الميزان التجاري تأثر هو الآخر بتقلبات أسعار النفط، حيث سجل الميزان التجاري إنخفاضا ملحوظا قدر بـ 9.19 مليار دولار و6.81 مليار دولار على التوالي خلال السنوات 2001، 2002 مقارنة بسنة 2000 حيث حقق فائض قدر بـ 12.85 مليار دولار وهذا راجع إلى أحداث 11 سبتمبر التي أثرت سلبا على أسعار النفط ما أدى إلى إنخفاض الصادرات والواردات ليسجل بعد ذلك رصيد الميزان التجاري نتائج جيدة سنة 2003، 2004 حيث حقق فائضا قدره 11.07 مليار دولار و13.77 مليار دولار على التوالي يرجع هذا الإرتفاع إلى التحسن الملحوظ في أسعار النفط حيث وصلت سنة 2004 إلى 36 دولار للبرميل.

تطور رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2005-2008) بشكل إيجابي وحقق فائضا وصل إلى مستويات غير مسبوقة لم يعرفها الإقتصاد الجزائري من قبل، وصل إلى 39.81 مليار دولار سنة 2008، هذا الإرتفاع يرتبط والتي إنتقلت بدورها من 27.6 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 94.4 دولار للبرميل سنة 2008

الذي أدى إلى فائض المدفوعات وتزايد في حجم الإستثمارات الأجنبية ساعد على تحسن رصيد حساب رأس المال.

ثانيا: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

الجدول التالي يوضح تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

الجدول رقم (16): تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	5.9	16.58	26.24	21.49	9.94	4.30	17.03-	17.84-	11.19-
أسعار النفط	61	77.4	107.5	109.5	96.2	49.5	26.5	45	65.74

المصدر: نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية، أطروحة دوكتراه في العلوم الإقتصادية، دراسات إقتصادية ومالية،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018،ص 228.

شكل رقم (10): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2009-2017

الوحدة: مليار دولار

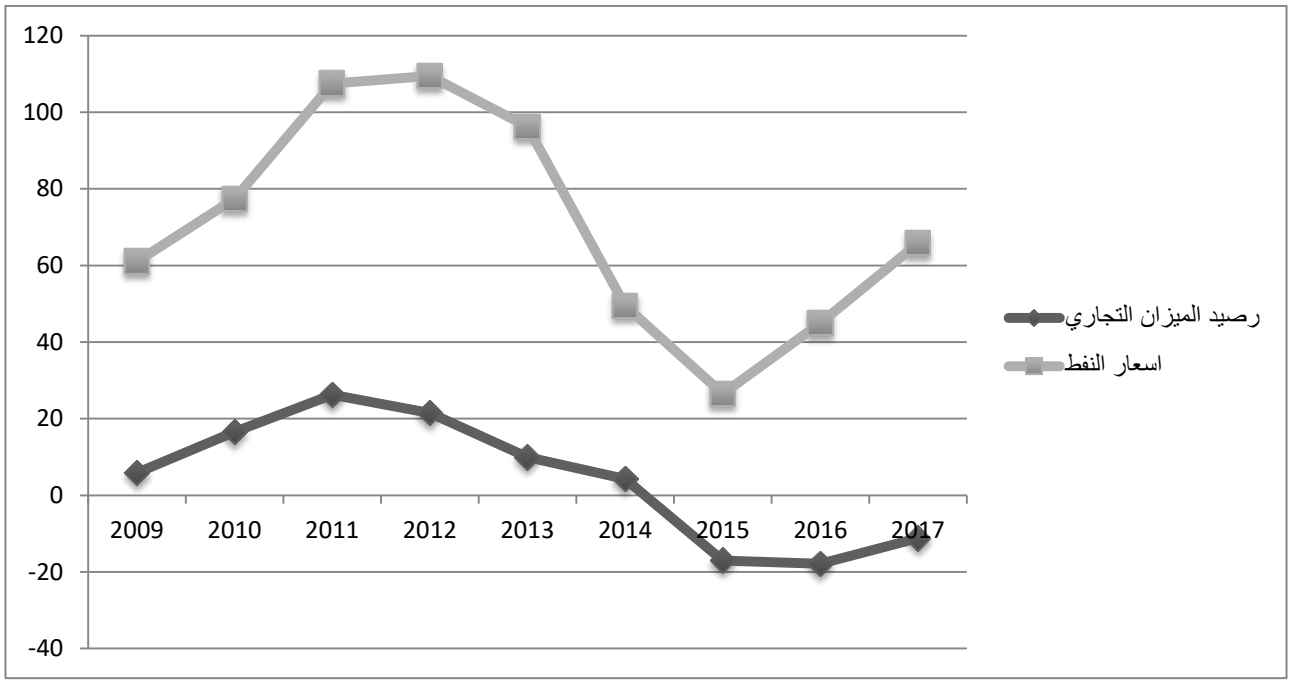

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (16).

من خلال تحليلنا للجدول أعلاه رقم (16)، يتضح أن الفترة 2009-2017 تميزت بتذبذب في أرصدة الميزان التجاري حيث إنخفضت سنة 2009 إلى 5.9 مليار دولار ليرتفع بعد ذلك إلى 26.24 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الإنخفاض إلى 21.49 مليار دولار سنة 2012، ويرجع هذا التذبذب إلى تقليص الصادرات من المحروقات وإرتفاع الواردات من السلع.

ثم إنخفض في السنوات الموالية ليصل إلى 4.30 مليار دولار سنة 2014 والسبب في ذلك يرجع إلى إنخفاض أسعار النفط والتي سجلت ما قيمته 49.5 دولار للبرميل سنة 2014 والتي أدت بدورها إلى إنخفاض في حصيلة الصادرات، ليسجل بعد ذلك رصيد الميزان التجاري عجزا حادا سنوات 2015 و2016 و2017 بـ 17.03و 17.84و11.19 مليار دولار على التوالي وذلك راجع إلى الآثار السلبية للأزمة النفطية في منتصف 2014 أين وصلت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها قدر بـ 26.5 دولار للبرميل. وفي سنة 2016

سجل إرتفاعا في سعر النفط ليصل إلى 45 دولار للبرميل ليواصل إرتفاعه سنة 2017 بنسبة 46.08% و الذي رافقه إنخفاض في حدة العجز المسجل في رصيد الميزان التجاري.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن رصيد الميزان التجاري يتأثر تأثرا كبيرا بتقلبات أسعار النفط من خلال التأثير على صادرات المحروقات التي تجعل رصيد الميزان التجاري عرضة للصدمات النفطية.

المطلب الثالث: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري (2000-2017)

يعد إحتياطي الصرف الأجنبي أداة هامة للبنك المركزي الجزائري يستعمله للإدارة والحفاظ على إستقرار العملة من خلال تدخله في سوق الصرف، لقد عرفت إحتياطات الصرف الأجنبي تطورات عدة نتيجة تغيرات أسعار النفط، وفي هذا المطلب سنقوم بدراسة تحليلية لإنعكاس أسعار النفط على إحتياطي الصرف الأجنبي.

الفرع الأول: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

الجدول رقم (17): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2000-2008)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إحتياطي الصرف	أسعار النفط
2000	11.9	27.6
2001	17.96	23.1
2002	23.11	24.3
2003	32.94	28.2
2004	43.11	36
2005	56.18	50.6
2006	77.78	61
2007	110.18	69.1
2008	143.1	94.4

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية المختلفة للبنك الجزائري.

شكل رقم (11): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

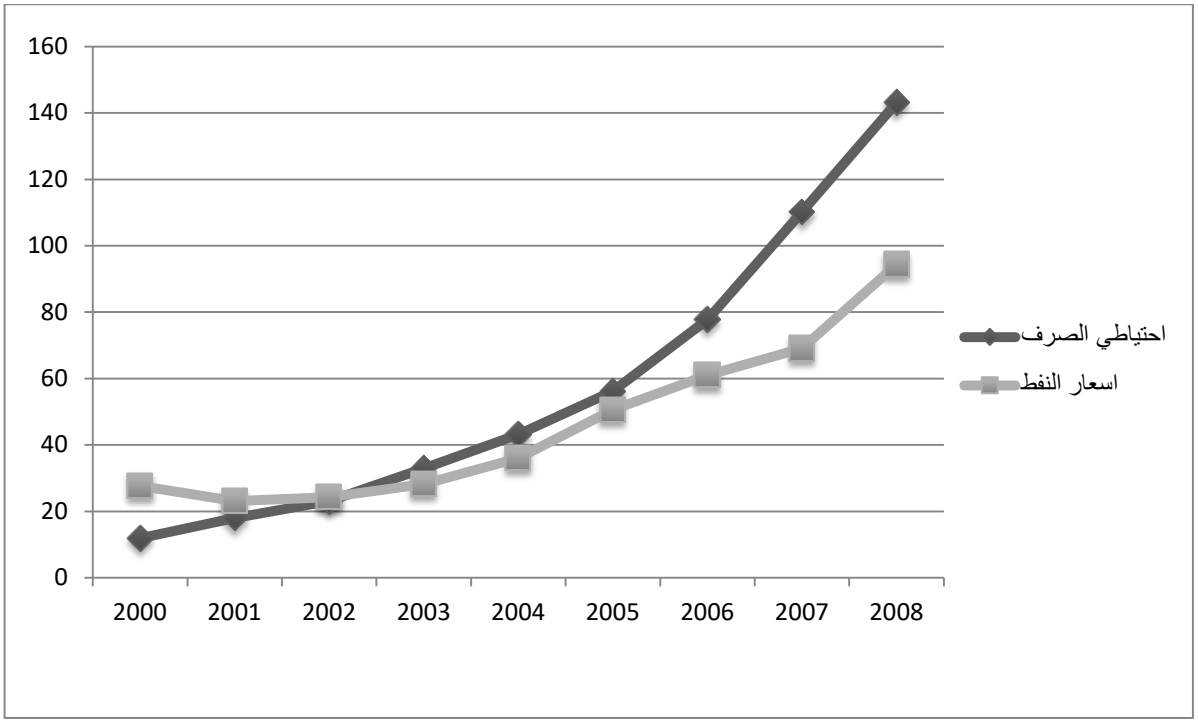

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (17).

من خلال الجدول أعلاه رقم (17)، نلاحظ أن أسعار النفط تؤثر على إحتياطات الصرف و هو ما يفسر إتجاه المنحنيين في إتجاه واحد و منه وجود علاقة طردية بين المتغيرين حيث أن إرتفاع أسعار النفط منذ سنة 2000 صاحبه إرتفاع في إحتياطي الصرف حيث إنتقلت من 11.9 مليار دولار سنة 2000 إلى 94.4 مليار دولار سنة 2008، وهذا ما يفسره عدم تأثر إحتياطي الصرف بالأزمة المالية العالمية سنة 2008.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أن مستوى الإحتياطات المتراكمة يتجاوز عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة مما يسمح للجزائر بمواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار الخارجي.

الفرع الثاني: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة (2009-2017)

الجدول رقم (18): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	إحتياطي الصرف	أسعار النفط
2009	148.91	61
2010	162.22	77.4
2011	182.22	107.5
2012	190.01	109.5
2013	194.01	96.2
2014	178.93	49.5
2015	144.13	26.5
2016	114.13	45.0
2017	97.33	65.74

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على النشرات الإحصائية المختلفة للبنك الجزائري.

شكل رقم (12): إنعكاس تقلبات أسعار النفط على إحتياطي الصرف خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليار دولار

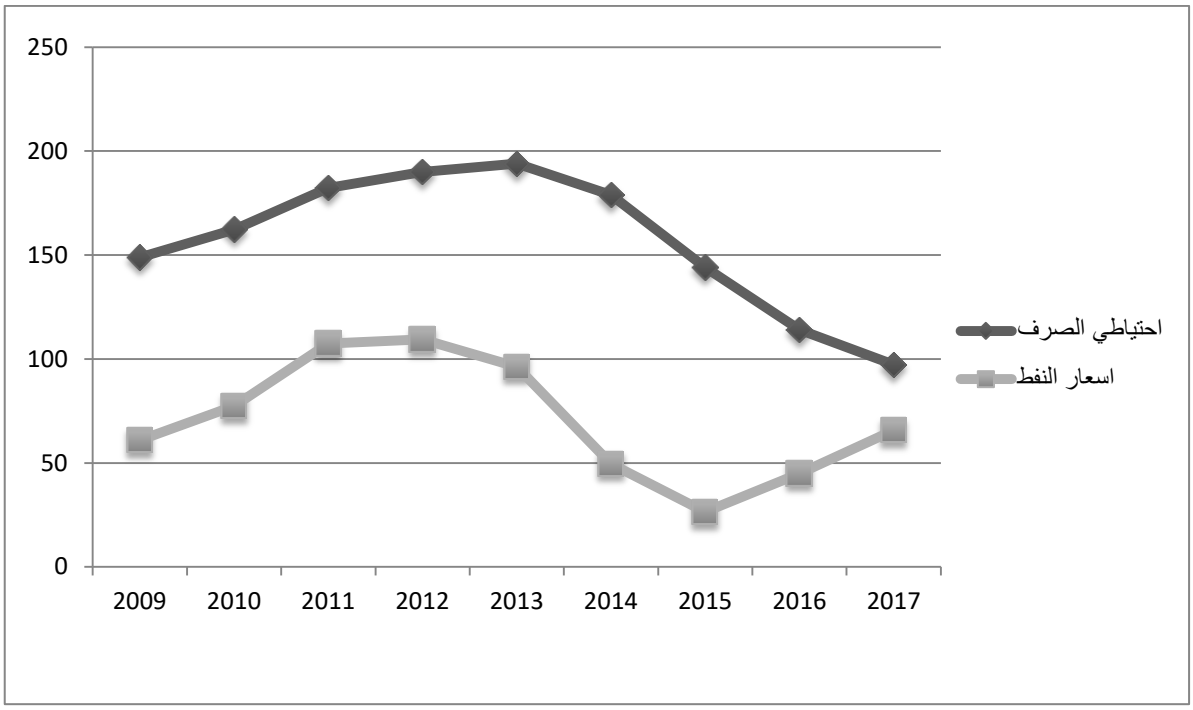

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (19).

من خلال الجدول أعلاه رقم (19)، نلاحظ أن أسعار النفط تؤثر على إحتياطات الصرف، و هو ما يوضحة إتجاه المنحنيات الذي يفسر لنا وجود علاقة طردية بين أسعار النفط و إحتياطات الصرف الأجنبي في الفترة بين سنتي 2009 و 2015، و لكن مع نهاية سنة 2015 سجلنا وجود علاقة عكسية بين إحتياطات الصرف الأجنبي و أسعار النفط.

حيث سجلت إحتياطات الصرف أعلى مستوى لها بـ 194.01 مليار دولار سنة 2013، بعد أن فاقت أسعار النفط 100 دولار للبرميل إبتداءا من سنة 2009 وذلك راجع إلى إرتفاع الطلب العالمي على النفط بالإضافة إلى إنخفاض مخزون الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة النمو في كل من الهند والصين.

إجمالا بلغ قائم إحتياطات الصرف 194.01 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 190.66 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2012 بنسبة إرتفاع 2.10% أي في وضعية تدفق ضعيف للإحتياطات وإنخفض مستواها إلى 178.93 دولار في نهاية 2014 وهذا راجع إلى الأزمة النفطية التي حدثت في منتصف

2014 والتي كان لها أثر كبير على حجم الإحتياطات الأجنبية في الجزائر ليواصل الإنخفاض حتى سنة 2017 بنسبة 45.60% حيث فقدت حوالي 81.57 مليار دولار بالرغم من إنتعاش طفيف في أسعار النفط عام 2015 ويرجع ذلك إلى قيام الجزائر بالسحب من إحتياطاتها لتسديد إلتزاماتها الخارجية. و هو ما يوضح لنا أن الجزائر تملك مستوى ملائم من الإحتياطات يتجاوز عتبات الكفاية المعتادة للبلدان الناشئة مما يسمح بمواجهة الصدمات الخارجية والحفاظ على الاستقرار الخارجي.

كما إن أسعار النفط انخفضت من 96.2 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 26.5 دولار للبرميل سنة 2015 بنسبة 72.45% والسبب في ذلك يعود إلى زيادة العرض وإنخفاض الطلب، وكذلك عدم تخفيض اللإنتاج من قبل الدول المصدرة للنفط لاسيما خارج الأوبك، إضافة إلى زيادة إنتاج النفط الصخري في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وعاود الإرتفاع سنة 2016 ليصل إلى 45.0 دولار للبرميل و يواصل إرتفاعه سنة 2017 بنسبة 46.08% وذلك راجع إلى إلتزام الجزائر بإعتبارها عضو في منظمة الأوبك بتخفيض الإنتاج من النفط الخام.

المطلب الرابع: إنعكاس تقلبات أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)

يعتبر مفهوم الصناديق السيادية من المفاهيم القديمة إلا أن بروز هذا المصطلح تحقق مؤخرا بفضل إجتماع العديد من الظروف الإقتصادية التى شهدها إقتصاد الدول لذلك نتطرق من خلال هذا المطلب إلى تعريف ونشأة الصناديق السيادية وكذا الأهمية والوظائف وبالإضافة إلى دراسة تقلبات أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الأول: مفهوم صندوق الثروة السيادية

أولا: نشأة صناديق الثروة السيادية

مع إرتفاع الفوائض المالية في الدول المصدرة للنفط، وعدم توفر المناخ الإستثماري المناسب لها، ورغبة حكومات تلك الدول في التقليل من عنصر المخاطرة قامت بتوجيهها للمؤسسات والشركات المالية الرئيسية في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أطلق عليها في البداية مصطلح "البترو دولار" لكن سرعان ما أستبدل بمصطلح "صناديق الثروة السيادية"، حيث يعود ظهور أول صندوق ثروة سيادي إلى خمسينيات القرن العشرين

حيث تم تأسيس الهيئة العامة للإستثمار بالكويت عام 1953، وخلال السبعينات من القرن الماضي تم تأسيس عدد من الصناديق السيادية بما في ذلك صندوق "تيماسك" السنغافوري سنة 1974، والإمارات العربية المتحدة بصندوق هيئة أبوضبي العامة للإستثمار (ADIA) 1976، كما شهد عقد الثمانينات والتسعينات إنشاء صناديق سيادية مثل: شركة الإستثمارات النفطية الدولية (IPIC) في أبوضبي التي أنشئت سنة 1984، وصندوق المعاشات الحكومي بالنرويج سنة 1990، ليزداد عدد صناديق الثروة السيادية بشكل كبير مطلع القرن الحالي على غرار صندوق ضبط الموارد في الجزائر (FRR) الذي تأسس سنة 2000، وصندوق مبادلة لإمارة أبوضبي سنة 2002[1].

ثانيا: تعريف صندوق الثروة السيادية:

هناك العديد من التعريفات المتعلقة بصندوق الثروة السيادية منها مايلي :

1_ تعريف صندوق النقد الدولي:

هي صناديق أو ترتيبات للإستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة. وتنشئ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض إقتصادية كلية، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك إستراتيجيات إستثمارية تتضمن الإستثمار في الأصول المالية الأجنبية. وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائد الخصخصة، فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة[2].

[1] السبتي وسيلة، كزيز نسرين، **دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي**، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017، ص 344.

[2] تقرير صادر مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: **صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات النتعارف عليها**، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008، ص 3.

2_ تعريف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE):

عبارة عن مجموعة من الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية والممولة إما بإحتياطات الصرف الأجنبي، صادرات الموارد الطبيعية، الإيرادات العامة للدولة أو أية مداخيل أخرى[1].

وبناء على ما سبق يمكن تعريف الصندوق السيادي بأنه:

هو عبارة عن صندوق إستثماري حكومي، يتكون من أصول مالية مدارة من طرف الحكومة، يتم تأسيسه عادة من الفوائض المالية العامة (ميزان المدفوعات، عمليات النقد الأجنبي الرسمية، عائد الخصخصة، فوائض المالية العامة أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية أو كل هذه الموارد مجتمعة)، من أجل تحقيق أهداف وطنية.

الفرع الثاني: مفهوم صندوق ضبط الإيرادات FRR

أولا: تعريف صندوق ضبط الإيرادات

هو صندوق تم إنشاؤه في سنة 2000، بموجب قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، وفي هذه السنة سجلت الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الإرتفاع القياسي لأسعار النفط، حيث حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فائض قدره 400 مليار دينار جزائري بسبب إرتفاع إيرادات الجباية النفطية إلى 1231.2 مليار دينار جزائري خلال نفس السنة[2].

حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد فيه من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن إرتفاع أسعار المحروقات مقارنة بتلك المتوقعة في

[1] فرحات عباس، سعود وسيلة، **حوكمة الصناديق السيادية- دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر**، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، ديسمبر 2015، ص 11.

[2] إدريس مفاتيح، **دور الجباية النفطية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تسيير النفطي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012، ص 35.

قانون المالية بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، ويرجع التحكم في سير هذا الصندوق من أولويات وزير المالية الذي يعتبر الأمر الوحيد والرئيسي بصرف هذا الحساب متى اقتضت الضرورة لذلك[1].

وقد سجل صندوق ضبط الموارد تطورات مهمة في مساره حيث تم تعديل بعض القواعد المسيرة للصندوق خلال سنتي 2006/2004 تمثلت فيما يلي[2]:

- **تعديل 2004 :** أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية الخارجية لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق، مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية في نفس السنة حيث تتم هذه العملية بالإعتماد على موارد الصندوق بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.
- **تعديل 2006 :** عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي " تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري".

ثانيا: وظائف ومصادر صندوق ضبط الإيرادات FRR

تتمثل وظائف صندوق ضبط الإيرادات في إمتصاص الفائض من إيرادات الجباية النفطية والذي يفوق توقعات قانون المالية المالية. كما يعمل على تسوية وسد العجز في الميزلنية العامة للدولة والذي قد ينتج عن إنخفاض إيرادات الجباية النفطية، والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات الجباية النفطية، والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية. بالإضافة إلى تسوية المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها ويتم ذلك عن طريق تسديد المديونية العمومية الداخلية والخارجية والتي حان وقت سدادها. والتسديد المسبق للمديونية العمومية.

تتمثل مصادر تمويل الصندوق في فائض قيمة الجباية النفطية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية بالإضافة لكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، كما يتركز مجال عمل الصندوق أساسا

[1] مريم شطيبي محمود، **إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، قسم الإقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد االقادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015، ص 07.

[2] بوفليح نبيل، طرشي محمد، مداخلة بعنوان: **حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر – صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا**، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية لعامة للدولة، جامعة البويرة، 28/27 فيفري 2013، ص 03.

داخل البلد بإعتبار أن الوظيفة الرئيسية تتمثل في إمتصاص فوائض الجباية النفطية وإستعمالها لتمويل أي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة إنهيار أسعار المحروقات، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية.

الفرع الثالث: إنعكاس أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)

تتأثر موارد صندوق ضبط الإيرادات بأسعار النفط بشكل كبير، فأي تغير يحصل في مستوى أسعار النفط يقضي إلى تقلب في تدفقات موارد الصندوق على إعتبار أنه يمول مباشرة من فائض إيرادات الجباية النفطية، وأن الهدف الأساسي للصندوق هو تغطية العجز في الموازنة العامة، ويمكن توضيح الإنعكاس على موجودات الصندوق في الجدول التالي:

الجدول رقم (19): إنعكاس أسعار النفط على صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	رصيد FRR قبل الإقتطاع	الرصيد الموازني	المديونية العمومية	تسبيقات بنك الجزائر	تمويل عجز الموازنة	رصيد FRR بعد الإقتطاع	FRR /PIB (%)
2000	453273	+14655	221100	0	0	232137	5.6
2001	356001	-200461	184467	0	0	171534	4.1
2002	198038	-256308	170060	0	0	27978	0.6
2003	476892	-454057	156000	0	0	320892	6.1
2004	944391	-392000	222703	0	0	721688	11.7
2005	2090524	-673223	247838	0	0	1842686	24.4
2006	3640686	-1872134	618111	0	91530	29931045	34.5
2007	4669893	-2115460	314455	607956	531952	3215530	34.4
2008	5503690	-2119190	465437	0	758180	4280073	38.8
2009	4680747	-2295874	0	0	364282	4316465	43.3
2010	5634775	-3545460	0	0	791938	4842837	40.4
2011	7143157	-5074161	0	0	1761455	5381702	36.9
2012	7917011	-4276447	0	0	2283260	5633751	34.8
2013	7695982	-3059821	0	0	2132471	5563511	33.4
2014	7373831	-3185994	0	0	2965672	4408159	25.6
2015	4960351	-3172340	0	0	2886506	2073846	12.4
2016	2172396	-2343735	0	0	1387938	784458	4.5
2017	نضوب رصيد الصندوق في شهر فيفري 2017						

المصدر: نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية، أطروحة دوكتراه في العلوم الإقتصادية، دراسات إقتصادية ومالية،جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018،ص 228.

الشكل رقم (13): رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة (2000-2017)

الوحدة: مليون دينار جزائري

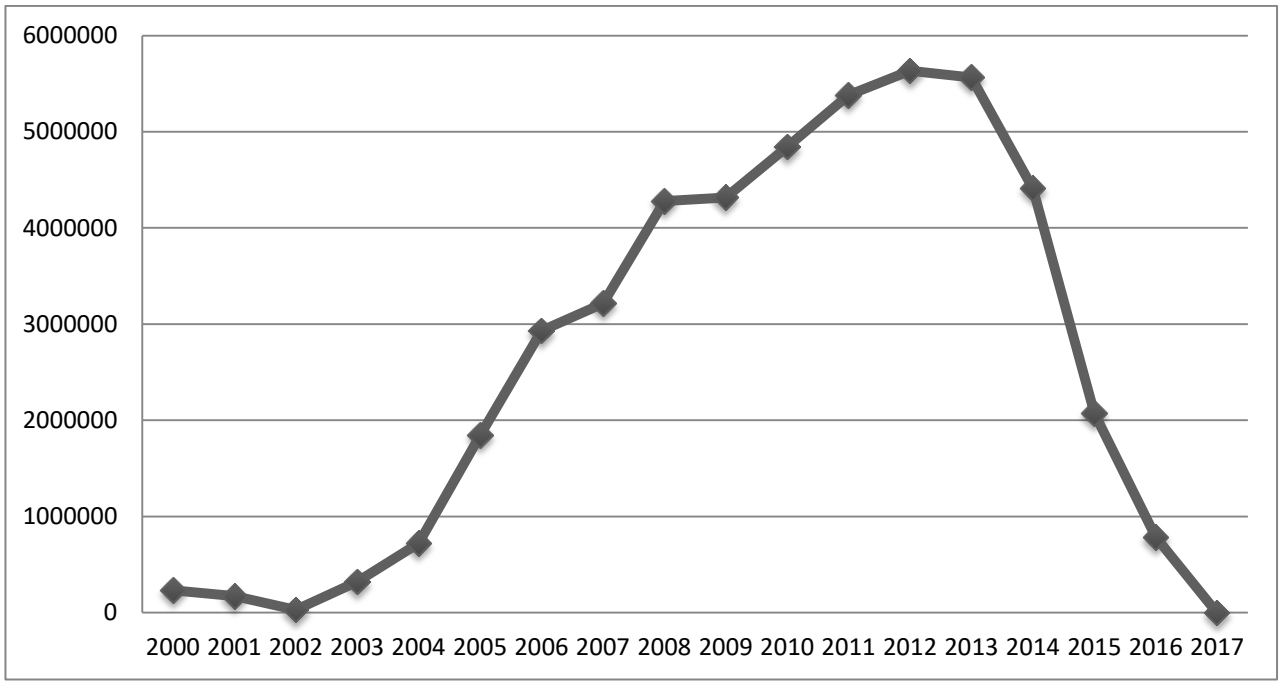

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (20)

توضح معطيات الجدول رقم (20)، أن الدولة لم تلجأ خلال السنوات الخمس الأولى من تاريخ إنشاء صندوق ضبط الموارد إلى الإقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، وهذا راجع إلى رغبة الدولة إستعمال موارد الصندوق فقط في حالة إنهيار أسعار النفط ونزولها تحت السعر المرجعي 19 دولار، حيث أنه خلال هذه الفترة أعتمدت الجزائر في تمويل عجز موازنتها العامة على الإقتراض من المصادر الداخلية بدلا من الإعتماد على موارد الصندوق لتمويل هذا العجز، بينما تم تخصيص موارد الصندوق خلال هذه الفترة في سداد المديونية العمومية. ونستنتج أنه خلال الفترة (2000-2005) تم تمويل عجز الموازنة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق صندوق ضبط الإيرادات.

إبتداء من سنة 2006 بدأت الحكومة الإقتطاع من رصيد الصندوق لتمويل عجز الموازنة حيث إقتطعت مبلغ 91.53 مليار دينار جزائري من موارد الصندوق لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة وهاذا بعد إدخال تعديلات عليه من خلال قانون المالية لتلك السنة، ولجأت الحكومة الى هذه الخطوة على أثر الإرتفاع

المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوفها من حدوث إنهيار الأسعار على المدى المتوسط، الأمر الذي شجعها على إستعمال موارد الصندوق لتمويل جزء من العجز الموازني الناتج عن إرتفاع الإنفاق الحكومي مع المحافظة دائما على معدلات تضخم منخفضة من خلال عدم تمويل مجمل العجز بإستخدام موارد الصندوق.

شهدت هذه المرحلة تسجيل صندوق ضبط الإيرادات لأكبر قيمة له من إنشائه، والتي قدرت بـ4842.837 مليون دينار جزائري سنة 2010 لتصل 5563.512 مليون دينار جزائري سنة 2013 بينما كانت تقدر ب 232.137 مليون دينار جزائري سنة 2000. وقد تراوحت المبالغ المقتطعة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة من 91530 مليون دينار جزائري سنة 2007 إلى 2132471 مليون دينار جزائري سنة 2013.

نلاحظ أن خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة إنخفض رصيد الصندوق بصفة تدريجية إبتداءا من سنة 2014 حيث بلغ رصيد الصندوق 7374.1 مليون دينار جزائري، 5119.9 مليون دينار جزائري سنة 2015، أإما سنة 2016 فقد سجل فيها الصندوق أقل رصيد له الذي قدر بـ 3601.1 مليون دينار جزائري، وذلك بسبب تراجع الإيرادات النفطية نتيجة إلى الإنخفاض الحاد والمطرد لأسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية منذ منتصف العام 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية وإستمرت لأكثر من عقد من الزمان، إنخفض سعر برميل النفط من 109.5 دولار في سنة 2012 ليصل إلى45 مطلع العام 2016، بمعدل تجاوز 72%. وقد تم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال هذه الفترة (2014-2017) عن طريق الإقتطاع من رصيد صندوق ضبط الإيرادات وذلك من خلال إقتطاع المبالغ التالية 2965.7 مليون دينار، 2037.3 مليون دينار، 1803.7 مليون دينار، لتمويل عجز الموازنة العامة في السنوات الثلاث غلى التوالي 2014، 2015، 2016.

ونتيجة لإعتماد الإقتصاد الجزائري بشكل قوي على مداخيل الجباية النفطية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بإنخفاض أسعار النفط وإرتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العامة وبتآكل ونضوب موارد الصندوق في شهر فيفري من سنة 2017. ويمكن إرجاع سبب نضوب الصندوق لإعتماد موارده على مصدر ناضب بالإساس وهو إيرادات الجباية النفطية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي في الأسواق العالمية والسعر المرجعي، كما أن إعتماد الدولة بشكل متزايد على اللجوء للإقتطاع من رصيد الصندوق لسد وتمويل عجز الموازنة العامة أصبح يشكل نوع من التواكل والإعتماد المستمر على موارد الصندوق، خاصة في ظل عدم توجيه جزء من موارده للإستثمار بهدف تنمية وإستدامة عوائده.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات البديلة لإحتواء الأزمات النفطية

بالرغم من صعوبة عملية التنويع الإقتصادي في الجزائر التي تواجهها الكثير من المعوقات، مثل التقلبات الإقتصادية التي يسببها الإعتماد على مصدر واحد وهو النفط أو تآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات بسبب ضعف قواعد الحوكمة، إلا أنه ينبغي إعتماد سياسات ملائمة لحفز عملية التنويع الإقتصادي ودعم النمو الإقتصادي قبل هبوط الإيرادات النفطية والتركيز على إيجاد بيئة إقتصادية مستقرة، ومن التحديات في هذه المرحلة إختيار مزيج السياسات الذي من شأنه مساعدة الإقتصاد على التكيف مع صدمات أسعار النفط.

المطلب الأول: تنويع الهيكل الإنتاجي وقاعدة العرض

الفرع الأول: تطوير القطاع الزراعي وفرع الصناعات الزراعية الغذائية

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإنتاجية التي يعول عليها لإحداث عملية التنويع الأفقي والعمودي للإقتصاد الجزائري، والتقليص من الأثار السلبية لإنخفاض أسعار النفط والقضاء على التبعية الغذائية. وتنبع أهمية تطوير القطاع الزراعي لاسيما في ظل التزايد الملحوظ لفاتورة إستيراد الغذاء التي فاقت مامقداره 10 مليار دولار سنة 2014 وفي سنة 2016 قيمة 9 مليار دولار وإنخفض نسبة مساهمة الناتج الزراعي الإجمالي من إجمالي الناتج المحلي التي لم تتجاوز نسبة 11.81% عام 2016 وتراجع معدل النمو السنوي للقطاع الزراعي.

يتطلب تطوير القطاع الزراعي في الجزائر إحداث تغيير في نماذج الإستهلاك والإنتاج والتخول نحو منتوجات غذائية محلية، وذلك بتحسين طرق الإنتاج ورفع إنتاجية القطاع الزراعي لاسيما في المنتجات واسعة الإستهلاك كالحبوب والحليب والخضر والفواكه ومنتجات الجودة الإقليمية والمنتجات العضوية وزيادة القدرة التصديرية للمنتجات الزراعية التي لا تزال حصيلتها ضعيفة جدا لا تتعدى 324 مليون دولار سنويا بالرغم من وفرة الإمكانيات الطبيعية والمناخ الملائم لإنشاء زراعة مستديمة قادرة على تحقيق أهداف الأمن الغذائي وتقليص حجم التبعية للأسواق الدولية وإستنزاف حصيلة النقد الأجنبي في الواردات الغذائية. وضرورة رفع وإزالة كل العوائق التي تقف أمام تطوير الإستثمار فيه، من خلال تبني وتنفيذ سياسة عمومية وتنظيمات ملائمة ورفع إنتاجية المستثمرات الفلاحية وإنتاجية مختلف شعب وفروع التصنيع الغذائي لاسيما إنتاج السلع واسعة

الإستهلاك ورفع معدل النمو السنوي لقطاع الزراعي إلى 6.5% سنويا وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي.

قد بدأت تتجلى مظاهر الإهتمام بتطوير القطاع الزراعي بإعتباره مصدرا لتنويع الإقتصاد الوطني من خلال الأهمية التي حظي بها في إطار النموذج الإقتصادي الجديد للنمو 2016-2030 والذي يهدف إلى رفع معدل النمو الإقتصادي خارج المحروقات إلى إلى من 6.5% سنويا خلال 2020-2030. إعتمادا على قطاعات إنتاجية تمتلك فيها الجزائر ميزة تنافسية من بينها القطاع الزراعي، حيث ركز النموذج على آليات تطوير وتحسين الإنتاج والإنتاجية الزراعية وزيادة نسبة الأراضي المستصلحة وتسوية مشكل العقار الزراعي والبحث عن مصادر جديدة لتمويل القطاع الزراعي. وفي هذا الإطار وضعت وزارة الفلاحة والتنمية نموذجا إقتصاديا ممثلا بمصفوفة القوى الخمس لنمو القطاع الزراعي يعتمد على تطوير إستثمار القطاع الخاص وتعزيز التكامل من أجل بناء أفضل سلاسل القيمة والإتجاه إلى الشمولية كضمان للمشاركة الفاعلة وتطوير متوازن للأراضي وتشجيع الإبتكار بإعتبار مفتاحا لتنمية القطاع الزراعي وتحسين أنظمة الري لرفع الإنتاجية. كما تم تأطير جلسات وطنية للفلاحة يومي 22 و23 أفريل 2018 تهدف إلى إستخدام تقنيات معاصرة في مجال السقي وإقتصاد المياه وهيكلة الإقتصاد الفلاحي[1].

الفرع الثاني: إعتماد إستراتيجية صناعة جديدة

بالرغم من إعتماد الجزائر للعديد من السياسات والإستراتيجيات العديدة لتفعيل دور القطاع الصناعي والإرتقاء به وتنوع ووفرة الموارد الطبيعية المساعدة عللى إقامة قاعدة صناعية قوية ومستديمة وإرتكاز مسيرة التنمية الإقتصادية منذ الإستقلال، إلا أن هذا القطاع ظل عاجزا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه ومساهمته في إجمالي الناتج المحلي لا تتجاوز 5%، وبقيت مؤسسات القطاع غير قادرة على مواكبة التحديات الجديدة التي فرضت عليها في إطار إندماج الإقتصاد الجزائري في الحركة الإقتصادية العالمية لإفتقارها للقدرات التنظيمية العالمية[2]، لابد من وضع آليات وإستراتيجيات تسمح بإعادة تنظيم النسيج الصناعي الجزائري وتنمية القدرات التنافسية لمؤسسات القطاع بما يضمن لها التفاعل مع تحديات العولمة الإقتصادية، وخلق فاعلية صناعية

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة لبتمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد 4، 2018، ص 58.

[2] www.algerie-eco.com/2017/03/13/secteur-industriel-ne-represente-5-pib-10-entreprises-activent-traitance.

متنوعة تقضي على هيمنة قطاع المحروقات. ويستدعي ذلك الإسراع في تطبيق محاور الإستراتيجية الصناعية الجديدة. حيث يتوجب في هذا الإطار تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج التي تسمح لنفس معدل الإستثمار الكلي في الإقتصاد بتحقيق نمو أعلى. وهو ما يجعل من الضروري إستهداف القطاع العام والخاص من خلال[1]:

- تحرير مبادرات إستثمار القطاع الخاص في القطاع الصناعي.
- إعتماد سياسة قوية لتسهيل نقل التكنولوجيا الى مختلف فروع النشاط الإقتصادي.
- إعادة توزيع الإستثمار خارج قطاع المحروقات لبدء عملية تنويع إقتصادي وذلك بإختيار فروع إنتاجية قادرة على الإستجابة للطلب المحلي وتوسيعها لتقليص الواردات.
- تحسين الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بهدف تخفيض جهود تراكم رأس المال المادي لصالح عملية الإنتاج الإبتكاري.

الفرع الثالث: إنعاش السوق السياحية في الجزائر

بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المميزات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تسمح لها بممارسة العديد من الأنشطة السياحية كالسياحة الشاطئية والجبلية والصحراوية والثقافية الرياضية وغيرها من الأنواع السياحية التي يمكن ممارستها على مدار السنة. إلا أن الإمكانيات المادية للقطاع السياحي في الجزائر تعد جد ضعيفة مقرنة ببعض الدول العربية كتونس، مصر، المغرب، وهذا ما يجعل قدرتها الإستعابية في مجال جذب السياح وتوفير الخدمات جد منخفضة، وهي تقل على المتوسط العالي المقدر ب 12.5% أي أن الدولة قادرة على إستقبال عدد من السواح على مدار السنة أكثر من سكانها ومنه توفير كامل الخدمات لهم من إقامة ونقل وغيرها.

إن إنخفاظ القدرة الإستعابية للجزائر جعلها تحتل المرتبة 118 علميا بتقرير تنافسية السياحة والسفر لعام 2017، حيث لم يتجاوز عدد السياح في سنة 2017 عدد 1.71 مليون سائح ولم تتجاوز مساهمة القطاع

[1] Minnistere des finance, le nouveau modèle de croissance (synthese), juillet 2016, p 12.

السياحي في ناتج المحلي الإجمالي 3.5% ومساهمتها في توظيف 3%، وقدرت إيرادات السياحة ب 307.7 مليون دولار أمريكي ويرجع ذالك بشكل أساسي إلى[1]:

- ضعف مؤشرات البيئة التمكينية المرتبطة ببيئة العمل والأمن والسلامة والصحة.

- الموارد البشرية من سوق العمل وجاهزية تكنولوجيا المعلومات.

- تردي المؤشرات المرتبطة بسياسات السياحة والسفر والظروف المناسبة لها.

- الإنفتاح الدولي، تنافسية الأسعار والإستدامة البيئية وتدهور مؤشرات البنية التحتية والذي يشمل البنية التحتية لنقل الجوي والبري والبحري والخدمات السياحية ومؤشر الموارد الطبيعية والثقافية.

عليه فإن الوضع يتطلب الإسراع في إعتماد سياسات وإستراتيجيات قائمة على تثمين الإمكانيات السياحية المتاحة ومعالجة مختلف نقاط الضعف حتى يكون القطاع السياحي بديل من البدائل الإستراتيجية لقطاع المحروقات، وذالك من خلال السعي إلى إيجاد حل لمشكل العقار السياحي وتقديم إمتيازات وإعفاءات لتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في القطاع السياحي.

المطلب الثاني: تنويع هيكل الصادرات الجزائرية وزيادة درجة الاندماج في سلسلة القيمة العالمية

يعد تنويع هيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ضرورة حتمية للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط على عوائد الصادرات واحتياطي الصرف وعلى النمو الاقتصادي لاسيما وأن الكثير من النتائج تشير إلى أن البلدان عادت ما تنمو أسرع عندما يكون هيكل صادراتها متنوع وتعمل على تحسين جودة صادراتها وتندمج أكثر في سلاسل القيمة العالمية، كما أنها تعد عوامل جد مهمة لإحداث النمو الاقتصادي، وبالإسقاط على الجزائر تتسم الصادرات بضعف تنوعها وجودتها وضعف درجة إندماجها. ومعنى ذالك أن مدى وصول صادرات الجزائر إلى الأسواق المثبتة لا تتجاوز 2% من إجمالي الواردات إي دولة من شركائها التجاريين، وقد سجل في هذا الإطار إنخفاظ درجة تعقد الإيرادات الجزائرية مقارنة ببعض الدول العربية المستوردة للنفط وهو أقل من متوسط إقتصاديات الأسواق الصاعدة والإقتصاديات النامية. ففي الجزائر ينخفض مستوى التكامل مع مدخلات الإنتاج بشكل كبير بإعتبارها تستورد في الأساس سلعا جاهزة موجهة للإستهلاك،

[1] World Economic forum, the travel and tourism com petiveness report 2017, p 80.

وتصدر منتجات مدرجة في نهاية سلسلة القيمة المضافة وهو ما يجعل أداءها الإقتصادي مرتبط بتقلبات أسعار النفط والأزمات الإقتصادية العالمية كما أن القطاع الزراعي والصناعي غير كاف لتقليص الواردات وترقية الصادرات ويرجع ضعف إندماج الجزائر في سلسلة القيمة المالية إلى:

- الحجم الصغير لمؤسسات القطاع الخاص التي تعد 98% منها مؤسسات مصغرة حيث لا يتعدى عدد المؤسسات التي توظف أكثر من 10 عمال 2000 مؤسسة فقط.
- عدم فاعلية القطاع العمومي التابع للدولة الذي يمتلك أكبر المؤسسات.
- وجود العددي من الصعوبات والعراقيل التي تحد من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر التي لم تتجاوز قيمته 19 مليار دولار سنة 2017.
- محدودية الخدمات اللوجستية والبنية التحتية الصناعية كالموانئ والمطارات.
- إتجاه إستراتيجيات التسيير في المؤسسات الجزائرية نحو الأسواق الداخلية وقصر التوجه التصديري.

ولضمان الإندماج الحقيقي للإقتصاد الجزائري قي سلسلة القيمة المالية العالمية يتطلب:

- تكييف التشريعات المتعلقة بالنفط لجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة للبحث عن إكتشافات جديدة.
- إعادة هيكلة قطاع المؤسسات العامة لبناء مجموعات أعمال إقليمية عالمية ومشاريع مختلطة مع شركات متعددة الجنسيات.
- تطوير البنية التحتية الصناعية من خلال 42 منصة صناعية متكاملة التي تبلغ مساحتها الإجمالية 14 ألف هكتار، لتكون متاحة بحلول عام 2018.
- تطوير إمدادات الطاقة من المصادر المتجددة وتصدير الكهرباء من خلال برنامج الطاقة الشمسية المتجددة.

في هذا الإطار قامت الحكومة الجزائر بإنجاز محطات جديدة لإنتاج الطاقة الشمسية في طار مخطط صادق علية الحكومة في فيفري 2016. يهدف المخطط إلى تمكين البلاد من إنتاج 27% من طاقتها

الكهربائية بالطاقة الشمسية، والبرنامج الوطني لتطوير الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية والرياح) يهدف إلى إنتاج 22 ألف ميغا واط بحلول 2030 في ظل الأزمة النفطية التي تشهدها البلاد وتراجع أسعار النفط[1].

المطلب الثالث: تنويع مصادر الدخل

يتعين على الجزائر مواصلة الضبط المالي تحسبا لتوقعات إستمرار أسعار النفط المنخفضة ونظرا للإحتياطيات النفطية غير متجددة، وفي هذه المرحلة ينبغي أن يعتمد الضبط المالي في الأساس على توسيع القاعدة الضريبية، من خلال تحسين تحصيل الضرائب ومحاربة الغش الضريبي وترشيد الإعفاءات الضريبية، وإحتواء الإنفاق الجاري و تحسين كفاءة الإنفاق الرأس مالي وتخفيض تكلفته كما ينبغي الحفاظ على الإستثمار في الصحة والتعليم والأمن الإجتماعي، ولتحقيق ذلك لابد من:

الفرع الأول: تحسين طرق التحصيل الجبائي ومحاربة التهريب الضريبي وإعادة إدماج القطاع الموازي في النشاط الرسمي

تسعى الحكومة إلى إجراء إصلاحات النظام الجبائي لضمان تغطية تدريجية لنفقات التسيير بإيرادات الجباية التي ستأخذ في التقدم بنسبة 11% سنويا حسبما جاء في مخطط عمل الحكومة، ولبلوغ هذا الهدف تكف الحكومة على مراجعة ظاسس فرض الضريبة على الممتلكات ونسب بعض الضرائب في إطار المساواة والعدالة الإجتماعية، كما يتعلق الأمر بمحاربة الغش والتهرب الجبائي وتسريع عصرنة الإدارة الجبائية من خلال تكوين الموارد البشرية وتعميم التسيير الإلكتروني للضريبة.

الفرع الثاني: محاربة الإقتصاد الموازي

إن التنويع في الإقتصاد الجزائري يتطلب القضاء تدريجيا على الإقتصاد الموازي الذي يعد عائقا كبيرا يحول دون تطور الإنتاج الوطني في مسار تنويع الإقتصاد الذي تحرص الحكومة على تفعيله بإعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية إذ يمثل حوالي 45% من الناتج الوطني الإجمالي، لذا تسعى الأجهزة الحكومية إلى تفكيك هذه الأسواق وتبسيط إجراءات الحصول على السجل التجاري، غير أن هذه الإجراءات تصطدم أمام تأخر عملية رقمنة قطاعات المالية والتجارة، مما ساعد على توسع رقعة الإقتصاد الموازي وعليه يجب الإنطلاق في

[1] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ذكره، ص 60-63.

البداية من تقدير حجم هذا القطاع وذلك بإستقصاء المعطيات الضرورية التي تمكن من تحليل ظاهرة الإقتصاد الموازي وبالتالي تفعيل السياسات المتخذة لمحاربته[1].

الفرع الثالث: ترقية الإيرادات المالية للصادرات غير النفطية

في ذات السياق فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر حتمية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل صادراتها والقضاء على الإختلال الهيكلي لها أصبح من الضروري بحيث يتم تعويض الصادرات من المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية)، وذلك من خلال رفع الأداء التصديري وتأهيل تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية التي تعاني من إختلالات هيكلية تجسدت في ظاهرة الإغتراب التصديري. ولتجسيد هذا المسعى قامت مديرية الجمارك في الجزائر في إطار مخططها الإستراتيجي (2016-2019)، تبسيط وتسيير الإجراءات الجمركية وعملية التصدير لصالح المؤسسات المحلية الراغبة في إختراق الأسواق الدولية، تذليل الصعوبات والعراقيل التي تحول دون وصول النموذج الجزائري إلى الأسواق الدولية. كما يجب إنشاء مناطق حرة موجهة إلى تشجيع تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر تبنت في إطار الإستراتيجية الوطنية لتطوير الصناعات الزراعية الغذائية (2010-2014) هدفا يتمثل في رفع الطاقة التصديرية السنوية من 120 مليون دولار قبل سنة 2010 إلى 1.2 مليار دولار سنة 2014.

الفرع الرابع: تفعيل صيغ التمويل الإسلامي لتعبئة الإدخار الوطني

بالرغم من أهمية المدخرات العائلية كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لتمويل البرامج الإستثمارية، إلا أن جزء كبير من هذه الموارد المالية في الجزائر تظل خارج الدورة الإقتصادية نظرا لتخرج أصحابها من التعامل بنظام الفوائد وعليه فإن الرشادة الإقتصادية تقتضي تفعيل التعامل بصيغ التمويل الإسلامي التي تسمح بإتاحة الفرصة للمصارف الإسلامية لتعبئة هذه المدخرات وبذلك يتسنى لأصحابها إستثمارها وفق نظام المشاركة في الأرباح والخسائر وبالتالي إدخالها في دائرة النشاط الإقتصادي والإستفادة منها في التنمية[2].

[1] طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مداخلة في جامعة مسيلة، الجزائر، 2010، ص1.
[2] لطرش ذهبية، كتاف شافية، مرجع سابق ذكره، ص 65.

المطلب الرابع: إصلاح نظام دعم الطاقة

بلغت تكلفة دعم الطاقة في الجزائر سنة 2015 حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي، وتشكل تكلفة جد ضخمة بالنسبة للموازنة العامة، كما أن توزيع الدعم يتسم بعدم العدالة في معظمه وتستفيد منه في أغلب الأحيان الطبقة الثرية من المجتمع على حساب الفقراء، حيث تنفق أغنى 20% من الأسر على منتجات الوقود المدعمة أكثر مما تنفقه أفقر 20% من الأسر بمتوسط 6 أضعاف، إضافة إلى أن الدعم يشجع على الإستهلاك المفرط ويتسبب في إحداث تشوهات إقتصادية وبيئية لذا تنبع الحاجة إلى ضرورة إصلاح دعم الطاقة وجعله أكثر عدالة مع خفض تكلفته من الدخل الميسور. وتكثيف الجهود المتعلقة بإصلاح ضريبة إستهلاك هذه المنتجات بما يقلل من الفاقد الضريبي ويدعم الإيرادات العامة ويزيل التشوهات السعرية أخذا في الإعتبار تنافسية القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على هذه المشتقات[1].

[1] نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، فحص سلامة الإقتصاد، الجزائر يسعى لتنويع وإعادة تشكيله في سياق إنخفاض الإرادات النفطية، ص 3.

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل ميزان المدفوعات الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2017) حيث قمنا فيه بدراسة تحليلية للعلاقة بين أسعار النفط و ميزان المدفوعات حيث بينت نتائج الدراسة أن هناك إرتباط قوي للإقتصاد الجزائري بأسعار النفط بإعتباره المصدر الوحيد للدخل وتمويل عملية التنمية الإقتصادية وهو ما جعله عرضة للصدمات الخارجية الناتجة عن تقلب أسعاره، والتي تجلت من خلال الأثر السلبي لتراجع أسعار النفط منذ النصف الثاني من سنة 2014 على أرصدة الحسابات الجارية في ميزان المدفوعات وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في النقاط التالي:

- عجز في ميزان المدفوعات.
- تراجع إحتياطات الصرف الأجنبي وتآكل رصيد صندوق ضبط الإيرادات.
- عجز كبير في الميزانية.
- تجميد العديد من المشاريع الحيوية والمهمة.
- إنتهاج الحكومة لسياسة التقشف وترشيد النفقات.

هذا كله يحتم على الحكومة البحث عن بدائل جديدة لفك إرتباطه بتقلبات أسعار الطاقة النفطية في الأسواق الدولية، وتنويع قاعدته الإنتاجية ومصادر دخله وقاعدته التصديرية وتحقيق إقلاع إقتصادي قوي قائم على تثمين الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتاحة للإقتصاد الجزائري.

خاتمـــــة عامـــــة

خاتمة

يحظى النفط بمكانة أساسية مهمة بحيث ينافس كل المصادر الطاقوية وله دور كبير في توفير العوائد المالية للدول المصدرة للنفط وهي أحد متطلبات الإقتصاد، مما جعل الجزائر تتأكد من أهميته في التنمية المستقبلية، الأمر الذي جعلها تسعى لتأميمه وإنهاء السيطرة الأجنبية على قطاع المحروقات وكان لها ذلك.

فقد تسبب الإعتماد المفرط على النفط في تمويل التنمية في مختلف مراحلها وكذا تمويل النفقات العمومية، مما جعله عرضة للصدمات الخارجية وهو ما حدث سنة 2014 وقبلها في 1986، حيث إنخفضت أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها فخلفت بذلك إختلالات هيكلية بارزة فأصبح الإقتصاد الجزائري يتصف بالإقتصاد الريعي التابع للنفظ مما تسبب في عدم تنمية الجانب الآخر وهو الأهم لدولة والمتمثل في القطاعات الإنتاجية، إنحصرت التمويلات والإستثمارات الأجنبية والمحلية في قطاع الطاقة.

لهذا قد حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول مدى إنعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري وخاصة الميزان التجاري الذي يضم حركة الصادرات والواردات فهو يتأثر بشكل كبير بالتقلبات التي تحدث في أسعار النفط وبالتالي يمكن القول أن تقلبات أسعار النفط لها علاقة بميزان المدفوعات.

1. إختبار صحة الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** لاحظنا عدم صحة الفرضية الأولى حيث أن عوامل السوق الأساسية (العرض والطلب) هذان العاملان لا يبدوان وحدهما كافيان لتفسير عدم إستقرار أسعار النفط حيث أن هناك عوامل أخرى تؤثر في أسعار النفط.
- **الفرضية الثانية:** توصلنا إلى صحتها حيث العلاقة الموجودة بين أسعار النفط وميزان المدفوعات هي علاقة طردية حيث أن أي تقلب يحدث في أسعار النفط يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري وبالتالي إنخفاض في أرصدة ميزان المدفوعات.
- **الفرضية الثالثة:** توصلنا إلى صحة الفرضية الثالثة والتي ترى أن أي إنخفاض في أسعار النفط ينعكس بالسلب على الإقتصاد الجزائري والذي يعتبر إقتصاد ريعي يساهم النفط بأكثر من 97% من إيرادات الدولة، بالتالي ينعكس هذا على الوضعية العامة لميزن المدفوعات.
- **الفرضية الرابعة:** توصلنا إلى صحة الفرضية الرابعة والتي ترى أن الجزائر لم تنجح في إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الموجه بالدرجة الأولى إلى تمويل عجز الميزانية وتخفيض المديونية الخارجية وذلك راجع إلى تآكل رصيد الصندوق منذ إنشائه لنضوبه في سنة 2017، بسبب تأثير الأزمة النفطية 2014 عليه لأنه يعتمد في مداخيله على الإيرادات النفطية فقط، ويعاني أيضا من ضبابية وسوء التسيير.

2. نتائج الدراسة:

- يتحدد سعر النفط نتيجة العديد من العوامل الإقتصادية والسياسية والمناخية التي تؤثر في حجم العرض والطلب العاملين إلا أنه هناك عوامل أخرى غير تجارية كون النفط السلعة الوحيدة الغير خاضعة لأحكام المنظمة العالمية للتجارة.
- عرفت أسعار النفط عدة تغيرات تميزت بالإنخفاض والإرتفاع من خلال الفترة 2000-2017 أغلب أسبابها ظروف سياسية أثرت على جانب العرض والطلب تمثلت في هجمات 11 سبتمبر والحرب ضد العراق والأزمة المالية العالمية، لتشهد السوق النفطية أزمة منتصف سنة 2014.
- إن الإقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كمصدر وحيد للطاقة والإيرادات، فضمان إستقرار وتوازن الإقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية بالإهتمام أكثر بالقطاعات البديلة.

- هناك إهتمام من طرف السلطات المسؤولة في الجزائر على السعي لإيجاد بدائل عن القطاع النفطي فإتجهت الأنظار إلى الطاقة المتجددة وإنصب الإهتمام على قطاعات أخرى ومنها قطاع الزراعة والسياحة من أجل المساهمة في عملية التنمية.
- يمثل صندوق ضبط الإيرادات أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآليات تثبيت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة غير فعالة لإمتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على ميزان المدفوعات ومنه على الموازنة العامة للدولة.

3. التوصيات والإقتراحات:

- لا يجب وضع التنويع الإقتصادي في الجزائر كهدف إنما إيجاد الآليات من أجل الوصول إليه وذلك من خلال وضع سياسات للمساعدة على تحويل الإقتصاد والخروج من دائرة المورد الواحد.
- تحسين بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار لتسهيل فرص الإستثمار في مختلف المجالات وفروع النشاط الإقتصادي أمام القطاع العام والخاص المحلي والأجنبي، بتذليل مختلف العراقيل البنكية والضريبية والجمركية وغيرها من العراقيل.
- حوكمة صندوق ضبط الإيرادات لضمان إستدامة مصادر التمويل.
- ترشيد إستغلال مختلف مصادر الطاقة التقليدية، وتشجيع الإستثمار في الطاقات الجديدة والصديقة للبيئة لا سيما الطاقة الشمسية.
- إستدامة تطبيق المشاريع والبرامج التنموية المطبقة في القطاع الزراعي والصناعي والسياحي بعيدا عن موارد النفط وحوكمة أداء الإنجاز.
- الإستثمار في العنصر البشري بإعتباره العنصر الحقيقي القادر على إدارة عملية التنمية الإقتصادية والموارد المتاحة للإقتصاد الجزائري بفاعلية وكفاءة.
- التعرف على بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنويع الإقتصادي وتشخيص عوامل قوتها ونجاحها ومحاولة الاستفادة منها.

4. آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة إنعكاس تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري وهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيدات كما أنها لا تخلو من النقائص، ونظرا لإتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكوم كأساس لبحوث لاحقة.

- أثر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات.
- القطاع الزراعي وإمكانية تنمية التصدير خارج النفط في الجزائر.
- القطاع البترولي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري.

قائمـــــة المراجـــــع

أولا: المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. إمام محمد سعد، البترو دولار والاستثمار الأجنبي دراسة تحليلية تداعيات أسعار البترول على أسواق رأس المال والتمويل الدولي، المكتب العربي للمعارف، القاهرة.

2. الحجار بسام، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003.

3. خضر حسان، ميزان المدفوعات ودوره في آلية الإصلاحات، المعهد العربي للتخطيط.

4. داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

5. رانيا حمود عبد العزيز عمارة، تحرير التجارة الدولية وفق لاتفاقية الجات في مجال الخدمات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

6. زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي العلاقات الإقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.

7. سالم عبد الحسن رسن، اقتصاديات النفط، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999

8. السعيد برشيش، الإقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.

9. سمير فخري نعمة ،العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2011.

10. سيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي النظرية والسياسات، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011.

11. صيد أمين، سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2013.

12. عبد الحميد عبد المطلب، النظرية الإقتصادية (تحليل جزئي وكلي للمبادئ)، الدار الجامعية طبع – نشر –توزيع، الإسكندرية، 2001.

13. عبد العزيز وطبان، الإقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830 – 1985، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

14. عبد القادر سيد احمد، الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

15. عبد الله حسين، مستقبل النفط العربي، الطبعة الثانية.

16. عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والطباعة، عمان، الطبعة الأولى، 2012.

17. علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2006.

18. عمود عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية، تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الإقتصادية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط3، 1981.

19. فؤاد هاشم عوض، التجارة الخارجية والدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971

20. لطفي علي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية، 2008.

21. مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2007.

22. محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

23. محمد ازهر السماك، عبد الحميد باشا، إقتصاديات النفط والسياسة النفطية، المكتبة الوطنية، الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1979.

24. محمد خميس الزوكي، جغرافية الطاقة (مصادر الطاقة بين الواقع والمأمول)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

25. نبيل جعفر عبد الرضا، إقتصاد النفط، دار إحياء التراث العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2011.

26. هاشم علوان حسين، عبد الله محمد جاسم، إقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992.

II. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1. إدريس مفاتيح، دور الجباية النفطية في تحقيق التنمية المستدامة (صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا)، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تسيير النفطي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2012.

2. بقلة إبراهيم، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الشلف، الجزائر، 2015/2014.

3. بن طرية حورية، دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائرية خلال الفترة الممتدة(1970-2014)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017.

4. بنين بغداد، نمذجة قياسية لدراسة بترول الجزائر،دراسة حالة صحاري بلاند، من 2006 إلى 2009، مذكرة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر3، الجزائر، العاصمة، 2008-2009.

5. حمادي نعيمة، تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2009/2008.

6. خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين النظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات(1985_2008)، مذكرة ماجستير، تخصص مالية وبنوك وتأمينات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر، 2012-2013.

7. رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل، مذكرة الماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2015.

8. زمال وهيبة، أثر الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان 2018/2017.

9. سيف الدين بوزاهر،أسعار الصرف وأسعار النفط دراسة قياسية لاختيار العلة الهولندية حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

10. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية(2001_2014)، مذكرة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية مستدامة، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013_2014.

11. علي العمري، دراسة تأثير أسعار النفط الخام على النمو الإقتصادي دراسة حالة الجزائر 1970_2006، مذكرة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

12. قويدري قوشيح بوجمعة، إنعاكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2008.

13. كيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة 1975_2004، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي1945، قالمة، الجزائر، 2006.

14. موري سمية، أثار تقلبات أسعار الصرف على عائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة لن بوعلي تلمسان، الجزائر، 2009.

15. نبيل بوفليح، دور صناديق الثروة السيادية في تمويل إقتصاديات الدول النفطية الواقع والأفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2011./2010

16. نسرين كزيز، دور ترشيد الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الإقتصادية، أطروحة دوكتراه في العلوم الإقتصادية، دراسات إقتصادية ومالية،جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2019./2018

17. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2013/2012.

18. يحياوي عبد الحفيظ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي(الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)، مذكرة ماجستير، تخصص تجارة دولية، المركز الجامعي بغرداية، 2011.

III. محاضرات وملتقيات:

1. أمينة مخلفي، مدخل الإقتصاد البترولي (إقتصاد النفط)، محاضرات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

2. بوفليح نبيل، طرشي محمد، مداخلة بعنوان: حوكمة الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر – صندوق ضبط الموارد في الجزائر نموذجا، الملتقى الوطني الثاني حول: متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية لعامة للدولة، جامعة البويرة، 28/27 فيفري 2013.

3. سيد فتحي أحمد الخوني، إقتصاد النفط الموارد والبيئة والطاقة، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2013.

4. طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مداخلة في جامعة مسيلة، الجزائر، 2010.

5. علي ميرزا، آثار انخفاض أسعار النفط على الدول المستهلكة والمنتجة، ندوة: تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، نوفمبر، 2015.

6. مريم شطيبي محمود، إنعكاس إنخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، قسم الإقتصاد والإدارة، كلية الشريعة والإقتصاد، جامعة الأمير عبد االقادر للعلوم الإسلامية، يوم 14 ماي 2015.

IV. المجلات:

1. زغيب شهرزاد، حليمي حكيمة، القطاع النفطي بين واقع الإرتباط وحتمية الزوال في الإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة، العدد التاسع، الدنمارك، 2011.

2. مجلة النفط والتنمية، العدد 8 السنة الخامسة، 1980، نقلا عن سالم عبد الحسن رسن "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص40.

3. السبتي وسيلة، كزيز نسرين، دور صناديق الثروة السيادية في دعم السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الإقتصادي، مجلة المؤسسات الجزائرية، العدد 12، جامعة بسكرة، الجزائر، 2017.

4. عبد الوحيد صرارمة، بعلول نوفل، أثر تقلبات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي على رصيد ميزان مدفوعات الجزائر_دراسة تحليلية قياسية للفترة2014/2000، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد5، 2017.

5. د. عبود عبد المجيد بشار، أثر تغيرات سعر الصرف على أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري_ دراسة قياسية باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1990_2015، مجلة اقتصاديات المال والأعمال ،جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر،2017.

6. عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 – دراسة للسياق والمضامين والدلالات، دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012.

7. علي رجب، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، أوبك،المجلد38، العدد141، 2012.

8. عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي تؤثر على تقلبات أسعار النفط العالمية (2000–2010)، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد15، العدد1، 2013.

9. فرحات عباس، سعود وسيلة، حوكمة الصناديق السيادية– دراسة لتجربة كل من النرويج والجزائر، مجلة الباحث الإقتصادي، العدد الرابع، جامعة المسيلة، ديسمبر 2015.

10. لطرش ذهبية، كتاف شافية، تحديات التنويع الإقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات الصدمة النفطية، مجلة لبتمويل والإستثمار والتنمية المستدامة، العدد 4، 2018.

11. مساعد أسامة صاحب منعم، الأوضاع الإقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الإستقلال، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد 4، العدد، 2014.

V. تقارير ونشرات:

1. النشرات الإحصائية المختلفة للبنك الجزائري.

2. تقارير بنك الجزائر، 2000 ،2008 ،2013 ،2015 ،2016 ،2017.

3. تقارير الأوبك 1995-2017.

4. تقارير المنظمة الأوبك (2015-2017).

5. تقارير منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط.

6. تقرير الأمين العام السنوي 44 لمنظمة الأقطار العربية المصدرة لنفط لسنة 2017.

7. تقرير صادر مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية: صناديق الثروة السيادية المبادئ والممارسات النتعارف عليها، صندوق النقد الدولي، 15 سبتمبر 2008.

8. نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية، فحص سلامة الإقتصاد، الجزائر يسعى لتنويع وإعادة تشكيله في سياق إنخفاض الإرادات النفطية.

9. نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم فرع لمجمع سوناطراك- دالي إبراهيم، الجزائر، العدد 745 الصادرة في 2011/03/13.

VI. القوانين والمعاهدات:

1. أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات-سوناطراك-بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

2. على إثر إتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائلر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاري كانت مهمتها الأساسية هي تسيير ورقابة الصناعة النفطية في الجزائر وإقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن التنظيم هذا قبل أن يتم تعديله في 1965/07/29 كان يمنح إحتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في إستغلال البترول.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Paul krygman et autre économie internationale Pearson éducation France 7eme édition 2006.
2. Xavier BURUCOA،les Marches Internationaux du Pétrole، ENSPM ،1998.
3. Minnistere des finance, le nouveau modèle de croissance (synthese) , juillet 2016
4. World Economic forum, the travel and tourism com petiveness report 2017.

VII. المواقع بالإلكترونية:

1. www.opec.org.
2. http//www.Arab-ency.com.
3. http: www.aljazeera.net/encyclopedia/economy.
4. www.algerie-eco.com/2017/03/13/secteur-industriel-ne-represente-5-pib-10-entreprises-activent-traitance.